الفتوحات الربانية
شرح الدرة البهية نظم المقدمة الآجرومية

تأليف
أبي محمد هشام المغاوري

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، أما بعد .... فلما كان علم النحو وسيلة لفهم سائر العلوم ، وأولاها بالتقديم ، أحببت أن أضع فيه كتابا سهلا ميسورا وسطا بين المختصرات والمطولات ، ولما كانت مقدمة العلامة ابن آجروم الشهيرة بالآجرومية من خير الكتب المختصرة التي صنفت في النحو ، وقد نظمها الشيخ شرف الدين العمريطي نظما بديعا ، سماه الدرة البهية .. وقد حذف منها ما عنه غنى ، وزادها فوئدا بها الغنى متمما لغالبا أبوابها ، فجاء حقيقة نظما سهلا ميسورا كأنه الشرح لتلك المقدمة المباركة، وكان ذلك النظم وسطا بين المختصرات والمطولات ، استخرت الله تعالى في شرح تلك المنظومة ، فشرح الله صدري ، فاستعنته وطلبت منه المدد و التوفيق والسداد ، وكتبت ما يسره الله عز و جل و فتح به و أعان، فله الحمد حمدا يوافي نعمه و يكافئ مزيده، وسميته بالفتوحات الربانية شرح الدرة البهية نظم المقدمة الآجرومية . والله أسأل أن يديم النفع به وأن ييسره على من نظر فيه مخلصا لله ، وأن يتقبله بقبول حسن، ويجعله ذخرا لي يوم الدين، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وأن يصلي على سيد الأولين والآخرين ، وأفصح الخلائق أجمعين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وأن يغفر لي ولوالدي ولذريتي ولمشايخي و المسلمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو محمد هشام المغاوري

ترجمة الناظم

هو الشيخ شرف الدين يحيى بن نور الدين أبو الخير بن موسى العمريطي الشافعي الأنصاري الأزهري ، نحوي له عدة منظومات ، منها : الدرة البهية نظم المقدمة الآجرومية في النحو، وتسهيل الطرقات نظم الورقات في أصول الفقه، ونظم التحرير في الفقه . توفي سنة (989 هجرية ـــ 1581 ميلادية) رحمه الله تعالى.

ترجمة صاحب المقدمة الآجرومية

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم، والمولود في سنة 672 هجرية، والمتوفى في سنة 723، رحمه الله تعالى.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لِلَّهِ الَّذِى قَدْ وَفَّقَا لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلتَّقَى

حَتَّى نحَتْ قُلُوبهُمْ لِنَحوه فَمِنْ عَظِيم شَانِهِ لم تحوه

فَأُشْرِبَتْ مَعنَى ضَمِير انْشَانِ فَأَعْرَبَتْ فِي الْحَانِ بِالْأَلْحَانِ

ثم الصلاة مع سَلَام لَائِقِ عَلَى النَّبي أَفْصَحِ الْخَلَائِقِ

محمد وَالآلِ وَالْأَصْحَابِ مَنْ أَتقُنُوا الْقُرْءانَ بِالْإعْرَابِ

افتتح الناظم - رحمه الله تعالى - كلامه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملا بخبر:«كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر»، وفي رواية « فهو أجذم» .. والمعنى على كل : أنه ناقص قليل البركة . ثم افتتح المنظومة بالحمدلة عملا بخبر:«كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله ... إلخ» ، فحمد الله - عز وجل - على توفيقه خير خلقه، وهم العلماء للعلم والتقوى؛ فالعلماء هم ورثة الأنبياء، والعلم يورث أصحابه التقوى ، حتى تقصد قلوبهم الله تعالى في كل أعمالهم، فلا يعملون عملا إلا وهم يريدون به الله عز وجل.

فمن عظيم شأنه - عز وجل- أنه لم تحط قلوبهم به علما ، قال الله تعالى ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ ، وقال: ﴿ولا يحيطون به علما﴾. أو أنه أراد أن الله تعالى لما وفقهم قصدت قلوبهم العلم ، لكنها لم تحط به علماً لعظيم شأنه، إشارة إلى قوله تعالى : ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ فأشربت وامتزجت قلوبهم بمعنى كلمة التوحيد ، فظهر على جوارحهم ما في قلوبهم من إخلاص لله رب العالمين .

ثم عطف على جملة الحمدلة جملة الصلاة والسلام على النبي محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - فصلى صلاة وسلاماً لا ئقين بجنابه ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو خير الخلائق وأفصحهم . وعطف عليه - صلى الله عليه وآله وسلم - آله وأصحابه ، وهم أعلم الناس من بعده ، فهم الذين تعلموا العلم وأخذوا القرآن عنه - عليه الصلاة والسلام - وأتقنوه بالإعراب.

(ضرورة حفظ اللسان العربي، وفائدة حفظه)

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنه لمَا اقْتَصَرْ جُلُ الْوَرَى عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصَرُ

وَكَانَ مَطلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ مِنَ الْوَرَى حِفظُ اللَّسانِ الْعَرَبى

كَى يَفْهَمُوا مَعَانِى الْقُرُءانِ وَالسُّنَّةِ الدقِيقَةِ الْمُعَانِي

و بعد، فاعلم أيها الطالب النجيب أنه لما اقتصر معظم الناس على الكلام المختصر دون المطول ، وكان حفظ اللسان العربي مطلوبا منهم أشد الطلب ، كي يفهموا معانى القرءان العظيم والسنة النبوية الدقيقة المعانى ، فالقرءان عربي ، وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم عربي ، قال الله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرءانا عربيا ﴾، وقال: ﴿ فإنما يسرناه بلسانك﴾.

(بيان أن النحو باب العلوم وأولاها بالتقديم)

والنحوُ أَوْلَى أَوْلاً أَنْ يُعْلَمَا إذ الْكَلَامُ دونَهُ لَنْ يُفْهَمَا

والنحو هو أولى العلوم العربية بل العلوم على الإطلاق بالتقديم ، فهو بابها . فمن أراد العلم فليأته من بابه ، ومن دخل من غيره زل وضل ؛ إذ الكلام دونه لن يفهم ؛ فالألفاظ مغلقة على معانيها لا يفتحها إلا الإعراب ، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، و به يحترز عن الخطأ في الكلام العربي ، و به يستعان على فهم معاني كلام الله، عز وجل ، و كلام رسوله ﷺ الموصلين إلى خيري الدنيا والآخرة . ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو وسيلة لسائر العلوم ، لاسيما التفسير والحديث النبوي الشريف ، فلا يجوز لأحد أن يتكلم في كلام الله عز وجل ولا كلام رسوله ﷺ حتى يكون مليا باللغة العربية . قال الأصمعي : " إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ :(من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) ؛ لأنه لم يكن يلحن ، فمهما رويت عنه ولحنت فقد كذبت عليه "

(ذكر بعض الأحاديث والآثار الواردة في الحث على تعلم العربية والنحو)

ولقد ورد في الحث على تعلم العربية والنحو أحاديث مرفوعة وأخرى موقوفة ومقطوعة ، روى بعضها السيوطي (رحمه الله) في شرحه لألفيته في النحو ، و نحن ننقل لك بعضا منها ، قال (رحمه الله تعالى) : أخرج المرهبي في فضل العلم من طريق زيد بن جدعان قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي يقول : قال رسول الله ﷺ :(أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن). وأخرج المرهبي أيضا والخطيب من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : "مر عمر بقوم قد رموا رشقا فأخطئوا ، فقال : ما أسوأ رميكم ! ، قالوا : نحن متعلمين ، قال : لحنكم أشق علي من سوء رميكم ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : (رحم الله امرءا أصلح لسانه) " . وأخرج البيهقي والخطيب في الجامع من طريق أبي مسلم البصري قال : قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : " تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة "، وأخرج البيهقي والخطيب عن عمرو بن دينار أن ابن عمر وابن عباس (رضي الله عنهما) كانا يضربان أولادهما على اللحن . وأخرج أيضا عن شعبة قال : "إذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار على رأســـه مخلاة ليس فيها شعير . قال ابن الصلاح : فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما". وأخرج البخاري في تاريخه عن الحسن قال : "إنما أهلكتهم العجمة " .

وأخرج ابن شاكر في مناقب الشافعي(رضي الله عنه) من طريق حرملة قال : سمعت الشافعي يقول : "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس" .

وأخرج البيهقي في الشعب عن عبد الله بن المبارك قال : "لا ينبل الرجل بنوع من العلوم ما لم يزين علمه بالعربية" ، وأخرج ابن طاهر من طريق عمر بن نافع عن أبيه قال : "كان رجل إلى جنب ابن عمر فلحن ، فأرسل إليه إما أن تتنحى عنا وإما أن نتنحى عنك ". وأخرج أيضا عن الخليل بن أحمد قال : " لحن أيوب السختياني في حرف، فقال : " أستغفر الله" .

قال الكسائي نظما :

إنما النحو قياس يتبع و به في كل علم ينتفع

فإذا ما أبصر النحو الفتي مر في المنطق مرا فاتسع

فاتقاه كل من جادله من جليس ناطق أو مستمع

وإذا لم يبصر النحو الفتى هاب أن ينطق جبنا فامتنع

فتراه ينصب الرفع وما كان من خفض ومن نصب رفع

يقرأ القرآن لا يعرف ما صرف الإعراب فيه ومنع

والذي يعرفه يقرؤه فإذا ما شك في حرف رجع

ناظرا فيه وفي إعرابه فإذا ما عرف اللحن صدع

فهما فيه سواء عندكم ليست السنة فينا كالبدع

كم من وضيع رفعه النحو وكم من شريف قد رأيناه وضع

وقال التاج بن مكتوم :

وإن تسل عن رتبة العلوم وماهو أحق بالتقديم

فاعلم بأن المستشار مؤتمن وباذل النصح بأيمان قمن

ابدأ إذا تحاول اشتغالا بالنحو واحدر عنه أن تزالا

حتى ترى بحفظه مليا تعرف منه الطوع والأبيا

وثن بالتصريف واقرأه على شيخ غدا لعلمه محصلا

يوغل بالتلميذ في شعابه مذللا ما كان من صعابه

فإن علم النحو والتصريف زينة كل عالم شريف

من فاته النحو فذاك الأخرس و فهمه في كل علم مفلس

وقدره بين الورى موضوع وإن يناظر فهو المقطوع

لا يهتدي لحكمة في الذكر   وما له في غامض من فكر

قد أغلقت في وجهه الأبواب وغاب عن تحصيله الصواب

ومن غدا بعلمه   محذقا   فهو إلى نيل الهدى قد ارتقى

فكن عليه ما حييت   عاكفا   ممارسا بصعبه   ملاطفا

واهجر جهولا رامه فخابا   فغض   منه حنقا وعابا

(تعريف النحو ، وموضوعه، وثمرته ، ونسبته ، و واضعه ، وحكم تعلمه)

(تعريف النحو)

اعلم أن كلمة (نحو) تطلق في اللغة العربية على عدة معان ، منها : الجهة ، تقول :(ذهبت نحو فلان) ، أي : جهته ، ومنها الشبه والمثل ، تقول :(محمد نحو علي) ، أي: شبهه و مثله .

وتطلق في اصطلاح علماء النحو على " العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب والبناء وما يتبع ذلك " .

(موضوعه)

الكلمات العربية ، من جهة البحث عن أحوالها المذكورة .

(ثمرته)

صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي ، وفهم القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف فهما صحيحا.

(نسبته)

و هو من العلوم العربية .

(واضعه)

المشهور أن أول واضع لعلم النحو هو أبو الأسود الدؤلي ، بأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه).

(المقدمة الآجرومية من خير كتب النحو)

وَكَانَ خَيْرُ كُتبه الصَّغِيرَة كَرَّاسَةً لَطِيفةً شَهِيرَهْ

في عربها وعجمها و الروم ألفها الحبر ابن آجُرُّوم

وَانتَفَعَتْ أَجِلَّةٌ بعلمها مَعْ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيف حَجْمِهَا

وكان من خير الكتب التي صنفت في النحو كراسة لطيفة الحجم ، جمة العلم ، شهيرة لدى العرب والعجم والروم ، وهي مقدمة في علم النحو ، عرفت بالآجرومية نسبة إلى مؤلفها محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (رحمه الله) . وقد انتفعت أجلة من الناس بعلمها نفعا عظيما ، مع لطف حجمها ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، نسأل الله أن يديم النفع بها ، وأن يجزل الأجر والمثوبة لمؤلفها وناظمها وشارحها ، وكل من اعتنى بها .

(بيان الناظم طريقته في المنظومة)

نَظَمتُها نَظْماً بديعاً مُقْتَدي بالأصل في تقريبه المبتدى

وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ ما عَنْهُ غَنى وَرَدْتُهُ فَوَائِداً بها الغنى

مُتَمِّماً لِغَالب الأَبْوَابِ فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ الْكِتَابِ

وقد نظمها الشيخ العلامة شرف الدين العمريطي (رحمه الله) نظما بديعا ، مقتديا بها في تقريب علم النحو للمبتدئ ، حاذفا منها ما عنه غنى ، وزادها فوائدا لا يستغنى عنها ، متمما لغالب أبوابها ، فكان حقيقة نظما بديعا سهلا ميسورا ، كأنه شرح لتلك المقدمة .

(ذكر الباعث له على نظمها)

سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقِ يَفْهَمُ قَوْلِي لاعتقادِ واثق

إذ الْفَتَى حَسْبَ اعْتَقَادِهِ رُفِعَ وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعتقَدْ لَم يَنْتَفِعْ

فَنسْأَلُ المَنانَ أن يُجيرنا مِنَ الرّيَا مُضَاعفا أُجورَنَا

وَأَنْ يَكُونَ نافعاً بعلمه مَنِ اعْتَنى بحفُظه وَفَهْمه

ذكر الناظم (رحمه الله) أن الباعث له على نظمه هذا هو أنه سأل فيه من صديق صادق يفهم قوله لاعتقاد واثق به أنه أهل لذلك. فالاعتقاد نافع لا محالة ، و به يحصل الانتفاع والارتفاع ؛ إذ أن طالب العلم يرفعه الله (تعالى) في مراتب العلوم على حسب اعتقاده في معلمه ومقداره ، فكل من اعتقد أهلية معلمه انتفع وارتفع ، وكل من لم يعتقد لم ينتفع و لم يرتفع ، فإياك وعدم الاعتقاد ، فكم من طالب علم حال عدم اعتقاده بمعلمه بينه وبين الانتفاع والارتفاع . ثم سأل الله (عز وجل) أن يجيره ويحفظه من الرياء ، وأن يضاعف له الأجر على هذا النظم وغيره من الأعمال . ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره بالدعاء . ودعا لمن يعتني بهذا النظم وفهمه أن ينفعه الله (تعالى) بما فيه من علم . فنسأل الله أن ينفعنا.

{بَابُ الْكَلَامِ}

تعريف الكلام ، والكلمة ، والكلم ، والقول ، وأقسام الكلمة:

كَلَامُهُمْ لَفْظٌ مُفيدٌ مُسنَدُ والكلمة اللفظ المفيد المفرد

لاسم وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقَسِمْ وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ فِي الْكَلِمْ

وَالْقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطلَقاً كَقَمْ وَقَدْ وَإِن زَيْداً ارتَقَى

تعريف الكلام : للفظ (الكلام) معنيان: أحدهما لغوي ، والثاني نحوي .

أما الكلام اللغوي فهو "عبارة عما تحصل بسببه فائدة ، سواء أكان لفظا أم لم يكن،كالخط والكتابة والإشارة .

وأما الكلام النحوي فهو "اللفظ المفيد المسند" . ومعنى كونه لفظا : أن يكون صوتا مشتملا على بعض حروف الهجاء ، ومثاله : "محمد"، و "غلام محمد" ، و "يقوم" ، و "إن محمدا مؤمن " . ومعنى كونه مسندا : أن يكون فيه إسناد ، وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد ، كضم الفعل إلى فاعله ، نحو : "صلى محمد" ، وضم الخبر إلى المبتدأ ، نحو : "محمد صالح".

تعريف الكلمة : والكلمة في اصطلاح النحاة : هي اللفظ المفيد المفرد . وقد تقدم الكلام على تعريف اللفظ والمفيد . ومعنى كونه مفردا : أن لا يدل جزؤه على جزء معناه ، نحو : "زيد" ، فإن جزأه كالزاي لا يدل على جزء من معناه .

أقسام الكلمة:

وتنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف .

تعريف الاسم :

أما الاسم في اللغة فهو ما دل على مسمى ، وفي اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنى في نفسها ، ولم تقترن بزمان، نحو : أحمد ، وعلي ، وهند ،ورجل، وشجر ، ونهر ، وبرتقال . فكل كلمة من هذه الكلمات تدل على معنى غير. مقترن بزمان .

تعريف الفعل :

وأما الفعل فهو في اللغة : الحدث ، وفي اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة - التي هي الماضي ، والحال ، والمستقبل - نحو : "كتب" ، فإنه كلمة تدل على معنى وهو الكتابة ، وهذا المعنى مقترن بالزمان الماضي ، ونحو "يكتب" ، فإنه كلمة دالة على معنى - وهو الكتابة أيضا ـ وهذا المعنى مقترن بالزمان الحاضر ، ونحو : "اكتب" ، فإنه كلمة دالة على معنى ـ وهو الكتابة أيضا ـ وهذا المعنى مقترن بالزمان المستقبل .

انواع الفعل

وعلم من تعريف الفعل أنه على ثلاثة أنواع :

فالماضي : ما دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم ، نحو : كتب وقرأ، واستغفر . .

والمضارع : ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده ، نحو : يكتب ، ويقرأ ، و يستغفر.

والأمر : ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم ، نحو : اكتب ، واقرأ ، واستغفر .

تعريف الحرف :

وأما الحرف ، فهو في اللغة : الطرف ، وفي اصطلاح النحاة : كلمة دلت على معنى في غيرها ، نحو : "من" فإنه كلمة دلت على معنى ـ وهو الابتداء ـ وهذا المعنى لا يتم حتى تضم إلى هذه الكلمة غيرها ، فتقول : " خرجت من البيت " مثلا.

تعريف الكلم :

والكلم في اصطلاح النحاة : هو ما تركب من اسم، وفعل، وحرف ، أفاد أم لم يفد .. أى أن الكلم يتركب من جميعها، سواء أفاد ، نحو :"قد قام زيد" و "قد قام أبو زيد"، أولم يفد ، نحو :" إن قام زيد" .

تعريف القول :

والقول في اصطلاح النحاة :هو اللفظ المفيد، أى أن القول يطلق على اللفظ الدال على معنى سواء أكان مفرداً ، نحو: "زيد"، و" قام"، و "قد" .. أم مركبا نحو: "قم"، و" إن زيدا ارتقى" ، و"إن قام زيد"، و « غلام زيد» ، و "بعلبك"، و" تأبط شرا" . لقب رجل.

(علامات الاسم)

فالاسم بالتنوين والتي عُرِف   وَحَرْفِ خَفْضٍ وَبِلَامٍ وَأَلِفْ

للاسم علامات يتميز بها من أخويه الفعل والحرف ، منها : التنوين، والخفض ، ودخول حرف من حروف الخفض ، ودخول الألف واللام .

أما التنوين فهو : نون ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا، وتفارقه خطا ووقفا ، نحو: "محمد"، و"هند" ، و"كتاب" ، فكل من : "محمد" ، و "هند" ، و "كتاب" اسم بدليل وجود التنوين فى آخر كل كلمة منها ..

وأما الخفض فهو : عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل أو ماناب عنها، وذلك مثل كسرة الدال من "زيد"، في نحو قولك:«مررت بزيد»، فـ"زيد" : اسم لوجود الكسرة فى آخره .

العلامة الثالثة من علامات الاسم : دخول -" ال" فى أول الكلمة، نحو : "الرجل" ، و"الفرس"، و"الكتاب"، فكل من: "الرجل ، و الفرس ، و الكتاب" : اسم لدخول "ال" فى أولها .

العلامة الرابعة من علامات الاسم : دخول حرف من حروف الخفض عليه، نحو:"ذهبت من الدار إلى المسجد" ، فكل من : "الدار" ، و "المسجد" اسم لدخول حرف الخفض عليها و لوجود "ال" في أولها .

علامات الفعل

والفعل معروف بقد والسين   وَتَاء تَأْنيث. مَعَ التَّسْكِين

وتا فَعَلْتَ مُطلَقًا كَجئتَ لِي وَالنُّونِ وَالْيَا فِي افْعَلَنَّ وَافْعَلِي

يتميز الفعل عن أخويه الاسم والحرف بعلامات، منها :«قد»، و «السين»، و«تاء التأنيث الساكنة»، و«تاء الفاعل»... و «الدلالة على الطلب مع قبول نون التوكيد ، أو ياء المخاطبة» .

أما «قد» فتدخل على الماضى ، والمضارع... فإذا دخلت على الماضى دلت على أحد معنيين - وهما التحقيق والتقريب - فمثال دلالتها على التحقيق قوله تعالى : ﴿قد أفلح من تزكى﴾ ، وقولك :«قد غربت الشمس» إذا قلته بعد الغروب ..

و مثال دلالتها على التقريب قول مقيم الصلاة :«قد قامت الصلاة» ، وقولك :«قد غربت الشمس» - إذا قلته قبل الغروب .

وإذا دخلت على المضارع دلت على أحد معنيين أيضا - وهما التقليل ، والتكثير ، فأما دلالتها على التقليل ، فنحو قولك :« قد يصدق الكذوب» ، وقولك :«قد يجود البخيل» .. وأما دلالتها على التكثير ، فنحو قولك :«قد يفعل التقى الخير» ، وقول الشاعر:

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

وأما السين : فتدخل على المضارع وحده ، وهى تدل على التنفيس، ومعناه الاستقبال، نحو قوله تعالى : ﴿سيقول السفهاء من الناس﴾، و ﴿سيقول لك المخلفون﴾ .

وأما تاء الثانيث الساكنة : فتدخل على الماضى وحده لتدل على أن الاسم الذي أسند هذا الفعل إليه مؤنث ، نحو:«صلتْ فاطمة»، و «ضربت هند» .

والمراد أنها ساكنة في أصل وضعها ، فلا يضر تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين، كما في قوله تعالى : ﴿إذ قالت امرأة عمران﴾، و قوله تعالى: ﴿قالنا أتينا طائعين﴾ .

وأما تاء الفاعل : فتختص بالماضي ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو:«جئت لك يا عمرو»، والمفتوحة للمخاطب، نحو:«جئت لى يا عمرو»، والمكسورة للمخاطبة ، نحو:«جئت لى يا هند».

وأما الدلالة على الطلب مع قبول نون التوكيد أو ياء المخاطبة فيختص بالأمر،كما فيقولك:«افعلن يا زيد » و «افعلن يا عمرو»، و«افعلى ياهند».

(علامة الحرف)

والحرف لم يصلح لَهُ عَلاَمَة إِلَّا انْتِفَا قَبُولِهِ الْعَلاَمَة

و يتميز الحرف عن أخويه الاسم والفعل بعدم قبوله علامة أحدهما ، فانتفاء قبوله العلامة علامة له . فكل من: "مِنْ" ، و "هَلْ" ، و "لَم" ، حرف لأنها لا تقبل علامة من علامات الأسماء ، فلا تقول: «المن» ، ولا تقول :«من». بتنوين النون ، وأيضا لا تقبل علامة من علامات الأفعال، فلا تقول :«قد من»، ولا تقول :«سمن».

☆☆☆☆☆

{باب الإعراب}

تعريف الإعراب

إعرابهم تغييرُ آخِرِ الكَلِمْ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظا لَعَامِلِ عَلِمُ

للإعراب معنيان: أحدهما لغوى، والآخراصطلاحي

أما معناه في اللغة فهو : الإظهار والإبانة ، تقول : « أعربت عما فى نفسي» ، إذا أبنته وأظهرته .

وأما معناه في اصطلاح النحاة فهو : « تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا» ، والمقصود من «تغيير أواخر الكلم»: التحول من حالة إلى حالة ذاتاً أوصفة ، فالأول : بأن يبدل حرف بآخر كما في الأسماء الستة ، والثاني : بأن تبدل حركة بأخرى كما فى المفرد ، ويكون هذا التحول بسبب تغيير العوامل: من عامل يقتضي الرفع، إلى آخر يقتضى النصب ، وهلم جرا .

مثلا إذا قلت : « حضر محمد وأبوك» فـ « محمد»، و «أبوك»: مرفوعان لأنها معمولان لعامل يقتضى الرفع ، وهذا العامل هو:«حضر»، فإذا قلت :«رأيت محمداً وأباك» تغير آخر أبوك. وصفة آخر «محمد» إلى النصب ، لتغير العامل بعامل آخر يقتضى النصب، وهو:«رأيت» ، فإذا قلت :«مررت محمد وأبيك » تغيرا إلى الجر ؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضى الجر، وهو «الباء».

وهذا التغير من حالة الرفع إلى النصب إلى الجر هو الإعراب عند: ابن آجروم، والناظم، ومن ذهب مذهبهما.

وكل من : الضمة ، والفتحة، والكسرة ، والواو، والألف، والياء علامات وأمارات على الإعراب.

ومثل الاسم في ذلك الفعل المضارع ، فلو قلت : «يقرأ محمد» ، فـ:«يقرأ» : فعل مضارع مرفوع : لتجرده من الناصب، والجازم ، فإذا قلت :«لن يقرأ محمد» تغير حال آخر« يقرأ» إلى النصب، لتغير العامل بعامل آخر يقتضى النصب، وهو "لن" ، فإذا قلت :«لم يقرأ محمد» تغير من الرفع أو النصب إلى الجزم، لتغير العامل بعامل آخر يقتضى الجزم .

أقسام التغير:

واعلم أن هذا التغير ينقسم إلى قسمين: لفظى، وتقديرى .

فأما اللفظى فهو: ما لا يمنع من النطق به مانع كما رأيت في الأمثلة السابقة، وأما التقديرى فهو: ما يمنع من التلفظ به مانع من: تعذر، أو استثقال، أو مناسبة .

ويكون في الاسم المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، وفي الفعل المضارع المعتل الآخر.

فالمقصور هو:«ما كان آخره ألفا لازمة»، وتقدر عليه جميع الحركات للتعذر، نحو: «الفتى ، والرحى ، والعصا».

والمنقوص هو :«ما كان آخره ياء لازمة»، وتقدر عليه الضمة والكسرة للثقل ، وتظهر الفتحة لخفتها ، نحو: « القاضي، والداعي، والغازي».

والمضاف لياء المتكلم تقدر عليه الحركات كلها للمناسبة ، نحو:« غلامى ، وأبي ، وأستاذى»، والفعل المضارع المعتل الآخر بالألف ، نحو :«يرضى» تقدر عليه الضمة والفتحة للتعذر، والمعتل الآخر بالواو، نحو:«يدعو» ، أو بالياء ، نحو:«يرمي» تقدر عليه الضمة للثقل، وتظهر الفتحة للخفة .

(أقسام الإعراب)

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَة فَلْتعتَبَرُ رَفعُ وَنَصْبُ وَكَذَا جَرَم وَجِرٍ

والكل غير الجزم في الاسما يقع وكلها فِي الْفِعْلِ وَالْخَفضُ امْتَنَعَ

أقسام الإعراب أربعة: الأول: الرفع، والثانى : النصب، والثالث: الخفض، والرابع: الجزم.

أما الرفع فهو فى اللغة:«العلو والارتفاع» ، وفي الاصطلاح:«تغير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها» ، ويقع الرفع فى كل من: الاسم، والفعل، نحو :«يقوم زيد»، و «يغرد العصفور» .

وأما النصب فهو فى اللغة:«الاستواء و الاستقامة»، وفي الاصطلاح :«تغير مخصوص علامته الفتحة وماناب عنها » ، ويقع النصب فى كل من الاسم والفعل أيضا، نحو:«لن أفعل الشر».

وأما الخفض فهو فى اللغة :«التسفل»، وفي الاصطلاح :« تغير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها»، ولا يكون الخفص إلا فى الاسم ، نحو: «مررت بالمسجد».

وأما الجزم فهو في اللغة:«القطع» ، و في الاصطلاح :«تغير مخصوص علامة السكون وما ناب عنها». ولا يكون الجزم إلا فى الفعل المضارع، نحو: « لم أفعل شراً».

وقد تبين لك أن أقسام الإعراب منها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال، وهو الرفع، والنصب، ومنها ما هو مختص بالأسماء ، وهو الخفض ، ومنها ماهو مختص بالافعال، وهو الجزم.

{المعرب والمبني}

وَسَائِرُ الأَسْمَاءِ حَيْثُ لَا شَبَهُ   قَربها مِنَ الْحُرُوفِ مُعْرَبَة

وَغَيْرِ ذِي الْأَسْمَاءِ مَبنِي خَلَا   مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونِ قَدْ خَلَا

و من معرفتك للإعراب يتضح لك البناء، فهو يقابل الإعراب ، وللبناء معنيان: أحدهما لغوى، والآخر اصطلاحي.

فأما معناه في اللغة فهو:« عبارة عن وضع شيء على شيئ على جهة يراد بها الثبوت واللزوم».

وأما معناه في الاصطلاح فهو:«لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال» ، وذلك كلزوم «من» السكون، وكلزوم «أمس» الكسر ، وكلزوم «حيث » الضم ، وكلزوم «أين» الفتح .

وبعد فلا يعسر عليك معرفة المعرب والمبنى ، فالمعرب :«ما تغير حال آخره لفظا أو تقديرا بسبب العوامل» . والمبنى :«مالزم آخره حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال» .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن الحروف كلها مبنية، وأن الأسماء كلها معربة، إلا ما أشبه الحرف في شئ من خواصه، فمبنى كالحرف ، و أن الأفعال كلها مبنية إلا المضارع الذى لم يتصل به نون التوكيد ولا نون النسوة اتصالا مباشرا فمعرب.

والمبنى من الأسماء يكون فى ستة أبواب :«المضمرات ، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة» .

وسيأتي الكلام على المعرب والمبنى مفصلا إن شاء الله تعالى.

{باب علامات الاعراب}

(علامات الرفع)

للرفع منها ضمة واو ألف كذاك نُون ثَابِتٌ لَا مُنْحَذِف

علامات الإعراب أربعة عشر علامة : أربعة للرفع، وخمسة للنصب ، وثلاثة للخفض، واثنتان للجزم .

والأصل منها أربعة الضمة ، والفتحة، والكسرة ، والسكون ، و ما عدا هذه الأربعة فروع عنها ، كما سيتضح لك إن شاء الله تعالى .

فللرفع من تلك العلامات أربعة: واحدة منها أصلية، وهى الضمة ، وثلاث فروع عنها ، وهى : الواو ، والألف ، والنون.

فتستطيع أن تعرف أن الكلمة مرفوعة بوجود واحدة من هذه العلامات الأربع في آخرها .

(مواضع الضمة)

فالضم في اسم مفرد كأَحَمدِ وَجَمع تَكْسِيرٍ كَجَاءَ الْأَعْبُدِ

وجمع تانيث كمسلمات   وَكُل فِعْل مُعْرَبِ كَيَاتِي

فالضمة تكون علامة للرفع فى أربعة مواضع :

الموضع الأول: الاسم المفرد.

والموضع الثاني: جمع التكسير.

والموضع الثالث: جمع المؤنث السالم.

والموضع الرابع : الفعل المضارع الذي لم يتصل به ألف الاثنين، و لا واو الجماعة، ولا ياء المخاطبة ، ولا نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة ، ولا نون النسوة .

أما الاسم المفرد فالمراد به هنا :«ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الخمسة : سواء أكان المراد به مذكرا، ك:«أحمد ، وحمزة ، والفتى، والقاضي ، وأخى»، أم كان المراد به مؤنثا كـ :«خديجة، وزينب ، و ليلى، و أختى» ، وسواء أكانت الضمة ظاهرة، كما فى : (أحمد، وحمزة ، وخديجة ، وزينب» ، أم كانت مقدرة كما في : « الفتى ، وليلي، والقاضى، وأخى ، وأختي».

و أما جمع التكسير فالمراد به :«ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تغير فى صيغة مفرده».

وأنواع التغير الموجودة في جمع التكسير ستة :

١- تغير بالشكل ، نحو:« أسد وأسد ، و نمر ونمرة»

٢- تغير بالنقص ، نحو:«تهمة وتهم ، و تخمة و تخم»

٣- تغير بالزيادة ، نحو:«صنو وصنوان ، و قنو و قنوان»

٤- تغير في الشكل مع النقص، نحو:«سرير و سرر ، و كتاب و كتب» .

٥- تغير فى الشكل مع الزيادة ، نحو:« رجل و رجال ، و سبع و سباع» .

٦- تغير فى الشكل مع الزيادة والنقص جميعا، نحو:«كريم و كرماء ، و كاتب و كتاب» .

وهذه الأنواع كلها ترفع بالضمة، سواء أكان المراد جمعا مذكرا ، نحو: «رجال ، و كتاب »، أم كان المراد بها مؤنثا نحو :« تهم ، وتخم» ، وسواء أ كانت الضمة ظاهرة، كما فى هذه الأمثلة ، أم كانت مقدرة كما في نحو :«سكارى ، و عذارى ، وأراضي ، و غلماني» .

و أما جمع المؤنث السالم فهو :«ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء فى آخره» ، نحو : «زينبات ، و فاطمات، و طلحات ، وحبليات ، وصحراوات ، واصطبلات» .

و لا فرق بين كون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى كـ:«زينب وزينبات»، أو بالتاء كـ «طلحة وطلحات» ، أو بالتاء والمعنى جميعا كـ «فاطمة و فاطمات» ، أو بالألف المقصورة كـ « حبلى و حبليات» ، أو الممدودة كـ :«صحراء» و صحراوات» ، أو يكون مسماه مذكراً كـ :«اصطبل و اصطبلات».

ولا تكون الضمة مقدرة في جمع المؤنث السالم، إلا عند إضافته لياء المتكلم ، نحو: «هذه شجراتي وغرفاتي»، فإن كانت الألف غير زائدة : بأن كانت موجودة فى المفرد، نحو :«القاضي و القضاة»، لم يجمع جمع مونت سالما ، بل جمع تكسير، وكذلك لو كانت التاء غير زائدة : بأن كانت موجودة فى المفرد، نحو: «بيت و أبيات» كان جمع تكسير .

وأما الفعل المضارع الذى لم يتصل به ألف اثنين ، ولا واو جماعة ، و لا ياء مخاطبة ، و لا نون توكيد خفيفة أو ثقيلة و لا نون نسوة ، فنحو:«يضرب ، ويرضى ، ويدعو ، ويقضي»، فكل منها فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى:«يضرب» ، والمقدرة للتعذر فى:«يرضى» ، والمقدرة للثقل في:«يدعو ، و يقضي» .

فإن اتصل به ألف اثنين، نحو : «يكتبان ، و تكتبان» ، أو واوجماعة، نحو:«يكتبون، و تكتبون»، أو ياء مخاطبة ، نحو:« تكتبين» رفع بثبوت النون.

وسيأتى إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى .

و إن اتصل به نون التوكيد بني على الفتح، نحو قوله تعالى : ﴿ليسجنن وليكونن من الصاغرين﴾.

و إن اتصل به نون النسوة بني على السكون، نحو : ﴿يرضعن﴾.

(نيابة الواو عن الضمة)

والواو في جمع الذكور السالم كالصالحون هم أُولُو الْمَكَارِمِ

كما أَتت في الخمسةِ الْأَسْمَاءِ وَهي الَّتِي تَأْتِي عَلَى الوَلاءِ

أب أخ حم وفُوكَ ذُو جَرَى كُلِّ مُضَافًا مُفْرَداً مُكَبَّرًا

تنوب الواو عن الضمة ، فتكون علامة على الرفع في موضعين:

الموضع الأول : جمع المذكر السالم.

والموضع الثانى : الأسماء الخمسة.

أما جمع المذكر السالم فهو:«ما دل على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره، صالح للتجريد من هذه الزيادة، فكل من :«الزيدون ، والصالحون» جمع مذكر سالم ، دال على أكثر من اثنين، بسبب زيادة في آخره، وهى : الواو ، والنون، وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة، ألا ترى أنك تقول:«زيد ، وصالح»، وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة، والنون التى بعد الواو عوض عن التنوين فى الاسم المفرد:«زيد، و صالح».

و علم مما مثلنا أن جمع المذكر السالم يأتي علماً، نحو :«الزيدون» ، وصفة ، نحو: «الصالحون» .

و أما الأسماء الخسة فهى : (أب ، و أخ ، و حم، و فو، و ذو »، وهى ترفع بالواد نيابة عن الضمة بشروط، وهذه الشروط منها ما يشترط فى كلها، ومنها ما يشترط فى بعضها : اما ما يشترط في جميعها فأربعة شروط، الأول: أن تكون مفردة ، و الثاني : أن تكون مكبرة، و الثالث : أن تكون مضافة، و الرابع : أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم.

تقول :«جاء أبوك ، و أخوك ، و حموك » و « تكلم فوك ، و ذو علم»، فكل اسم منها مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، و ما بعدها من الضمير أو لفظ «علم» مضاف إليه ، وكل منها مفرد، مكبر مضاف لغير ياء المتكلم.

فلو كانت مثناة أعربت إعراب المثنى بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجراً ، وسيأتي بيانه، تقول :«جاءني أبواك»، و «رأيت أبويك»، و «مررت بأبويك» .

و لو كانت مجموعة جمع مذكر سالماً أعربت إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، وقد تقدم بيانه، ولم يجمع منها هذا الجمع إلا لفظ « الأب، و الأخ»، تقول :« هؤلاء أبون و أخون ، و رأيت أبين و أخين» ، و «مررت بأبين و أخين» .

و لو كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة، تقول: « الآباء يرحمون أبناءهم»، و قد تقدم بيانه.

و لو كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة ، تقول :«هذا أبي و أخي»، و «رأيت أبيا و أخيا» ، «مررت بأبي و أخي» .

و لو كانت غير مضافة أعربت بالحركات الظاهرة، تقول: «هذا أب » ، و«رأيت أبا»، و « مررت بأب».

و لو أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، كما سبق بيانه، تقول: «جاء أبي وأخي»، و« رأيت أبي وأخي» ، و « مررت بأبي وأخي» .

و أما الشروط التي تشترط فى بعضها دون بعض ، فمنها أن كلمة : «فو» لا تعرب هذا الإعراب إلا بشرط أن تخلو من الميم ، كما مثلنا، فلو اتصلت بها الميم أعربت بالحركات الظاهرة، تقول:«هذا فم حسن» ، و« رأيت فما حسنا» ، و«نظرت إلى فم حسن»، وهذا الشرط زائد في هذه الكلمة على الشروط الأربعة السابقة.

و منها أن كلمة:«ذو» لا تعرب هذا الإعراب إلا بشرطين: الأول: أن تكون بمعنى صاحب ، والثاني : أن يكون الذي تضاف إليه اسم جنس ظاهرًا غير وصف ، كما مثلنا، فلو لم تكن بمعنى صاحب بأن كانت موصولة فهي مبنية ، نحو: « لا و ذو فى السماء عرشه»، أي : لا والذي في السماء عرشه .

و هذان الشرطان زائدان في «ذو» على الشروط الأربعة السابقة.

(نيابة الألف عن الضمة)

وَ فِي الْمُثَّى نحو زَيْدَانِ الْأَلِف..................

تنوب الألف عن الضمة، فتكون علامة على الرفع في موضع واحد، وهو الاسم المثنى ، نحو :«حضر الزيدان»، فـ «الزيدان» : مثنى، وهو مرفوع لأنه فاعل، وعلامة رفعه الألف نيابة من الضمة، و النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، و هو:«زيد».

و المتنى هو:«كل اسم دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره، أغنت عن العاطف و المعطوف»، نحو:«أقبل الزيدان، و الهندان»، فـ«الزيدان»: لفظ دل على اثنين اسم كل واحد منهما «زيد»، بسبب وجود زيادة في آخره ، وهذه الزيادة هي الألف و النون، أغنت عن واو العطف و تكرير الاسم، بحيث تقول : «حضر زيد و زيد»، وكذلك «الهندان».

(نيابة النون عن الضمة)

.... والنون في المضارع الَّذِي عُرِف

بيفْعَلَان. تَفْعَلَانِ أَنتما وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعْهَا

وَتَفْعَلِين ترحمين حالي واشتهرت بِالْخمسةِ الْأَفْعَالِ

تنوب النون عن الضمة، فتكون علامة على الرفع في موضع واحد، وهو الفعل المضارع المتصل به ألف الاثنين أو الانتين، أو المسند إلى واو الجماعة ، أو المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة ، وهو الذي عرف عندهم بموازينه الخمسة، و هي: « يفعلان» بالياء التحتية، و هي للغائبين المذكرين، كما في قولك :«المسلمان يفعلان الخير» ، و«تفعلان»، بالتاء الفوقية، وهي للمخاطبين المذكرين ، كما في تولك :«أنتما يا مسلمان تفعلان الخير» ، و للمخاطبتين المؤنثتين، كما في قولك :«أنتما يا مسلمان تفعلان الخير»، وللغائبتين المؤنثين، كما في قولك:«المسلمتان تفعلان الخير»، و« يفعلون» بالياء التحتية ، و هو لجمع الذكور الغائبين، كما في قولك :«المسلمون يفعلون الخير» ، و «تفعلون»، بالتاء الفوقية، و هو لجمع الذكور المخاطبين، كما في قولك : «أنتم يا مسلمون تفعلون الخير» ، و « تفعلين» بالتاء الفوقية ، وهو للمخاطبة المؤنثة ، كما في قولك:«أنت يا مسلمة تفعلين الخير».

و تكون علامة رفع كل منها ثبوت النون، وضمير التثنية، أو ضمير الجمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع .

و اشتهرت هذه الأوزان عندهم بالأفعال الخمسة.

فتبين لك أن الأفعال الخمسة هي:« كل فعل مضارع اتصل بآخره ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة».

{باب علامات النصب}

للنصب خمس وهي فتحةٌ أَلِفْ كَسْرُ وَيَاءُ ثُمَّ نُونُ تَنْحَذِفْ

و للنصب خمس علامات: واحدة منها أصلية ، وهى الفتحة، وأربع فروع عنها، وهي: الألف، و الكسرة ، و الياء، وحذف النون.

فيمكنك أن تحكم على الكلمة بأنها منصوبة إذا وجدت في آخرها إحدى هذه العلامات.

(مواضع الفتحة)

فانصب بِفَتح مَا بِضم قَدْ رُفع إلَّا كَهندات فَفَتحه منع

تكون الفتحة علامة على نصب الكلمة في ثلاثة مواضع ، الموضع الأول : الاسم المفرد ، والموضع الثاني : جمع التكسير، والموضع الثالث : الفعل المضارع المسبوق بناصب، ولم يتصل بآخره ضمير تثنية، و لا واوجماعة، و لا ياء مخاطبة ، و لا نون توكيد، و لا نون نسوة .

و هذه هي نفس مواضع الرفع بالضمة إلا موضعا واحدا ، وهو جمع المؤنث السالم .

أما الاسم المفرد فقد سبق تعريفه. و الفتحة تكون ظاهرة على آخره، كما في قولك: «قابلت محمدا، و هندا»، فـ«محمدا»، و «هندا» : اسمان مفردان، و هما منصوبان؛ لأنها مفعولان ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة، و تكون الفتحة مقدرة، كما في قولك:« قابلت الفتى وليلى و غلامي» ، فكل من : « الفتى، و ليلى، و غلامى» ، منصوب لكونه مفعولا به، و علامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وعلى ما قبل ياء المتكلم للمناسبة.

و أما جمع التكسير فقد سبق تعريفه أيضا، وتكون الفتحة ظاهرة على آخره، كما في قولك: «صحبت العلماء». و «تجنبت المهالك» . فـ«العلماء»، و «المهالك»: جمعا تكسير منصوبان لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة.

و قد تكون مقدرة، كما في قولك : «لا أحب الكسالى»، و قولك : «ذاكرت دروسى» ، فـ « الكسالى» ، و «دروسى» : جمعا تكسير منصوبان، لكونهما مفعولين ، و علامة نصبهما فتحة مقدرة على الألف للتعذر، و على ما قبل ياء المتكلم للمناسبة.

و أما الفعل المضارع المذكور فتكون الفتحة ظاهرة على آخره، كما في قولك :«لن أترك النحو حتى أتقنه» ، فـ«أترك»: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، و علامة نصبه الفتحة الظاهرة، و قد تكون مقدرة، كما في قولك :«يسرني أن تسعى إلى الخير»، فـ«تسعى» : فعل مضارع منصوب بـ(أن)، و علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

فإن اتصل بآخر الفعل المضارع ضمير تثنية ، نحو:«لن يكتبا»، أو واو جماعة ، نحو:«لن يكتبوا» أو ياء مخاطبة ، نحو:«لن تكتبي»، كان منصوبا بحذف النون ، والألف أو الواو أو الياء فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وسيتضح ذلك فيما يأتي .

و إن اتصل بأخره نون التوكيد ثقيلة، نحو :«و الله لن تخرجَنَّ»، أو خفيفة، نحو :«و الله لن تخرجن» ، كان مبنيا على الفتح في محل نصب .

وإن اتصل بآخره نون النسوة ، نحو:«لن تدخلن الجنة حتى تؤمن»، كان مبنيا على السكون في محل نصب .

(نيابة الألف عن الفتحة)

وَ اجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمسةِ الأَسما أَلِفْ......

تنوب الألف عن الفتحة فتكون علامة على نصب الكلمة فى موضع واحد، وهو الأسماء الخمسة ،و قد عرفتها فيما سبق ، و عرفت شروط إعرابها بالواو رفعاً ، وبالألف نصبا ، وبالياء جراً.

و مثالها منصوبة قولك :«قابلت أباك وأخاك»، و «صل حماك» ، و«نظف فاك» ، و «اكرم ذا العلم لعلمه» ، فكل من:«أباك ، و أخاك ، و حماك، و فاك، و ذا العلم»: منصوب؛ لأنه مفعول به ، و علامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة، و كل منها مضاف ، و ما بعده من:«الكاف» ، و«العلم» مضاف إليه.

(نيابة الكسرة عن الفتحة)

.... وَانصِبُ بِكَسْرِ جَمَعَ تَأْنيث عرف

تنوب الكسرة عن الفتحة فتكون علامة على نصب الكلمة في موضع واحد، و هو جمع المؤنث السالم، وقد عرفت فيما مضى تعريفه، فتستطيع أن تستدل على نصب هذا الجمع بوجود الكسرة في آخره، كما في قولك:«تزوجوا الصالحات القانتات الحافظات للغيب»، فكل من:«الصالحات، والقانتات، والحافظات» جمع مؤنت سالم منصوب، و علامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة.

(نيابة الياء عن الفتحة)

والنصب في الإسم الَّذِي قَد ثُنيَا   وَجَمع تَذْكِير مُصحح بَيَا

تنوب الياء عن الفتحة فتكون علامة على نصب الكلمة في موضعين، وهما : المثنى، وجمع المذكر السالم ، وقد عرفتهما فيما مضى، والآن يمكنك أن تعرف نصبهما بوجود الياء فى آخر كل منهما ، ولكن الياء فى المثنى يكون ما قبلها مفتوحاً وما بعدها مكسورًا ، والياء فى جمع المذكر يكون ما قبلها مكسوراً وما بعدها مفتوحاً، فمثال المتنى:«اشتريت كتابين»، و"قرأت جزأين من القرآن الكريم». فكل من :«كتابين» ، و «جزأين» منصوب لكونه مفعولا به، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد، وهو:«كتاب» و «جزأ»، ومثال جمع المذكر السالم قوله تعالى : ﴿إن الله يحب التوابين ويجب المتطهرين﴾ ، فكل من : «التوابين»، و«المتطهرين» منصوب لكونه مفعولا به، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، والنون عوض من التنوين فى الاسم المفرد.

(نيابة حذف النون عن الفتحة)

والخمسة الأفعال حيث تنتصب   فحذف نون الرفع مطلقًا يجبْ

ينوب حذف النون الرفع عند الفتحة فيكون علامة على التصب في موضع واحد ، وهو الأفعال الخمسة التي رفعها بثبوت النون ، كما في قولك : «يؤلمنى أن تهملا دروسكما» ، ونحو :«يسعدني أن تحفظوا القرآن» ، و نحو : «أحب أن تتفقهى في دينك»، فكل من :«تهملا»،و«تحفظوا»،و «تتفقهى»: فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين ، و واو الجماعة ، و ياء المخاطبة: فاعل مبني على السكون في محل رفع. وهذا هو الموضع الذى ينوب فيه حذف النون عن الفتحة.

(باب علامات الخفض)

علامة الخفضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَطَ   كَسْرُ وَيَاء ثم فتحة فقط

للخفض ثلاث علامات، واحدة منها أصلية، وهى الكسرة ، وفرعان عنها ، وهما: الياء، والفتحة ، فيمكنك أن تحكم على الكلمة بأنها مخفوضة إذا وجدت في آخرها علامة من هذه العلامات.

(الكسرة ومواضعها)

فاخْفِضْ بِكَسر مَا مِنَ الْأَسْمَا عُرِفْ   فِي رَفعِهِ بِالضم حَيثُ يَنْصَرِفُ

فالكسرة تكون علامة على خفض الكلمة في الأسماء المنصرفة التي عرف رفعها بالضمة، وتكون في ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : الاسم المفرد المنصرف.

والموضع الثاني : جمع التكسير المنصرف.

والموضع الثالث : جمع المؤنث السالم المنصرف .

أما الاسم المفرد المنصرف، فقد عرفت معنى كونه مفرداً ، و معنى كونه منصرفاً ؛ أن تنوين الصرف يلحق آخره ، نحو :«آمنت بمحمد نبيا و رسولا» ، ونحو : «ذاكرت مع على» ، و نحو : « استفدت من علم زيد»، فكل من :«محمد ، و على ، و زيد» مخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة، وهي أسماء مفردة منصرفة.

و أما جمع التكسير المنصرف ، فنحو:« رحلت طالباً للعلم إلى بلاد كثيرة» ، و نحو:«قرأت النحو في كتب عديدة»، و نحو:«التقيت بصحب كرام» ، فكل من : « بلاد ، و كتب ، و صحب» مخصوص و علامة خفضه الكسرة الظاهرة، وهي جموع تكسير منصرفة .

و أما جمع المؤنث السالم المنصرف، فنحو: «تكلمت مع نساء عفيفات» ، و نحو:«رضيت عن زوجات صالحات»، فكل من :«عفيفات، و زوجات، و صالحات» مخفوض، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة، وهي جمع مؤنث سالم منصرف. و سيأتى الكلام مفصلا عن المنصرف والممنوع من الصرف .

(نيابة الياء من الكسرة)

وَاخْفِضْ بِياء كل ما بها نصِب   وَالخَمْسَةَ الْأَسما بِشَرطَهَا تُصِبُ

تنوب الياء عن الكسرة، فتكون علامة على خفص الكلمة فى ثلاثة مواضع :

الموضع الأول: المثنى.

والموضع الثاني : جمع المذكر السالم.

والموضع الثالث: الأسماء الخمسة.

أما المثنى، فنحو قولك :«اقرأ فى الكتابين» ، و نحو :«رضيت عند الغلامين»، فكل من :«الكتابين، و الغلامين» مخفوض لدخول حرف الخفض عليه، وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبل المكسور ما بعدها، وكل منهما مثنى؟ ؛ لأنه دال على اثنين .

و أما جمع المذكر السالم ، فنحو قولك :«كن من الصادقين» ، و نحو :«ذاكر مع المجتهدين»، فكل من :«الصادقين، و المجتهدين» مخفوض لدخول حرف الخفض عليه، وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، وكل منهما جمع مذكر سالم .

و أما الأسماء الخمسة، فنحو قولك:« مررت بأبيك واخيك» ، ونحو:«اقتد بذي التقى»، فكل من :«أبيك ، و أخيك ، و ذي» ، مخفوض لدخول حرف الخفض عليه، وعلامة خفضه الياء، والكاف فى الأولين ضمير المخاطب، وهي مضاف إليه مبني على الفتح في محل خفض ، وكلمة:«التقى» فى المثال الثانى مضاف إليه أيضا مجرور، وعلامة خفضه الكسرة .

(نيابة الفتحة عن الكسرة)

واخفض بفتح كل ما لَمْ يَنْصَرِفُ مِمَّا بِوَصْفِ الْفِعْلِ صَارَ يَتصف

بأن يحوز الاسْمُ عَلَتَيْنِ   أَوْ عِلَةً   تُغْنِي مَنِ اثْنَتَيْنِ

فَأَلِفُ التانيتِ أَغْنَتْ وَحْدَهَا   وَصِيغَةُ الجَمعَ الَّذِي قَدِ انْتَهَى

وَالْعَلَتَانِ الْوَصْفُ مَعْ عَدْلٍ عُرِف   أَوْ وَزْنِ فِعْلَ أَوْ بِنُونِ وَأَلِف

وَهَذِهِ الثَّلَاثُ   تمنع   الْعَلَمُ   وَزَادَ تَركيبا وَأَسْمَاءَ العجم

كَذَاكَ تَأْنِيثُ بِمَا عَدَا الْأَلِف   فَإِنْ يُضف أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرِفْ

تنوب الفتحة عن الكسرة، فتكون علامة على خفض الكلمة في موضع واحد، و هو الاسم الذى لا ينصرف . و معنى كونه لا ينصرف : أنه لا يقبل الصرف، وهو التنوين، والاسم الذى لا ينصرف هو : « الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين :

إحداهما: ترجع إلى اللفظ.

والأخرى ترجع إلى المعنى.

أو وجد فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين

و ذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان، إحداهما: ترجع إلى اللفظ، و هى اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين، والمشتق فرع المشتق منه . و أما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة، و الاسم يدل على الذات فقط، والمركب فوع المفرد .

و الثانية ترجع إلى المعنى، وهي: احتياجه إلى الفاعل في الإفادة، و ما يحتاج فرع ما يحتاج إليه.

فالفعل فرع عند الاسم باعتبار اللفظ والمعنى، فإذا شابهه الاسم فى اشتماله على علتين فرعيتين.. إلخ؛ منع منه شيئان ممنوعان من الفعل ، وهما: الكسرة ، والتنوين.

و العلل التي توجد فى الاسم ، و تدل على الفرعية و هى راجعة إلى المعنى اثنتان:

الأولى العلمية.

و الثانية الوصفية.

و لابد من وجود واحدة منها في الاسم الممنوع من الصرف بسبب وجود علتين فيه .

و العلل التي توجد فى الاسم وتدل على الفرعية، وهى راجعة إلى اللفظ، ست علل ، وهى :

العدل.

ووزن الفعل.

وزيادة الألف والنون.

و التركيب.

و العجمة.

و التأنيث بغير ألف.

و لا بد من وجود واحدة من هذه العلل مع وجود العلمية.

و أما مع الوصفية فلا يوجد منها إلا واحدة من ثلاث ، وهي :

العدل.

و وزن الفعل.

و زيادة الألف والنون.

فمثال العلمية مع العدل:«عمر» ، و «زفر» و «مضر» .

و مثال العلمية مع وزن الفعل :«أحمد»، و «يزيد»، و«تدمر».

و مثال العلمية مع زيادة الألف و النون :«عثمان» ، و «عفان»، و «عدنان» .

و مثال العلمية مع التركيب :«بعلبك»، و«حضرموت» ، و «معديكرب».

و مثال العلمية مع العجمة:«إبراهيم»، و«إسحق»، و «يعقوب».

و مثال العلمية مع التأنيث بغير ألف :«خديجة» ، و «زينب» ، و «حمزة».

ومثال الوصفية مع العدل:«مثنى»، و «ثلاث» ، و «رباع»، و «أخر» .

و مثال الوصفية مع وزن الفعل :«أكرم»، و «أحسن»، و «أفضل».

و مثال الوصفية مع زيادة الألف و النون:«عطشان»، و «شبعان» ، و «يقظان» .

و أما العتان اللتان تقوم كل واحدة منهما مقام العلتين فهما : ألف الثأنيث المقصورة أو الممدودة، وصيغة منتهى الجموع .

أما ألف التأثيث المقصورة ، فنحو:«حبلى» ، و «دنيا»، و«نجوى» .

و أما ألف التأنيث الممدودة ، فنحو:«حسناء»، و«بيضاء»، و«علماء» .

و أما صيغة منتهى الجموع ، فنحو :«مساجد»، و «منابر»، و«مفاتيح»، و«قناديل» .

فكل ما ذكرناه من هذه الأسماء وما أشبهها لا يجوز تنوينه، ويخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ، نحو قوله تعالى : ﴿اتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾، و نحو : ﴿فعدة من أيام أخر﴾ ، فكل من :«إبراهيم»، و «أخر» مخفوض، وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأن كل واحد منهما اسم ممنوع من الصرف.

ويشترط لخفض الاسم الذى لا ينصرف بالفتحة : أن يكون خاليا من (ال)، ومن الإضافة، فإن اقترن بـ(ال) ، أو أضيف خفض بالكسرة ، كقوله تعالى: ﴿وأنتم عاكفون فى المساجد﴾، و نحو:«مررت بحسناء المنصورة» .

و ظاهر كلام الناظم أنه حينئذ مصروف ، والتحقيق أنه مصروف إن زالت إحدى علتيه ، نحو :«أحمدكم»، و«اليزيد» ، فإن العلمية لا تبقى مع الإضافة ، أو(ال) .

وإن لم تزل فهو باق على منع الصرف، نحو «أحسنكم»، و « الأعمى».

{باب علامات الجزم}

والجزم في الأفعال بالسكون أَو حَذف حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونِ
فحذف نون الرفع قَطعا يلزمُ فِي الْخمسَةِ الْأَفْعَالِ حَيْث تجزم
و بالشكون اجزم مضارعا سلم مِن كَوْنِهِ بحرْفِ عَلة ختم
إما بواو أو بياء و ألف و جزم معتل بها أن تنحذف

للجزم علامتان : إحداهما أصلية، وهى السكون ، والأخرى فرعية، وهي الحذف.

فيمكنك أن تعرف أن الكلمة مجزومة إذا وجدت فيها إحدى هاتين العلامتين، ولكل مواضع سنذكرها لك فيما يلي.

[موضع السكون]

فالسكون يكون علامة على جزم الكلمة في موضع واحد، وهو الفعل المضارع الصحيح الآخر، ومعنى كونه صحيح الآخر أن آخره ليس حرفا من حروف العلة الثلاثة التي هي : «الألف، والواو ، والياء».

فمثال الفعل المضارع الصحيح الآخر : -«يقرأ، و «يكتب»، و «يسأل» ، فإذا قلت :«لم يقر علي»، و «لم يكتب زيد» ، و«لم يسأل خالد» ، فكل من هذه الأفعال مجزوم ، لسبق حرف الجزم الذى هو (لم) عليه ، وعلامة جزمه السكون ، وكل واحد من هذه الأفعال فعل مضارع صحيح الآخر .

[مواضع الحذف]

و أما الحذف فينوب عن السكون ، فيكون علامة على جزم الكلمة في موضعين :
الموضع الأول: الفعل المضارع المعتل الآخر، ومعنى كونه معتل الآخر أن آخره حرف من حروف العلة.
فمثال الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف «يرضى»، و«يسعى»، و«يهوى».

و مثال الفعل المضارع المقتل الآخر بالواو؛«يدعو»، و«يسمو» و «يرجو» .

و مثال الفعل المضارع المقتل الآخر بالياء :«يقضي» ، و«يبكي»، و«يعطى».

فإذا قلت:«لم يرض الله عن الكافرين»، فإن «يرض» فعل مضارع مجزوم ، لسبق حرف الجزم عليه، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها.

و إذا قلت:«لم يدع محمد إلا إلى الحق» ، فإن «يدع»: فعل مضارع مجزوم لسبق حرف الجزم عليه، وعلامة جزمه حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليا.

و إذا قلت:«لم يقض زيد إلا بالحق»، فإن « يقض»: فعل مضارع مجزوم؛ لسبق حرف الجزم عليه ، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

و الموضع الثاني : الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وقد سبق بيانها ، و مثالها:« يقرآن» ، و «تقرآن»، و«يقرؤن»، و«تقرؤن»، و«تقرئين» ، تقول :«لم يقرءا، و«لم تقرءا، و«لم يقرؤا» ، و«لم تقرؤا»، و«لم تقرئي» ، فكل فعل من هذه الأفعال مجزوم؛ لسبق حرف الجزم عليه، و علامة جزمه حذف النون، والألف أو الواو أو الياء: فاعل، مبني على السكون في محل رفع .

(ما يقدر في إعرابه حركة من الأسماء والأفعال)

(أولا : المعتل من الأفعال)

ونصب ذي واو وياء يظهرُ   وَمَا سِوَاهُ فِي الثَّلَاثِ قَدَرُوا

يجزم الفعل المعتل الآخر بالألف أو بالواو أو بالياء بحذف حرف العلة، كما تقدم، ويقدر الرفع فيه للتعذر في المعتل بالألف؛ لأن الألف لا يقبل الحركة أصلا ، وللثقل في المعتل بالواو أو بالياء ، لأن كلا منهما يقبل الضمة إلا أنها عليه ثقيلة ، فتقول : « يخشى المسلم ربه» ، و «يغزو المسلم في سبيل الله » ، و«يهتدي المسلم بالقرآن»، فـ«يخشى»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف للتعذر ، و كل من:«يغزو»، و «يهتدى» : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها النقل.

و يظهر النصب على المعتل بالواو والياء لخفة الفتحة عليهما ، فتقول :«لم يغزو»، و«أحب أن يهتدي » .

ويقدر النصب على المعتل بالألف للتعذر؛ فتقول: « لن تخشى المسلم الأعداء»، فـ«يخشى» : فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبة فتحة مقدرة على الألف للتعذر.

(ثانيا : المعتل من الأسماء)

وَعَلَهُ الْأَسْمَاءِ يَاءُ وَأَلِف   فَنَحْو قَاض وَالْفَتَى بِهَا عُرِف

إعراب كل منهما مقَدَّرُ   فِيهَا وَلَكِنْ نَصْبُ قَاضِ يَظْهَرُ

المعتل من الأسماء:«هو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة»، نحو:«قاضي» ، وراعي» ، و «غازي» ، أو الف لازمة لينة، نحو : «فتى» ، و«عصا» ، و «رحا»، فالأول يسمى المنقوص ، والثاني يسمى المقصور، فيقدر الإعراب على الأول رفعاً وجرا للثقل، ويظهر النصب للخفة ، و يقدر الإعراب رفعا و نصبا وجرا على الثانى للتعذر، فتقول:«جاء القاضي» ، و «مررت بالقاضي»، و « رأيت القاضي». فـ «القاضي» في المثال الأول: فاعل مرفوع وعلامة رفعة ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل، وفى الثانى : اسم مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و فى الثالث : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . وتقول: «جاء الفتى»، و «رأيت الفتى» ، و « مررت بالفتى» ، فـ « الفتى» فى الأول : فاعل مرفوع و علامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و فى الثانى : مفعول به منصوب ، و علامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و في الثالث : اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

(ثالثا : المضاف إلى ياء المتكلم)

وقدروا ثلاثةَ الأقسام في   الميم قبل الياءِ مِن غلامي

يكسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وجوبا، لمناسبة ياء المتكلم، و يقدر عليه الإعراب رفعاً، ونصبا، وجرا ، إذا كان اسما مفردا صحيح الآخر ، نحو «غلامي» ، أو معتلا جاريا مجرى الصحيح ، وهو :« ما كان آخره واوا أو ياء متحركتين، و ما قبلها ساكن ، نحو:«دلوي» ، و

«ظبيي»، أو جمع تكسير صحيح الآخر، نحو : «أصحابي» ، أو جمع مؤنث سالما ، نحو:«فتياتي» ، فتقول « هذا غلامي ، ودلوي، وظبيي، وأصحابي، وفتياتي» ، و « رأيت غلامي، و دلوي ، وظبيي، وأصحابي ، وفتياتي »، و «مررت بغلامي ، و دلوي و ظبيي.، وصحابى، وفتياتي»، ، فكل من :«غلامي، و دلوي ، و ظبيي، و أصحابي ، و فتياتي» في المثال الأول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل - وهو ما قبل ياء المتكلم - بحركة المناسبة - وهي الكسرة التي تناسب ياء المتكلم، وفى الثانى : منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وفى الثالث مجرور، و علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(ما يقدر في إعرابه حرف من الأسماء والأفعال)

والواو في كمسلمي أُضْمرَتْ   وَالنُّونُ فِي لَتُبلُون قدرت

تقدر الواو في جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم، كما في قولك :«جاء مسلمي» ، فـ «مسلمي» : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو المضمرة المنقلبة (ياء) .

كما تقدر نون الرفع في الأفعال الخمسة المؤكدة بنون التوكيد لتوالى الأمثال، و هي نون الرفع ونونى التوكيد،نحو:«هل تتعلمان يا مسلمان»، و « هل تتعلمن يا مسلمون» ، و «هل تتعلمين يا مسلمة» ، ومنه قوله تعالى: ﴿لتبلون﴾ ، فكل من : «تتعلمان» ، و «تتعلمن» ، و«تتعلمين» ، و«لتبلون»، فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة التوالى النونات.

(فصل)

المعربات كلها قد تعرب   بالحركات أو حروف تقرب

هذا فصل في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامات الإعراب إلى هنا، عقده الناظم، كما فعل صاحب الأصل، تمرينا للمبتدئ وليسهل عليه حفظها.

وهذه عادة المتقدمين، فأجمل ما سبق تفصيله في مواضع الإعراب.

والمواضع التي سبق ذكر أحكامها فى الإعراب تفصيلا ثمانية، وهى :

١-الاسم المفرد.

٢-جمع التكسير.

٣-جمع المؤنث السالم.

٤- الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شيء.

٥-المثنى .

٦-جمع المذكر السالم.

٧-الأسماء الخمسة.

٨-الأفعال الخمسة .

و هذه الأنواع تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : يعرب بالحركات.

و القسم الثانى : يعرب بالحروف.

و سياتى بيان كل تفصيلا.

(المعربات بالحركات)

فأول القسمين منها أَرْبَعُ وَهي التِي مَرَّتْ بِضم تُرفع
وَكُلُّ ما بضمةٍ قَدِ ارْتَفَع   فَنَصْبُهُ بِالفَتح مطلقا يقع
وَخَفْض الاسم منه بالكَسْرِالْترْم وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالسكون منجزم
لكن كهندات لنصبِهِ انكَسَرُ   وَغَيْرُ مَعْرُوفِ بِفتحةِ يُجر
و كل فعل كَانَ مُعْتَلا جُزم   بِحذْفِ حَرفِ علَّةٍ كَمَا علِمْ

قد علمت أن الحركات ثلاث ، و هي الضمة، والفتحة، والكسرة، ويلحق بها السكون ، وعلمت أن المعربات على قسمين:

قسم يعرب بالحركات.

و قسم يعرب بالحروف.

فالقسم الأول أربعة أشياء، وهي التي ترفع بالضمة، كما مر، وهي:

١-الاسم المفرد.

٢-جمع التكسير.

٣-جمع المؤنث السالم.

٤-الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شي.

و كلها تنصب بالفتحة إلا جمع المؤنث السالم ، فينصب بالكسرة نيابة عن الفتح.

و كلها تخفض بالكسرة ما عدا الفعل المضارع ، فإنه لا يخفض أصلا، وماعدا الاسم الذي لا ينصرف، فإنه يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة .

و أما الجزم بالسكون فمختص بالفعل المضارع الصحيح الآخر، فإن كان معتل الآخر ، كان جزمه بحذف حرف العلة .

(المعربات بالحروف)

والمعربات بالحروف أَرْبَعُ   وَهُوَ الْمُثنى وَذُكُورٌ تُجمع

جمعا صحيحا كالمثالِ الخَالِي وَخَمْسَةُ الأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

و القسم الثاني من المعربات الأشياء التي تعرب بالحروف، والحروف التي تكون علامة على الإعراب أربعة ، وهى :

١-«الألف».

٢-«الواو».

٣-«الياء».

٤-«النون».

ويعرب بها أربعة أشياء:

١-المثنى.

٢-جمع المذكر السالم.

٣-الأسماء الخمسة.

٤-الأفعال الخمسة.

(إعراب المثنى)

أما المثنى فقد عرفت فيما سبق تعريفه.

و حكمه : أنه يرفع بالألف نيابة عن الفتحة، وينصب ويخفض بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عند الفتحة أو الكسرة، ويتصل به بعد الألف أو الياء نون تكون عوضا عن التنوين الذى يكون فى الاسم المفرد ، ولا تحذف هذه النون إلا عند الإضافة.

فمثال المثنى المرفوع:«حضر الطالبان»، و «قرأت الطالبتان»، فكل من :«الطالبان»، و «الطالبتان» مرفوع لأنه فاعل، وعلامة رفعه الألف نيابة من الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

و مثال المثنى المنصوب :«قرأت الكتابين»، و «أكلت التفاحتين»، فكل من :«الكتابين» ، و «التفاحتين» منصوب لأنه مفعول به، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

و مثال المثنى المجرور:«تعلمت بالحرمين»، و «مررت بالقريتين، فكل من :«الحرمين»، و«القريتين» مجرور ؛ لدخول حرف الجر عليه ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

(إعراب جمع المذكر السالم)

وكالمثنى الجمع في نَصبٍ وَجَر   َورفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرَّ وَاسْتَقَرْ

و أما جمع المذكر السالم فقد عرفت فيها سبق تعريفه.

وحكمه : أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أو الكسرة ، ويوصل به بعد الواو أو الياء نون تكون عوضا عن التنوين فى الاسم المفرد ، و تحذف هذه النون عند الإضافة كنون المثنى .

فمثال جمع المذكر السالم المرفوع قوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ ، وقولك :«قاتل المسلمون»، فكل من:«المؤمنون»، و«المسلمون» ، مرفوع ؛ لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الراونيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .

و مثال جمع المذكر السالم المنصوب: «أحب المتقين» ، و «أبغض الفاسقين» ، فكل من : « المتقين» ، و«الفاسقين» منصوب؛ لأنه مفعول به ، و علامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

و مثال جمع المذكر السالم المجرور قوله تعالى : ﴿لقدرضى الله عن المؤمنين﴾، وقولك :«مررت بالمسلمين»، فكل من :«المؤمنين» و «المسلمين»، مجرور بدخول حرف الخفض عليه ، و علامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(إعراب الأسماء الخمسة)

والخمسة الأسما كهذا الجمع في   رفَع وَخفض وَانصَبَن بِالألف

و أما الأسماء الخمسة فقد سبق بيانها و بيان شروط إعرابها هذا الإعراب ، وحكمها كحكم جمع المذكر السالم: رفعاً، و خفضا ، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة. و تنصب بالألف نيابة عن الفتحة.

فمثال الأسماء الخمسة المرفوعة:«حضر أبوك ، وأخوك» ، فكل من :«ابوك ، و أخوك» مرفوع، لأنه فاعل، وعلامة رفعه الواونيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف مضاف إليه، مبني على الفتح في محل خفض .

و مثالها مخفوضة،:«مررت بأبيك، وأخيك» ، فكل من :«أبيك ، و أخيك»، مخفوض ، لدخول حرف الخفض عليه ، و علامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف. مضاف إليه.

و مثالها منصوبة:«رأيت أباك ، وأخاك» ، فكل من : «أباك»، و«أخاك» منصوب؛ لأنه مفعول به، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل خفض .

(إعراب الأفعال الخمسة)

والخمسة الأفعال رَفْعُهَا عُرِف بِنُونَهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِف

وأما الأفعال الخمسة فقد سبق لك معرفة حقيقتها و حكمها :أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب وتجزم بحذف هذه النون نيابة عن الفتحة أو السكون.

فمثال الأفعال الخمسة المرفوعة : «تتعلمان» ، و « تقرآن»، فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب و الجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون، والألف ضمير الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع.

و مثالها منصوبة:«لم تفعلا» ،و«لن تفشلا»، فكل منها فعل مضارع منصوب بــ(لن)، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل مبني على السكون فى محل رفع .

و مثالها مجزومة:«لم تفعلا»، و«لم تفشلا» ، فكل منهما فعل مضارع مجزوم بـ(لم) ، وعلامة جزمه حذف النون، و الألف ضمير الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع.

{باب المعرفة والنكرة}

وإن ترد تعريف الاسم النكره فهوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلَ مُؤَثِرَة

ينقسم الاسم إلى: نكرة، و معرفة.

فالنكرة:« ما يقبل (ال)، وتؤثر فيه التعريف» ، والمراد ما يقبلها إما بنفسه أو بمرادفه ، فمثال ما يقبلها بنفسه:«رجل»، فتقول : « الرجل» ، و مثال ما يقبلها بمرادفه «ذو» التي بمعنى صاحب ، فهي نكرة لا تقبل (ال) بنفسها ، لكنها تقبلها بمرادفها، و هو «صاحب»، فتقول :«الصاحب» .

(المعرفة)

أولا: الضمير

وَغَيْره مَعارِف و تحصر في ستَّةِ فَالأَوَّلُ اسم مضمر

يكنى بِهِ عنْ ظَاهِرٍ فَينتمي لِلْغَيْبِ وَالْحُضُورِ والـتكلم

كل ما غاير النكرة فهو معرفة ، وهي :«كل لفظ دل على معين»، و تنحصر فى ستة أقسام :

١-الاسم المضمر.

٢- اسم الإشارة.

٣- العلم.

٤- المحلى بالألف واللام.

٤- الموصول.

٥- ما أضيف إلى واحد منها .

فالقسم الأول : الاسم المضمر ، ويقال له الضمير، ويسميه الكوفيون الكناية والمكني ، لأنه يكنى به عن اسم ظاهر ، فينتسب للغيب إن دل على غائب،كـ: «هو»، و الحضور إن دل على مخاطب كـ :«أنت»، والتكلم إن دل على متكلم كـ «أنا».

و من هذا تعلم أن الضمير ينقسم إلى : ضمير متكلم ، و ضمير مخاطب، وضمير غائب .

(تقسيم الضمير إلى: متصل، و منفصل)

وَ قسَّمُوهُ ثَانَيا لِمتَصِلُ   مُسْتَتَرَ أَوْ بَارِز أَوْ مُنْفَصِل

و قسم الجمهور الضمير تقسيما ثانيا ، بعد أن قسموه أولا إلى ما ذكره إلى قسمين :

١ - متصل.
٢- منفصل .

فالمتصل :«هو ما لا يبتدأ به الكلام»، كالكاف من: «أكرمك»، ونحوه، ولا يقع بعد إلا في الاختيار، فلا يقال :«ما أكرمت إلاك».

و قد وليها في الاضطرار، كما في قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

و المتصل قسمان:

١-بارز .
٢-مستتر .

فالبارز :«هو ما له صورة في اللفظ»، كالكاف من «أكرمك» .

و المستتر: «هو ما لا صورة له في اللفظ» ، كالضمير المستتر في قولك:«افعل»، التقدير: أنت .

وسيأتي بيان أنواع الضمير المتصل في باب الأفعال وباب نائب الفاعل.

و المنفصل : هو ما يبتدأ به الكلام كـ «أنا» في قولك :«أنا مسلم»، ويلى (إلا) فى الاختيار، كما في قولك:«ما قرأ إلا أنا».

وهذا القسم لا يكون إلا بارزا. وسيأتي بيان أنواعه في باب المبتدأ والخبر.

ثانيا : العلم

ثاني المعارفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمُ كَجَعْفَرٍ وَمكَة و كالحرم

وأم عمرو وأبي سَعِيدِ   ونحو كهف الظلم والرشيد

فَما أَتى مِنْهُ بأم أَوْ بأَبْ   فكنية وَغَيْرُهُ اسم أَولَقَبْ

فما بمدح أو بدم مُشْعرُ   فَلَقَبُ وَالاسْمُ مَا لا يشعر

القسم الثاني من المعارف العلم ، و هو:«ما يدل على معين بدون احتياج إلى قرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيرها».

وهو قسمان:

١-علم شخص.

٢-علم جنس.

فعلم الشخص:«ما وضع لمعين في الخارج»، كـ:«جعفر»، و«فاطمة»، و«مكة»، و«الحرم».

و علم الجنس :«ما وضع لمعين فى الذهن» ، و هو على ضربين :

أ-علم الجنس الموضوع للأعيان ، نحو:«أم عريط»؛ فإنه علم للعقرب ، أي : لجنسها، و« ثعالة» فإنه علم للثعلب ، أى : لجنسه .

ب-وعلم الجنس الموضوع للمعاني ، نحو:«بره» للمبرة، و قولنا : لا في الذهره أى: ذهير الواضح

فالأول : ما وضع لمعين فى الخارج كـ :«جعفر، وفاطمة ، ومكة، والحرم».

و حكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة : من جهة أنه لا يخص واحدًا بعينه؛ فكل عقرب يصدق عليه «أم عريط» ، وكل ثعلب يطلق عليه «ثعالة» .

و قد قسموا العلم إلى ثلاثة أقسام، وهى:

١- اسم.

٢-و كنية.

٣-و لقب.

فمثال الأول :«جعفر، ومكة، والحرم».

و مثال الثانى:«أم عمرو، و أبوسعيد، و ابن هشام   و بنت زيد».

و مثال الثالث :«كهف الظلم، و الرشيد».

و إذا أردت الفرق بينها:

فضابط الكنية :«ما صدر بـ(أب)، أو بـ(أم)».

و ضابط اللقب :«كل ما لم يصدر بما ذكر، وأشعر بمدح أو ذم».

و ضابط الاسم :«كل ما لم يصدر بما ذكر ، ولم يشعر بمدح أو ذم».

ثالثا : اسم الإشارة

ثالثها إشارة كَذَا وَذِي   ....

القسم الثالث من المعارف: اسم الإشارة ، وهو:« ما وضع ليدل على معين بواسطة إشارة حسية أو معنوية، وله ألفاظ معينة».

فيشار إلى المفرد المذكر بـ «ذا».

و يشار إلى المفردة المؤنثة بـ «ذي» ، و«ذه»، بسكون الهاء ، وبكسرها : باختلاس ، وبإشباع ، و «ته». بسكون الهاء ، وبكسرها باختلاس ، وبإشباع، و«ذات» .

و يشار إلى المثنى المذكر فى حالة الرفعبـ«ذان»، وفى حالة النصب و الجر بـ «زين».

و إلى المثنى المؤنث بـ «تان» في الرفع، و«تين» فى النصب والجر .

و يشار إلى الجمع، مذكراً كان أو مؤنثا بـ «اولاء» و بـ «أولى» : بالمد ، و هي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن الكريم ، والقصر، و هي لغة بني تميم.

(تنبيه) تعبير الناظم بـ «ذا»، و «ذي» أولى من تعبير الأصل بـ «هذا» و «هذه»؛ لأن الهاء كلمة مستقلة للتبيه.

و المشار إليه له رتبتان:

١-القرب.

٢-البعد.

فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب، فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتي بالكاف وحدها ، فتقول : «ذاكَ»، أو بالكاف واللام ، فتقول :«ذلك»، و هذه الكاف حرف خطاب، لا موضع لها من الإعراب بلا خلاف.

فإذا تقدم حرف التنبيه الذى هو «الهاء» على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها، فتقول: «هذاك» ،

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام؛ فلا تقول:«هذالك»

رابعا: الإسم الموصول

رابعها موصولُ الاسم كالَّذِى ....

القسم الرابع من المعارف: الاسم الموصول ، وهو :«مايدل على معين بواسطة جملة أو شبهها تذكر بعده ، و تسمى «صلة»، وتكون مشتملة على ضمير يطابق الموصول، و يسمى «عائدا»، و له الفاظ معينة أيضا.

فـ«الذي» للمفرد المذكر.

و«التي» للمفردة المؤنثة.

و«اللذان للمتنى المذكر في حالة الرفع.

و«اللذين»، للمتنى المذكر في حالتي النصب و الجر.

و«اللتان» للمتنى المؤنث فى حالة الرفع.

و«اللتين» للمثنى المؤنث فى حالتي النصب والجر.

و«الذين» لجمع الذكور.

و«اللاء» ، و«اللات» لجمع الإناث بحذف الياء،

و يجوز إثباتها ، فتقول :«اللائي»، و«اللاتي».

و«الألى» للجمع مطلقا.

و «من» للعاقل.

و«ما» لغير العاقل.

خامسا : المحلى بالألف واللام

خَامِسُهَا مُعرف بِحَرفِ اَلْ   كَما تَقُولُ فِي محل المحل

القسم الخامس من المعارف: المحلى بالألف واللام، وهو:«كل اسم اقترنت به (ال)، فأفادته التعريف ؛ فتقول في:«رجل» : «الرجل» ، و في «محل»: «المحل».

سادسا : المضاف إلى واحد من هذه
الأقسام الخمسة المتقدمة

سَادِسهَا ما كان من مضاف لواحدٍ مِنْ هَذِهِ الأَصْنَافِ
كقولك ابني وابن زيد وابن ذِى وَابْنُ الَّذِي ضَرَبتُهُ وَابْنُ الْبَذِي

السادس من المعارف: الاسم الذى أضيف إلى واحد من هذه الأصناف الخمسة المتقدمة ، التى هى :

الضمير، والعلم ، و اسم الإشارة، و الموصول ، و المعرف بأل ، فاكتسب التعريف من المضاف إليه.

فالمضاف للضمير، كقولك :«ابني» ، والمضاف للعلم، كقولك:«ابن زيد» ، والمضاف لاسم الإشارة كقولك :« ابن ذي» ، والمضاف للموصول، كقولك : «ابن الذي ضربته» ، والمضاف للمعرف بأل، كقولك :«ابن البذيء» .

(تنبيه)

هذه الأقسام فى التعريف على الترتيب الذي ذكره الناظم ، لكن المضاف لواحد منها في رتبة ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى الضمير ؛ فإنه ليس في رتبة الضمير، بل في رتبة العلم على الصحيح. وهذا كله بعد لفظ الجلالة(الله)؛ لأنه أعرف المعارف على الإطلاق.

{باب الأفعال}

(الأفعال وأنواعها)

أفعالهم ثلاثة فِي الْوَاقِعِ   مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِع

تنقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ماض ، ومضارع، وأمر .

وقد ذكرنا لك في أول الكتاب هذا التقسيم، وذكرنا لك معه تعريف وعلامات كل قسم.

(أحكام الفعل)

أولا: حكم الماضي

فَالمَاضِي مفتوح الأخير إن قطع عنْ مُضمرٍ مُحَرَّكَ بِهِ رُفع

فَإِن أَتى مَعْ ذَا الضمير سكنَا   وَضَمهُ مَع واو جمع عينا

و إذا أردت بيان أحكام هذه الأقسام، فحكم الفعل الماضي البناء على فتح الآخر ، إذا لم يتصل به «ضمير رفع متحرك»، أو «واوجماعة» ، نحو : «قرأ» ، و «فهم»، و«علم» ، و نحو:«قرأت»، و «فهمت» ، و «علمت» ، و نحو:«رضي» ، و«شقي»، و نحو:«سرو»، و «بذو».

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك ، كـ«تاء الفاعل»، أو (نا) الفاعلين» ، أو «نون النسوة»، سكن آخره ، نحو:«قرأت»، و«قرأنا»، و «قرأن» .

و إن اتصل به «واوجماعة» ضم آخره ، نحو : «كتبوا»، و«فهموا» .

(تنبيه)

لا خلاف في بناء الماضي، وإنما الخلاف فيما بني عليه.

فقيل :«يبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير رفع متحرك ، أو واوجمع ، و إلا بني على السكون في الأول، وعلى الضم في الثاني ، كما يصرح به كلام ابن هشام في شرح شذور الذهب.

و قيل : يبنى على الفتح مطلقا، لكن إذا اتصل به الضمير المذكور ، أو واو الجمع يكون الفتح مقدراً، وكلام ابن آجروم ظاهر فيه، وكلام الناظم محتمل له. فتقول في نحو:«كتبت»، و«كتبت»، و«كتبت» ، و«كتبنا» :«كتبن» فعل

ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، و«التاء»، أو «نا» ، أو«النون»: فاعل مبني على الضم أو الفتح، أو الكسر، أو السكون، في محل رفع .

وقولنا :«فيما هو كالكلمة الواحدة»؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل ، فصارا كالكلمة الواحدة.

وتقول في نحو:«كتبوا»، و«علموا»: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة - وهي : الضمة التي تناسب واو الجماعة - وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع .

ثانيا : حكم الأمر

وَالأَمرُ مبني عَلَى السكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوَّنُونَ

و حكم فعل الأمر البناء على السكون ، أو حذف حرف العلة ، أو حذف النون.

وهذا السكون إما : ظاهر ، و إما مقدر.

فالسكون الظاهر له موضعان:

أحدهما : أن يكون صحيح الآخر، ولم يتصل به شيء ، نحو: «اقرأ»، و « اكتب»، و«تعلم».

و الثاني: أن يكون صحيح الآخر، أو معتل الآخر واتصلت به نون النسوة ، نحو .«اقرأن»،و«اكتبن» ، و«تعلمن»، و«اخشين »، و « اتقين» ، و«ادعون» .

و أما السكون المقدر فله موضع واحد، وهو أن تتصل به نون التوكيد، خفيفة كانت أو ثقيلة ، سواء أكان صحيح الآخر، أو معتله ، نحو: «اقرأن »، و « اكتبن» و«اخشين» و«ادعون».

و يبنى على حذف حرف العلة إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به شيئ ، نحو : «اخش»،و «ارم» و «اغز» .

و يبني على حذف النون إن اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أوياء المخاطبة ، نحو: «اكتبا»، و«اكتبوا»، و«اكتبي» .

(علامة الفعل المضارع)

واقتتحوا مضارعا بوَاحِدٍ مِنَ الْحرُوفِ الأَربع الزوائد

همز، ونون ، وكذا ياء وتا يجمعها قولي:أنيت يافتى

وحيث كانت في رباعي تضم وفتحها فيمَا سِوَاهُ مُلْتَزَم

افتتح العرب الفعل المضارع بزيادة حرف من حروف أربعة ، جمعها الناظم في قوله :«أنيت» ، وتسمى أحرف المضارعة .

و علة الزيادة حصول الفرق بين المضارع و الماضي ، فعلامة المضارع أن يكون في أوله حرف زائد من هذه الحروف الأربعة الزوائد.

فالهمزة للمتكلم مذكراً أو مؤنثاً، نحو :«أفهم» . والنون للمتكلم الذي يعظم نفسه، أو للمتكلم الذي يكون معه غيره نحو:«نفهم» ، والياء للغائب ، نحو: « يفهم» ، والتاء للمخاطب أو الغائبة ، نحو:«أنت تفهم يا محمد ما أقول»، و نحو:«تفهم فاطمة ما أقول».

فإن لم تكن هذه الحروف زائدة ، بل كانت من أصل الفعل وبنيته، نحو:«أكل»، و«نقل»، و«ينع» ، و«تفل»، أو كان الحرف زائدا ، لكنه لا يدل على أحد المعاني التي ذكرناها، نحو:«أكرم»، و«تقدم»، كان الفعل ماضياً لا مضارعاً .

وهذه الأحرف تضم حيث كانت فى فعل رباعي ، أى : ذي أربعة أحرف ، سواء كان ماضيه ثلاثيا مزيد الحرف، نحو:« أكرم»، أو رباعيا مجردا ، نحو:«دحرج» ، فتقول:«أكرم» ، و«أدحرج» ، و«تكرم»، و«تدحرج»، و«يكرم»، و«يدحرج»، و «تكرم» ، و«تدحرج» - بضم حروف المضارعة في جميع ذلك .

و تفتح أي بتلك الأحرف، فيما سوى الرباعي من الثلاثي، والخماسي ، والسداسي، فتقول: «أضرب، وأنطلق، وأستخرج، ونضرب ، وننطلق، ونستخرج، ويضرب ، وينطلق، ويستخرج، وتضرب، وتنطلق ، وتستخرج» بفتح حروف المضارعة في جميع ذلك.

{باب إعراب الفعل}

ثالثا:حكم المضارع

رفع المضارعِ الَّذِي تجردا عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ تَابَدًا

حكم الفعل المضارع :«أنه معرب ما لم تتصل به نون التوكيد ، ثقيلة كانت أو خفيفة ، أو نون النسوة»

فإن اتصلت به نون التوكيد بني معها على الفتح ، نحو قوله تعالى :﴿ليسجنن وليكونن من الصاغرين﴾.

و إن اتصلت به نون النسوة بني معها على السكون ، نحو قوله تعالى : ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾.

و إذا كان معربا فهو مرفوع أبدا ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم ، نحو : «يقرأ محمد القرآن» ، فـ «يقرأ» : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

فإن دخل عليه ناصب نصبه ، نحو قوله تعالى : ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾، فـ«لن»: حرف نفي و نصب واستقبال ، و«نبرح» : فعل مضارع منصوب بـ«لن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

و إن دخل عليه جازم جزمه ، نحو: «لم يكتب زيد الدرس»،فـ«لم»:حرف نفي وجزم قلب،و «يكتب» : فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه السكون.

(نواصب المضارع)

فَانْصِبْ بِعَشْرٍ وَهيَ إن وَلَن وَكَى كَذَا إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ وَلَام كَي

وَلَامُ جحدٍ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ وَالْوَاو وَأَلفَا فِي جَوَابِ وَعَنوا

به جوابا بَعْدَ نَفي أوطَلَبْ كلَا تَرم علما وتترك التعب

الأدوات التي ينصب بعدها الفعل المضارع عشرة أحرف،فانصبه بواحد منها على ما ذهب إليه الكوفيون، من أن كلا منها ينصب المضارع بنفسه ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، من أن الذي ينصب المضارع بنفسه «أن» اتفاقاً، و«لن» ، و «إذن» ، و«كي» المصدرية على الصحيح.

و أما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه، وإنما ينصبه «أن» مضمرة بعده جوازاً أو وجوبا.

فجوازاً : بعد «لام التعليل»، وعبر عنها الناظم تبعا للأصل بـ«لام كي».

و وجوبا: بعد «لام الجحود»، و«حتى» ، و«فاء السببية»، و «واو المعية»، و«أو».

و الحاصل أن النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ، و من جملة العشرة اربعة محل وفاق بينهم و بين البصريين، و ستة فيها الخلاف.

أما «أن»: فحرف مصدر ونصب و استقبال، فتؤول مع الفعل المضارع بمصدر، وتنصب لفظه ، وتخص زمانه بالاستقبال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال،ومثالها قوله تعالى :﴿أطمع أن يغفر لى﴾، وقوله تعالى : ﴿إنى ليحزنني أن تذهبوا به﴾. و أما «لن»: فحرف نفي ونصب واستقبال، فتنفى الحدث، وتنصب اللفظ، وتخص الزمان بالاستقبال، ومثاله قوله تعالى: ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾، وقوله تعالى : ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾، و أما «كي» ، فالمراد بها المصدرية على مذهب البصريين، و المصدرية أو التعليلية على مذهب الكوفيين، ويشترط في النصب بالمصدرية أن تتقدمها «لام التعليل» لفظا ، نحو قوله تعالى : ﴿لكيلا تأسوا﴾ ، أو تتقدمها تقديرًا، نحو قوله تعالى : ﴿كيلا يكون دولة﴾ فإذا لم تتقدمها اللام لفظا ولا تقديراً كان النصب بـ «أن» مضمرة، و كانت «كي» نفسها حرف تعليل . وأما« إذن» فحرف جواب وجزاء ونصب، والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر ملفوظ أو مقدر، سواء وقعت فى حشوه أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا لشيئ، والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

ويشترط لنصب المضارع بها ثلاثة شروط :

الأول: أن يكون فى صدر جملة الجواب.

الثاني : أن يكون المضارع الواقع بعدها دالا على الاستقبال.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبينه فاصل غير القسم أو النداء، أو «لا» النافية، ومثال المستوفية للشروط أن يقول لك أحد إخوانك:«سأزورك غدا»، فتقول له :«إذن أكرمك».

ومثال المفصولة بالقسم أن تقول :«إذن والله أكرمك» ، ومثال المفصولة بالنداء أن تقول: « إذن يا محمد اكرمك».

ومثال المفصولة بـ «لا النافية» ان تقول: «إذن لا أخلف موعدك » ، أو تقول: «إذن والله لا أخلف موعدك» .

و أما «لام كي»، فهى لام التعليل ، وإن استعملت في غيره كالعاقبة والصيرورة،و سميت بـ«لام كي» لاشتراكهما في الدلالة على التعليل، ومثالها قوله تعالى: ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾. وهى ناصبة بنفسها على مذهب الكوفيين، وناصية بأن مضمرة جوازاً بعدها كما هو مذهب البصريين، فتقول :«أسلمت لأدخل الجنة» ، أو«لأن أدخل الجنة» .

و هي ناصبة بنفسها على مذهب الكوفيين، و ناصبة بـ«أن» مضمرة جوازا بعدها كما هو مذهب البصريين، تقول: «أسلمت لأدخل الجنة»، أو لأن أدخل الجنة».

و محل كونها مضمرة جوازا ما لم تقترن بـ «لا» ، وإلا وجب إظهارها ، نحو قوله تعالى : ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾ ، و قوله تعالى : ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾.

وأما «لام الجحود»، فهي المسبوقة بـ «كان» المنفية بـ «ما» ، نحو قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾، أو «يكن» المنفي بـ «لم» فقوله تعالى: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾.

و الجحود لغة:«هو إنكار الحق»، لا مطلق الإنكار، والنحاة أطلقوه وأرادوا «مطلق النفي» ، من إطلاق الخاص وإرادة العام ، و تسمى لام الجحود؛ لملازمتها الجحد؛ لكونها بعد كون منفي.

و هي ناصبة بنفسها على مذهب الكوفيين، وناصبة بـ«أن» مضمرة وجوبا بعدها، كما هو مذهب البصريين .

و أما«حتى» ، فالمراد بها هنا الجارة ، و هي المرادة عند الإطلاق، ومجرورها المصدر المنسبك من «أن» المضمرة والفعل ، و هي تفيد الغاية أو التعليل . ومذهب الكوفيين أنها تنصب بنفسها، و مذهب البصريين أن الناصب «ان» مضمرة وجوبا بعدها.

و على كل؛ فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا ، كقولك :«سرت حتى أدخل مكة»، إذا قلته قبل دخولها، فإن كان حالا رفع كقولك :«سرت حتى أدخل مكة»، إذا قلته فى حالة دخولها.

وهى تفيد الغاية غالبا ، فيكون ما بعدها غاية لما قبلها ، وعلامة ذلك أن يصح في موضعها «إلى»، كما في قوله تعالى: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ ، وقد تكون للتعليل، فيكون ما قبلها علة لما بعدها، وعلامة ذلك أن يصلح موضعها «كي» التعليلية ، كما في قولك :«أسلم حتى تدخل الجنة».

و أما «أو» فالمراد بها المقدرة بـ «حتى» او «إلا» ؛ فتقدر بـ «حتى» إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضى شيئا فشيئا ، وتقدر بـ«إلا» إن لم يكن كذلك ، فالأول، كقوله :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى   فما انقادت الآمال إلا لصابر

أى : حتى أدرك المنى .

والثاني كقوله :

«كسرت كعوبها أو تستقيها»

و مذهب البصريين أنها ناصبة بـ«أن» مضمرة بعدها وجوبا ، ومذهب الكوفيين أنها ناصبة بنفسها .

و أما «الواو» فالمراد بها التى للمعية، وهي التى تفيد معنى «مع» ، ويكون ما قبلها وما بعدها واقعين في زمان واحد.

و أما «الفاء»، فالمراد بها التى للسببية، وهي التى يقصد بها كون ما قبلها سببا لما بعدها.

فيشترط فى «الواو» أن تكون للمعية ، وفى الغاء ان تكون السببية، ويشترط فى كل منهما ان يكون في جواب للنفى أو الطلب؛ أما النفى فنحو قوله تعالى: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾. وأما الطلب فثمانية أشياء :

الأمر، والدعاء ، والنهى ، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمنى، والرجاء.

أما الأمر فهو:«الطلب الصادر من عظيم لمن هو دونه» ، نحو قول المعلم لتلميذه:«ذاكر فتنجح» ، أو «و تنجح».

وأما الدعاء فهو:«الطلب من الصغير إلى العظيم» نحو:«اللهم اهدنى فأعمل صالحا» أو، «وأعمل صالحا» ، وفى التنزيل : ﴿ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا﴾ ، وقال الشاعر:

رب وفقنى فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

و أما النهى، فنحو :«لا ترم علما فتترك التعب»، أو «وتترك التعب» ، وفي التنزيل: ﴿لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم﴾، قال الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

و أما الاستفهام فنحو:«من يستنصرني فأنصره»، أو«وأنصره» ، قال تعالى: ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا».

و أما العرض فهو«الطلب برفق»، نحو :«ألا تزورنا فنكرمك» ، أو«ونكرمك»، قال تعالى :﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق».

و أما التحضيض فـهو:«الطلب مع حث وإزعاج» ، نحو:«هلا أديت واجبك فيشكرك أبوك»، أو «ويشكرك أبوك» .

و أما التمنى فهو:«طلب المستحيل، أو ما فيه عسر»، نحو قول الشاعر:

ليت الكواكب تدنو لى فأنظمتها عقود مدح فما أرضى لكم كلمي

و قول الآخر:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

و نحو قولك : «ليت لي مالا فأنفقه في سبيل الله» ، أو «وأنفقه»، قال تعالى : ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾ .

و أما الرجاء فهو :«طلب الأمر القريب الحصول»، نحو: « لعل الله يشفيني فأزورك»، أو«و أزورك» ، قال تعالى : ﴿لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى﴾، وقد نظم بعضهم هذه الأشياء التسعة التى تسبق الفاء والواو فى بيت واحد، هو :

مر، وادع ، وانه، وسل، واعرض لحضهم

تمن ، وارج ، كذاك النفى قد كملا

و مذهب الكوفيين أن كلا من الفاء والواو في ذلك كله ناصب بنفسه ، ومذهب البصريين أن النصيب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعده.

(جوازم المضارع)

وَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَما قَدْ وَجَبْ   وَلَا وَلَام دَلتَا عَلَى الطَّلَبْ

كَذَاكَ إنْ وَمَا وَمَنْ وَإذْمَا   أَي مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهمَا

وَحينمَا وَكَيْفَما وَ أَنَّى كَإن يَقمْ زَيْدُ وَعَمرُو قمنا

الأدوات التي تجزم الفعل المضارع ستة عشر جازما ، وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: كل واحد منه يجزم فعلا واحدًا .

و الثانى : كل واحد منه يجزم فعلين .

أما القسم الأول ، فأربعة أحرف ، وهى :(لم) ، و(لما)، و(اللام)، و (لا) الدالتان على الطلب.

و كلها حروف بإجماع النحاة .

أما «لم» فحرف نفي وجزم و قلب ، فينفى الحدث، و يجزم لفظه، و يقلب زمنه إلى المضي، ومثاله قوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد)،و قوله سبحانه وتعالى : ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ .

و أما «لما» فحرف مثل «لم » فى النفي والجزم والقلب ، نحو قوله تعالى : ﴿لما يذوقوا عذاب﴾.

(تنبيه)

ذكر ابن آجروم بعد«لم»،و«لما» : «ألم» ، و«ألما» ، وظاهر ذلك أنهما أداتان مستقلتان، و ليس كذلك، بل هما :«لم» ، و «لما» زيد عليهما همزة الاستفهام التقريري ، والجزم حاصل بـ «لم»، و «لما»، و لا دخل للهمزة فيه، إنما هي للتقرير، وهو: حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ولذلك لم يذكرها الناظم.

و مثالها قوله تعالى :﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ ، وقولك :«ألما أحسن إليك».

و أما «اللام»، الدالة على الطلب ، أي طلب حصول الفعل، سواء استعملت في الأمر، نحو قوله تعالى : ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ ، أو في الدعاء، نحو قوله تعالى : ﴿ليقض علينا ربك﴾، أو في الالتماس ، نحو قولك لنظيرك:« لتفعل كذا».

و أما «لا» الدالة على الطلب، أي طلب ترك الفعل ، سواء استعملت فى الأمر، نحو قوله تعالى : ﴿لا تخف ﴾، و نحو قوله عزوجل : ﴿لا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات﴾ ، أو في الدعاء ، كقوله تعالى: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾، وقوله جل شأنه: ﴿ولا تحمل علينا إصرا﴾، أو في الالتماس ، كقولك لنظيرك :«لا تفعل كذا»،أو في التهديد ، كقولك لعبدك أو ولدك :«لا تطعني».

وأما القسم الثاني -و هو ما يجزم فعلين-فهو على أربعة أنواع:

النوع الأول : حرف باتفاق.

و النوع الثانى : اسم باتفاق.

والنوع الثالث : حرف على الأصح.

والنوع الرابع : اسم على الأصح.

أما النوع الأول فهوه «إن» وحده ، نحو :« إن تذاكر تنجح»، فـ«إن»: حرف شرط جازم باتفاق النحاة ، يجزم فعلين: الأول فعل شرط، والثاني: جوابه وجزاؤه، و«تذاكر» : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ«إن»، وعلامة جزمه السكون، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره:«أنت»،و «تنجح»: فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم بـ«إن» و علامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره:«أنت» ، و نحو قول الناظم:«إن يقم زيد وعمرو قمنا».

و أما النوع الثانى - وهو المتفق على أنه اسم - فتسعة أسماء ، وهي : «مَنْ» ، و«ما» ، و«أي»، و«متى»، و«أيان»،و«أين» ، و«أنى»، و«حيثما» ، و«كيفما» .

فـ «مَنْ» - بفتح الميم ، وسكون النون ، وهي الشرطية ، ومثالها قولك : «من يذاكر ينجح»، وقوله تعالى : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾.

و«ما» الشرطية أيضا، ومثالها قولك : « ما تفعل من خير تجز به» ، وقوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير يوف إليكم﴾.

و«أي»، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف زمان، أو مكان ، وإن أضيفت إلى ما يعقل فهي لما يعقل، وإن أضيفت إلى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل، وهكذا، ومثالها قولك : « أي حديث تسمع تستفد منه» ، و قوله تعالى : ﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾.

و«متى»الشرطية ، و هي للعموم في الأزمان، و مثالها قولك :«متى تجتهد في التعلم تجر خيرا»، و قول الشاعر:

«متى أضع العمامة تعرفوني»

و «أيَّان»، بفتح الهمزة، على المشهور، و كسرها لغة ، وهى للعموم في الأزمان كـ«متي» ، وقد تستعمل في الأزمان التي يقع فيها الأمور العظام، وزعم بعضهم أنها للعموم في الأحوال، ومثالها قولك :«أيان تلقني أكرمك»، وقول الشاعر:

«فأيان ما تعدل به الريح تنزل»

و«أين»،بفتح النون ، و هي للعموم في المكان، و مثالها قولك:«أينما تغترب تحسب عدوا صديقك» ، وقوله تعالى : ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾.

و «أنى»، بتشديد النون ، و هي للعموم في المكان كـ«أين» ، و«حيثما» ، ومنالها قول الشاعر:

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها   تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

و مثال«حيثما» قولك :«حيثما تتوجه تلق صديقا»   و قول الشاعر :

«حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا»

و«كيفها» ، وهي للعموم في الأحوال ، و مثالها قولك :«كيفما تكونوا تكن الولاة» ، و«كيفما تجلس أجلس».

(تنبيه)

الجزم بـ «كيفما» مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين عدم الجزم بها، وإن كانت تستعمل في المجازاة . قلت: و قد ألحق بهذه الأسماء التسعة «إذا» فى الشعر خاصة ، كما قال ابن آجروم،و ذلك ضرورة ، نحو قول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى   وإذا تصبك خصاصة فتجمل

و أما النوع الثالث - وهو ما اختلف فى أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه حرف - فذلك حرف واحد ، وهو«إذما» ، و مثاله قول الشاعر:

وإنك إذما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا

و أما النوع الرابع - وهو ما اختلف فى أنه اسم أو حرف، والأصح أنه اسم - فذلك كلمة واحدة ، وهي «مهما» ، و مثاله قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين﴾ ، و قول الشاعر:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

(عمل ، إن، وما ألحق بها)

واجزم بإن وما بها قد ألحقا فِعَلَيْنِ لَفظًا أَوْ محلا مُطلقا

و هذا القسم - أعني ما يجزم فعلين،وهو«إن» و ما ألحق بها من الأدوات المذكورة - يجزم فعلين ، يسمى الأول منهما فعل الشرط ، و الثاني جوابه وجزاءه، و هذا الجزم إما لفظاً فيهما ، أو أحدهما ، أو محلا كذلك، ولا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعاً ، نحو قوله تعالى : ﴿وإن تعودوا نعد﴾ ، أو ماضيا ، نحو: ﴿وإن عدتم عدنا﴾، أو الأول ماضيا، والثانى مضارعاً، نحو: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه﴾، أو عكس ذلك ، و هو قليل، والصحيح أنه جائز فى الاختيار، نحو قولهﷺ :(من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه) ، وقول الشاعر:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتمو أنفس الأعداء إرهابا

و إلى هذا أشار بقوله :«واجزم بإن وما بها قد ألحقا فعلين لفظا أو محلا مطلقا».

و قد يجزم فعلا وجملة، نحو قوله تعالى: ﴿وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين﴾.

و قد يجرم فعلا واحدا ، نحو:«زيد وإن كثر ماله بخيل» ، و«عمرو و إن أعطي مسالا لئيم»، واختار بعضهم أن الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدأ .

(اقتران جواب الشرط بالفاء)

وليقترن بالفا جواب لو وقع   بَعْدَ الأَداةِ مَوضِعَ الشَّرطِ امْتَنَعَ

إذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا بأن كان جملة إسمية، أو فعلية فعلها طلبي، أو منفي بغير «لا» و«لم»، وجب اقترانه بالفاء ؛ ليحصل الربط بين الجواب وشرطه ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، و لمناسبتها للجزاء، وتعرب رابطة لجواب الشرط، فمثال الجملة الإسمية قوله تعالى : ﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير﴾ .

و مثال الجملة الفعلية التي فعلها طلبي قوله تعالى :﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب.

و مثال الجملة الفعلية التى فعلا مقرون بناف غير «لم» و«لا» قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ .

و كذلك يجوز الربط بـ «إذا» الفجائية ، نحو قوله تعالى : ﴿و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾، و يشترط فى الجملة المقرونه بـ «إذا» الفجائية أن لا تكون إنشائية، نحو:« إن عصى زيد فويل له»، فـ«إن» لا تقترن بأداة نفي ، نحو : «إن قام زيد فما بكر قائم» ، و لا بـ«إن»، نحو :«إن قام زيد فإن عمراً قائم»، فهذه المواضع الثلاثة يتعين فيها الفاء ، و لا يجوز فيها.«إذا».

و يفهم من قولنا:«وإذا لم يصلح الجواب .. إلخ » أنه إذا صلح أن يجعل الجواب شرطا ، لا يجب اقترانه بالفاء، بل يجوز.

{باب مرفوعات الأسماء}

مرفوع الاسما سَبْعَةُ تَأْتِي بِهَا   مَعْلُومَةَ الأَسْمَاءِ مِنْ تَبُويبها

قد علمت مما مضى أن الاسم المعرب يقع في ثلاثة مواقع:

موقع الرفع، و موقع النصب، و موقع الخفض ، ولكل موقع من هذه المواقع عوامل تقتضيه ، وقد شرع الناظم يبين لك ذلك على التفصيل تبعا للأصل، وبدأ بذكر المرفوعات لأنها الأشرف، وقد ذكر أن الاسم يكون مرفوعا في سبعة مواضع ، وقد اعتذر عن ذكر أسمائها ، كما فعل الأصل بقوله :«معلومة الأسماء من تبويبها» ، أي: فلاحاجة إلى ذكرها هنا .

و ذكرها الأصل بقوله :«المرفوعات سبعة ، و هي : الفاعل، والمفعول الذى لم يسم فاعله ، والمبتدأ، وخبره، واسم (كان) وأخواتها، وخبر(إن) وأخواتها ، والتابع للمرفوع ، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل» . اهـ.

(أقسام نائب الفاعل)

وَذَاكَ إِمَّا مُضْمَرُ أَوْ مُظْهَرُ ثَانِيهِمَا كَيُكْرَمُ الْبَشِرُ

أَمَّا الضمِيرُ فَهُوَ نحو قولنا دُعِيتُ أَدعَى مَا دُعِي إلا أَنَا

ينقسم نائب الفاعل -كما انقسم الفاعل- إلى:

١- ظاهر

٢- مضمر

والمضمر إلى:

١- متصل.

٢- منفصل.

فالظاهر، نحوقولك : «ضرب زيد»، و«يُضرب زيد»، و «أكرم البشر»، و«يكرم البشر».

والمضمر اثنا عشر:«اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب»، نحو قولك : «ضربتُ ، وضربنا ، و ضربت ، وضربت ، و ضربتما ، و ضربتم، وضربتن» ، و «ضُرب ، وضربت، و ضربنا، و ضربتم، وضربن» ، و« ما ضرب إلا أنا، و ما ضرب إلا نحن، و ما ضرب إلا أنت ، و ما ضرب إلا أنت ، و ما ضرب إلا أنتما ، و ما ضرب إلا أنتم ، و ما ضرب إلا أنتن» ، وكقول الناظم : « دُعِيتُ ، أُدعى ، ما دُعِي إلا أنا».

وقد ذكرنا تفصيل ذلك كله فى باب الفاعل، فلا حاجة لنا إلى تكراره هنا.

{باب المبتدأ والخبر}

المبتدا اسم رفعه مؤبدُ عَن كُل لفظ عَامِل مُجَرَّدُ

والخبر اسم ذو ارتفاع أسندا مُطابقا في لفظه للمبتدا

كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ وَقَوْلِنَا الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ

وَ مثلهُ الزَّيْدُونَ قَامُونَ وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِم أَخُونَا

المبتدأ :«هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية» ، فقولنا:«الاسم» يشمل الصريح كـ « زيد

من قولك :«زيد قائم» والمؤول ، نحو قوله تعالى:﴿وأن تصوموا خير لكم﴾، أى : وصيامكم خير لكم. ولا يشمل الفعل والحرف، وقولنا :«المرفوع» أي لفظاً، أو تقديرا، أو محلا ، فالأول نحو:«زيد»، والثانى نحو:«ليلى»، والثالث نحو :«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» ، وهو مخرج للمنصوب والمجرور . وقولنا:«المجرد»، أي : لفظاً أو تقديرا ، فخرج نحو قولك:«زيد» في جواب من قال لك : «من قام؟»، فإن التقدير:«قام زيد» ، فهو مجرد لفظاً لا تقديرا ، فليس بمبتدأ، بل فاعل.

وقولنا :«عن العوامل اللفظية» معناه أن يكون خالياً من العوامل اللفظية، مثل الفعل ، و مثل (كان) وأخواتها ؛ فإن الاسم الواقع بعد الفعل يكون فاعلا أو نائبا عن الفاعل، على ما سبق بيانه ، والاسم الواقع بعد (كان) ، أو إحدى أخواتها يسمى اسمها ، ولا يسمى مبتدأ.

و الخبر:«هو الاسم المرفوع الذي يسند إلى المبتدأ مطابقا له في لفظه» ، فقولنا :«الاسم» يشمل الصريح، نحو:«قائم»، من قولك :«زيد قائم» ، والمؤول ،نحو :«أن يفعل كذا» ، من قولك:«شأن زيد أن يفعل كذا» ، أي : شأن زيد فعله كذا.

و قولنا : « المرفوع»، أي: لفظا، أو تقديرا، أو محلا ، فالأول نحو :«قائم»، من قولك:«زيد قائم» ، والثانى نحو:«فضلى»، من قولك : «هند فضلى النساء»، والثالث نحو:«يطلب العلم» ، من قولك : «محمد يطلب العلم» ، و خرج المنصوب و المجرور.

و قولنا :«الذى يسند إلى المبتدأ» خرج به المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم (كان) و أخواتها ، وخبر (إن) وأخواتها.

و قولنا :«مطابقا له في لفظه» ، أي : حال كونه مطابقا للمبتدأ فى لفظه من حيث: التذكير، و التأنيث ، ومن حيث: الإفراد، والتثنية، والجمع.

فإن كان المبتدأ مفردًا مذكرًا كان الخبر كذلك ، نحو : «زيد قائم» ، وكقول الناظم :«زيد عظيم الشان»، أي عظيم القدر.

و إن كان المبتدأ مفرداً مؤنثاً كان الخبر كذلك ، نحو:«هند قائمة».

و إن كان المبتدأ مثنى مذكراً كان الخبر كذلك يقول الناظم :«الزيدان قائمان».

و إن كان المبتدأ مثنى مؤنثا كان الخبر كذلك، نحو :«الهندان قائمتان» ،

و إن كان المبتدا جمعا مذكرا كان الخبر كذلك ، نحو:«الزيدون قائمون».

و إن كان المبتدأ جمعاً مؤنثا كان الخبر كذلك، نحو:« الهندات قائمات».

و حكم كل من المبتدأ و الخبر الرفع كما رأيت.

(المبتدأ قسمان : ظاهر، ومضمر)

والمبتدا اسم ظاهر كما مَضَى أَوْ مُضمرُ كَأنَتَ أَهْلُ لِلْقَضَا
ولا يجوز الابتدا بما اتَّصَلَ مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انفصل
أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتمَا أَنتُنَّ أَنْتُمْ وَهُوَ وَهُي هُمْ هُمَا
وَهُنَّ أَيْضًا فَالْجميعُ اثْنَا عَشَرَ وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالُ مُعْتَبَر

ينقسم المبتدأ إلى قسمين : الأول الظاهر، والثانى المضمر ، وقد سبق فى باب الفاعل تعريفها .

فمثال المبتدأ الظاهر:«محمد رسول الله»، و « أبو بكر خليفة رسول الله».

و المبتدأ المضمر اثنا عشر ضميرا منفصلا، إذ المتصل لا يجوز الابتداء به، وحاصلها ثلاثة اقسام : ما يختص بالمتكلم، وهو:«أنا ، ونحن» ، وما يختص بالمخاطب، و هو خمسة، و هى:«أنت، و أنت ، و أنتما ، و أنتم، و أنتن» ، وما يختص بالغائب، وهو خمسة أيضا، وهى :« هو ، وهي ، وهما، وهم، و هن» .

وتسمى هذه الضمائر بضماثر الرفع المنفصلة ، والغالب فيها أن يخبر عنها بما يطابقها ، أي : يساويها في المعنى ، أي : والتذكير، والتأنيث ، والإفراد، و التثنية، والجمع ، نحو:«أنا عبد الله»، و«أنت أهل للقضاء».

و من غير الغالب لا تحصل المطابقة ، نحو : « أنتِ - بكسر التاء - أفضل من عمرو» و«أنتما و أنتم وأنتن أفضل من عمرو»، و «أنت» - بكسر التاء - أفضل امرأة»، و«أنتما أفضل رجلين أو امرأتين»، و «أنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء»، و«أنت أو أنت صبور أو جريح»، وكذلك نحو: أنت، أو أنت، أو أنتما، أو أنتم أو انتن عدل» ، لأن أفعل التفضيل إذا جرد من «ال» والإضافة ، ونحو:«صبور»، و« جريح» ، والمصدر، يستوى فيه المذكر والمؤنث مطلقاً ، أى : إفراداً ، وتثنية، وجمعاً .

(أقسام الخبر)

و مفردا و غيره يأتي الخبر   فالأول اللفظ الذي في النظم مر
و غيره   في أربع محصور   لا غير وهي الظرف والمجرور
وَفَاعِلٌ مَعْ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَر   وَالْمُبْتَدَا مَعْ مَالَهُ   مِنَ الْخَبَر
كَأَنتَ عِنْدِى وَالْفَتَى بِدَارِى   وَابْنِي قَرَا   وَذَا أَبُوهُ قَارِي

ينقسم الخبر إلى قسمين :

١-خبر مفرد .
٢-خبر غير مفرد .

والمراد بالمفرد هنا :« ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة» ، نحو:«قائم»، من قولك: «زيد قائم» ، و«قائمان» من قولك:«الزيدان قائمان»،و «قامون» من قولك : « الزيدون قائمون» ، وقد مر مثاله في النظم بقوله : «كقولنا : زيد عظيم الشان .... إلخ »

و غير المفرد نوعان :

١-جملة.
٢-شبه جملة.

و الجملة نوعان :

١-جملة اسمية.
٢-جملة فعلية.

فالجملة الاسمية هي:«ما تألفت من مبتدأ وخبر» ، نحو:«أبوه صالح» من قولك :«زيد أبوه صالح»، و نحو:«أبوه قارئ» من قول الناظم : « ذا أبوه قاري» .

والجملة الفعلية هي:«ما تألفت من فعل و فاعل أو نائبه»، نحو:«تعلم اخوه» من قولك :« محمد تعلم أخوه» ، و نحو :«يكرم غلامه» من قولك:«خالد يكرم غلامه» ، وقد مثل له الناظم بقوله: «ابنى قرا».

(تنبيه)

يشترط لصحة وقوع الجملة خبراً أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، مالم تكن عين المبتدأ في المعنى ، نحو: « نطقي الله حسبى».

و الرابط إما ضمير يعود على المبتدأ ، كما في الأمثلة السابقة ، وإما اسم إشارة ، نحو:«محمد هذا رجل صالح».

و شبه الجملة نوعان أيضا:

الأول : الجار والمجرور ، نحو:«في المسجد» من قولك:«زيد في المسجد»، وكقول الناظم:«الفتى بداري».

و الثاني الظرف،نحو:«أمام الدار» من قولك : «محمد أمام الدار»، كقول الناظم:«أنت عندي» .

و من ذلك تعلم أن الخبر على التفصيل خمسة أنواع:

١- مفرد.

٢- جملة اسمية.

٣- جملة فعلية.

٣- جار ومجرور.

٤- ظرف.

(تنبيه)

الصحيح أن الخبر متعلقه الجار والمجرور، والظرف المحذوف، لا هما، وأن تقديره :«كائن»، أو «مستقر»، أو نحوهما»، نحو:«حاصل»، و «ثابت» أو «كان» ، أو«استقر» ، ونحوهما، كـ«حصل» ، أو «ثبت» ، أو ما يليق بالمقام ، فلا يترجح تقديره اسما، أو فعلا ، بل بحسب المعنى .

قال ابن مالك :

«وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر»

(كان وأخواتها)

ارفع مكان المبتدا اسما و الخبر بِهَا انصبن ككان زيد ذا بصر

كَذَاكَ أَضحَى ظَلَّ باتَ أَمْسَى وَهَكَذَا أَصْبَحَ صَارَ لَيْسَا

فتئ وَانْفَكَ وَزَالَ مَعْ بَرحْ أَرْبَعَهَا مِنْ بَعْدِ نَفَى تَتّضح

كَذَاكَ دَامَ بَعْدَ مَا الظرفيَّة وَهي الَّتي تكون مصدرية

وكل ما صرفتَهُ مما سبق مِنْ مَصْدَر وَغَيْرِهِ به التَحَق

كُن صَدِيقًا لا تكُن مجافيا وانظر لكوني مُصبحا موافيا

قد عرفت أن المبتدأ والخبر من المرفوعات، واعلم أنه قد يدخل عليها أحد العوامل اللفظية فيتغير إعرابها ، وهذه العوامل على ثلاثة أقسام:

القسم الأول : يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وذلك (كان) وأخواتها ، أي: نظائرها في العمل، وهذا القسم كله أفعال .

و القسم الثاني : ينصب المبتدأ و يرفع الخبر، عكس الأول، وذلك (إن) وأخواتها ، وهذا القسم كله حروف .

و القسم الثالث : ينصب المبتدأ والخبر جميعاً، وذلك (ظننت) وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال.

و تسمى هذه العوامل بالنواسخ ؛ لأنها نسخت حكم المبتدأ والخبر، أي غيرته، وجددت لهما حكما آخر غير حكمهما الأول .

فأما (كان) و أخواتها، فإنها تدخل على المبتدأ فتزيل رفعه ، وتحدث له رفعاً جديداً، ويسمى المبتدأ اسما لها، وتدخل على الخبر فتنصبه،ويسمى خبرها .

و هي ثلاثة عشر فعلا :

الأول(كان) : و هو يفيد اتصاف الاسم بالخبر فى الماضي ، إما مع الانقطاع ، نحو :«كان زيد ذا بصر»، وإما مع الاستمرار، نحو قوله تعالى: ﴿وكان ربك قديرًا﴾ .

و الثاني(أضحى): و هو يفيد اتصاف الاسم بالخبر فى الضحى ، نحو :«أضحى محمد مسرورا»، أي : ثبت له السرور وقت الضحى ، وقس على ذلك ما سيأتى من الأمثلة.

و الثالث (ظل): و هو يفيد اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار ، نحو قوله تعالى: ﴿ظل وجهه مسودا﴾.

والرابع (بات): و هو يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيات، و هو الليل ، نحو : « بات زيد ذاكر الله».

و الخامس (أمسى): و هو يفيد اتصاف الاسم بالخبر في المساء ، نحو : « أمسى خالد نشيطا» ، و المساء من الزوال إلى الغروب.

و السادس (أصبح): و هو يفيد اتصاف الاسم بالخبر في الصباح ، نحو: «أصبح البرد شديداً» ، والصباح من الشروق إلى الزوال.

و السابع (صار) : و هو يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، نحو:«صار الطين إبريقا»، و «صار زيد غنيا».

والثامن (ليس): و هو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة، نحو: «ليس عمرو قائما»، فإذا قيدت بزمن، نحو:«ليس عمرو قائماً أمس» ، فهي لنفي القيام فى الماضي، وإذا قلت :«غدا»، فهي لنفى القيام في المستقبل، وهذا مذهب الجمهور، وقيل: هي للنفى مطلقاً.

(تنبيه)

كل ما تقدم يعمل بلا قيد ، بخلاف ما سيأتي .

و التاسع ، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر:(ما فتئ) ، و (ما انفك) ، و (مازال)، و (ما برح) ،

و هذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم حسبما يقتضيه الحال ، و تسمى «أفعال اللزوم» ، و لا تعمل هذا العمل إلا بشرط أن يتقدمها نفي ، أو ما ألحق به ؛ من : النهى، والدعاء، والاستفهام ، نحو:«ما فتئ زيد عالماً»،و«ما انفك عمرو مستقيما»، و « ما زال بكر صالحا» و «ما برح خالد مطيعا». وإنما شرط فيها ذلك لأنها بمعنى النفى، فإذا دخل عليها النفي أو شبهه انقلبت إثباتا ، فيستفاد منها الاستمرار المقصود حينئذ .

و الثالث عشر(دام): و هو يفيد ملازمة الخبر للاسم أيضا، ولا يعمل هذا العمل إلا بشرط أن يتقدم عليها (ما) المصرية الظرفية، وإنما سميت مصدرية لكونها آلة في تأويل الفعل الذي بعدها بمصدر ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، كما في قولك:«لا أترك العلم ما دمت حيا» ، أي : مدة دوامى حيا، و كقوله تعالى: ﴿و أوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا﴾.

و الخلاصة: أن هذه الأفعال تنقسم من جهة العمل إلى ثلاثة اقسام :

القسم الأول : ما يعمل هذا العمل - وهو رفع الاسم ونصب الخبر بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه ، و هو فعل واحد ، وهو«دام».

و القسم الثاني : ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي، أو شبهه، و هو أربعة أفعال، و هي:«فتئ»، و«انفك»، و«زال»، و«برح».

و القسم الثالث : ما يعمل هذا العمل بغير شرط، و هو ثمانية أفعال ، و هي الباقي.

و تنقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يتصرف في الفعلية تصرفاً كاملا، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، وهو سبعة أفعال :

و هی : «كان» ، و«أمسى» ، و «أصبح» ، و«أضحى» ، و«ظل» ، و«بات» ، و«صار».

و القسم الثاني : ما يتصرف في الفعلية تصرفاً ناقصا، بمعنى أنه يأتي منه الماضى والمضارع ليس غير ، و هو اربعة أفعال، وهى :«فتئ»، و«انفك» ، و«زال»، و«برح».

و القسم الثالث : ما لا يتصرف أصلا، وهو فعلان :

أحدهما : «ليس » اتفاقاً.

و الثاني : «دام» على الأصح.

و كل ما صرف من هذه الأفعال من مصدر وغيره يعمل عمل الماضي ، نحو قولك :«كن صديقا»، و«لا تكن مجافيا، و انظر لكوني مصبحا موافيا»، وكقوله تعالى : ﴿ولا يزالون مختلفين ﴾، و ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾، و ﴿تالله تفتا تذكر يوسف﴾.

(إن وأخواتها)

تنصب إن المبتدا اسما والخبر تَرْفَعَه كإِنَّ زَيْدَا ذُو نَظَرْ

وَمِثْلُ إِنَّ أَنَّ لَيْتَ فِي الْعَمَلَ وَهَكَذَا كَأَنَّ لَكِنَّ لَعَلَّ

وَأَكَدُوا المَعْنَى بِإِنَّ أَنَّا وَلَيْتَ مِنَ ألفاظ مَن تمنى

كَأنَ لِلتشبيه في المحاكي وَاسْتَعْمَلُوا لكن في استدراكي

و لترج و توقع لَعَلَّ كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ محبُوبِي وَصَلَ

و أما (إن) وأخواتها، فتدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها، و كلها حروف ، و هي ستة :

الأول :(إن) ، بكسر الهمزة.

والثاني:(أن) بفتح الهمزة.

و هما يدلان على التوكيد ، ومعناه تقوية نسبة الخبر للمبتدأ إيجابا ، نحو:«إن زيدا قائم»، و « علمت أن زيدا قائم»، و سلبا نحو :« إن زيدا ليس بقائم»، و «علمت ان زيدا ليس بقائم».

و تمتاز «أن»المفتوحة الهمزة بكونها لا بد أن يطلبها عامل، كما في قولك :« علمت أن زيدا ذو نظرة» ، بخلاف المكسورة فإنها قد يطلبها عامل نحو قوله تعالى: ﴿قال إني عبد الله﴾، و قد لا يطلبها نحو قوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه﴾.

و الثالث:«ليت»، ومعناه التمني، و هو طلب المستحيل، نحو قول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

أو ما فيه عسر، نحو قولك: "ليت البليد ينجح».

و الرابع:«كأن» بالهمزة وتشديد النون، وهو يدل

على تشبيه المبتدأ بالخبر، والتشبيه : هو إلحاق ناقص بكامل في الشرف أو فى الخسة، فالأول نحو «كأن زيدا الأسد» ، والثانى نحو:«كأن زيدا حمار»، و ذلك إنما يكون في المحاكي ، أي : المشابه لغيره .

و الخامس:«لكن» ، و معناه حكم الاستدراك ، وهو : تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه، فالاول: نحو:«زيد قوى لكنه جبان»، و الثانى، نحو : «عمر ضعيف لكنه شجاع».

و السادس: «لعل»، وهو يدل على الترجي أو التوقع ، ومعنى الترجى :«طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا في الممكن»، نحو:« لعل محبوبي وصل» ، و معنى التوقع :«انتظار وقوع الأمر المكروه في ذاته» ، نحو: « لعل العدو قريب منا».

(ظن وأخواتها)

انصِبْ بِظنَ الْمُبتَدَا مَعَ الْخَبَرُ وَكُلَّ فِعْلٍ بَعْدَهَا عَلَى الْأَثَرِ
كَخِلْتُهُ حَسِبْتُهُ زعَمْتُهُ رَأَيْتُهُ وَجَدْتُهُ عَلِمْتُهُ
جَعَلْتُهُ أَخَذْتُهُ وَكُلِّ مَا مِنْ هَذِهِ صَرَفْتَهُ فَلْيُعلما
كقولهم:ظَنَنتُ زَيْدًا مُنجِدًا وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا المَكَانَ مَسْجِدًا

و أما «ظن وأخواتها» فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعا على أنهما مفعولان لها على الصحيح، وعند الكوفيين نصب الثانى على التشبيه بالحال، فيقال للمبتدأ :«مفعول أول» ، وللخبر :« مفعول ثان».

و قد ذكر الناظم أنها تسعة أفعال :

الأول «ظن»، نحو:«ظننت زيداً منجدا» ، و قد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى :﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾.

و الثاني «خال» أى :«ظن» ، نحو : «خلت الكتاب جديدا» ، و قد تستعمل لليقين، كما في قوله :

دعاني الغواني عمهن وخلتنى لي اسم فلا أدعى به وهو أول

و الثالث «حسبت»، أي:«ظننت» ، نحو :«حسبت الدواء ناجعا» ، وقد ترد لليقين، كما في قوله :

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

و الرابع «زعم»، أي :«ظن» ، نحو:«زعمت خالدا ذكيا» ، وأما «زعم» التي بمعنى:«كفل» فليست مما نحن فيه؛ لأنها تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : «زعمت زيداً»، أى كفلته.

و الخامس «رأى»، أى:«علم» ، نحو: «رأيت العلم نافعا» ، و قد تستعمل بمعنى:«ظن»، كقوله تعالى: ﴿إنهم يرونه بعيدا﴾، أي : يظنونه ، وأما «رأى»

بمعنى: «أبصر»فتتعدى لمفعول واحد،تقول :«رأيت زيدا»، أى: أبصرته.

و السادس «وجد»، أي :«علم» ، نحو:«وجدت الصدق منجيا» ، وأما التي بمعنى:«أصبت» فتتعدى إلى مفعول واحد، تقول:«وجدت زيدا»، أى: أصبته.

و السابع «علم»، نحو:«علمت النحو مفيدا» ، وأما «علم» التي بمعنى:«عرف» فتتعدى لمفعول واحد ، تقول :«علمت المسألة»، أي : عرفتها.

و الثامن «جعل»، أى :«صير ونقل من حالة إلى حالة» ، نحو:«جعلت الذهب حليا» .

و التاسع «اتخذ»، أى:«صير ونقل من حالة إلى حالة» ، نحو:«اتخذت محمدا صديقاً».

(تنبيه)

ذكر ابن آجروم فعلا عاشرا، وهو:«سمع» ، و هو يفيد النسبة في السمع،نحو:«سمعت زيدا يقرأ» ، فـ«زيدا» : مفعول أول ، وجملة:«يقرأ» مفعول ثان، هذا على رأى أبي على الفارسي في قوله : «إن (سمعت) إذا دخلت على مالا يسمع تعدت لاثنين» ، والجمهور على أن جملة:«يقرأ» ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول ؛ لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، وقوله :«إذا دخلت على ما لا يسمع»، بأن تكون متعلقة باسم عين، والمراد أن يكون الأول مما لا يسمع ، نحو : «زيد» في المثال ، فإنه اسم ذات ، لا اسم عين ، و اما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع، كما فى المثال ؛ بخلاف «سمعت زيدا يخرج» ؛ إذ الخروج لا يسمع .

أما إذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تتعدى الواحد ، نحو قوله تعالى : ﴿يسمعون الصيحة﴾ .

و هذه الأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول:«يفيد ترجيح وقوع الخبر» ، وهو أربعة أفعال ، وهى :«ظن» ، و «حسب»، و«خال» ، و«زعم».

و القسم الثاني:«يفيد اليقين و تحقيق وقوع الخبر» ، و هو ثلاثة أفعال ، وهى:«رأى» ، و«علم»، و«وجد».

والقسم الثالث:«يفيد التصيير والانتقال»، و هو فعلان ، و هما :«اتخذ»، و«جعل» .

و لا يخفى أن هذا القسم، أعنى(ظن) وأخواتها حقه أن يذكر في المنصوبات، ولكنه ذكر في المرفوعات استطراداً لتتميم بقية النواسخ ، وهكذا خبر(كان)، واسم (إن).

{باب النعت}

النَّعْتُ إِمَّا رَافِعُ لمضمر يَعودُ لِلْمَنعُوتِ أَوْ لُمظْهَر

فأول القِسْمَينِ مِنْهُ أَتَّبع مَنْعُونَهُ مِنْ عَشْرَةِ لأَرْبَعَ

في واحد من أوجهِ الْإِعْرَابِ مِنْ رَفْعِ أَوْ خَفْضِ أَو انتصاب

كَذا مِنَ الأفراد والتذكير والضد والتعريف والتنكير

كقولنا جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ وَجَاءَ مَعَهُ نسْوَةٌ حَوَامِلُ

وثاني القسمين مِنْهُ أَفرِدِ وَإِنْ جَرَى المَنْعُود غَيْر مَفَردِ

واجعله في التأنيث والتذكير مطابقا للمظهر المذكور

مِثالُهُ قَدْ جَاء حرَّتَانِ مُنطَلِقُ زَوْجَاهُمَا الْعَبْدَانِ

ومثله أتى غُلَامٌ سَائِلَهُ زَوْجَتُهُ عَنْ دِينَها المحتاجِ له

لما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالا أخذ فى الكلام على ما يعرب تبعاً، وهو أربعة :

١-النعت.

٢-العطف.م

٣-التوكيد.

٣-البدل.

و «التابع» هو :«المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل و المتجدد»؛ فشمل سائر التوابع ، وخرج الخبر ؛ لأنه معرب بإعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ ، وحال المنصوب ؛ لأنه معرب بإعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بزوال عامل النصب ودخول عامل الرفع أو الجر.

و بدأ بالنعت ، وهو فى اللغة الوصف ، و في الاصطلاح:«التابع، المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته ، أو صفات ما يتعلق به».

فقولنا : " التابع» يشمل التوابع كلها ، و قولنا : «المكمل متبوعه .. إلخ» مخرج لما عدا النعت من التوابع، و معناه : أنه موضح لمتبوعه إن كان معرفة، ومخصص له إن كان نكرة.

والمراد بـالإيضاح :«رفع الاحتمال في المعارف» ، أى : رفع توهم النفس غير المراد ، وبيانه: أن«زيد» في قولك :«جاء زيد» ، مثلا، له مشاركون في هذا الاسم بألا يدرى من الجائي منهم ، فإذا قلت : «الفاضل» فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال .

و«التخصيص» :«تقليل الاشتراك فى النكرات»، وبيانه: أن «رجل» فى قولك :«جاء رجل» ، جنس يشترك. فيه جميع الرجال ، فإذا قلت : «عاقل»، فقد قللت الاشتراك ، وخصصت .

ثم كونه «موضحاً مخصصا» هو الأصل الكثير الغالب ، وإلا فقد يأتي لمجرد المدح، نحو قوله تعالى:﴿الحمدلله رب العالمين﴾، أو الذم ،

نحو:«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»،أو«الترحم» نحو :«اللهم ارحم عبدك المسكين»، أو«التوكيد» ، نحو قوله تعالى: ﴿تلك عشرة كاملة﴾ ، ولغيرها.

و يكون النعت:«مشتقاً»، أو«مؤولا بالمشتق» ، والمراد بالمشتق هنا :«ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه» ،كـ(اسم الفاعل) ، و(اسم المفعول)، و(الصفة المشبهة)، و(أفعل التفضيل) .

والمؤول بالمشتق : كـ(اسم الإشارة)، نحو:«مررت بزيد هذا» ، أى : المشار إليه ، وكذا (ذو) ، بمعنى صاحب، و(الموصولة)،نحو:«مررت برجل ذي مال» ، أي : صاحب مال ، و «بزيد ذو قام»، أى: القائم ، والمنسب نحو:«مررت برجل مصري»، أى: منتسب إلى مصر .

و لم يأت من الجوامد لأنه لا دلالة لها بوضعها على معنى ينسب إلى غيرها .

و النعت ينقسم إلى قسمين:

الأول : النعت الحقيقي.

والثاني : النعت السببي.

فإن رفع ضمير مستتراً يعود إلى المنعورت فهو: (النعت الحقيقى)، و هو:«الجارى على من هو له في الواقع»، أى : المسند إلى من هو نعت له فى الواقع ، نحو :«جاء الفلام الفاضل» ، فـ«الفاضل» : نعت لـ«الغلام»، و هو رافع لضمير مستتر تقديره:«هو» يعود إلى المنعوت حقيقة، وهو«زيد».

وإن رفع اسما ظاهراً متصلا بضمير يعود إلى المنعوت فهو:(النعت السببي)، وهو:« الجارى على غير من هو له»، أي : المسند إلى غير من هو نعت له.

و قولنا:«سببي»، المراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة ، نحو :«جاء زيد الفاضل أبوه» ، فـ«الفاضل» : نعت لـ«زيد» ، و«أبوه» : فاعل للفاضل ، مرفوع، و هو مضاف إلى «الهاء»، التي هي ضمير عائد إلى «زيد» .

و حكم النعت : أنه يتبع المنعوته في: إعرابه، و في: تعريفه ،أو تنكيره، سواء أكان: حقيقيا، أم سببيا.

و معنى هذا أنه :

إن كان المنعوت مرفوعا كان النعت مرفوعا ، نحو : «جاء زيد الفاضل» ، او «الفاضل أبوه» ، وإن كان المنعوت منصوبا كان النعت منصوبا، نحو:« رأيت زيدا الفاضل أبوه» ، وإن كان المنعوت مخفوضا كان النعت مخفوضا ، نحو:«نظرت إلى زيد الفاضل»، أو «الفاضل أبوه».

و إن كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، كما في جميع الأمثلة السابقة ، وإن كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة ، نحو :«جاء رجل فاضل» ، «فاضل أبوه» .

ثم إذا كان النعت حقيقياً زاد على ذلك أنه يتبع منعوته في : تذكيره، أو تأنيثه، وفي : إفراده، أو، تثنيته، أو جمعه.

و معنى ذلك : أنه إن كان المنعوت مذكراً كان النعت تذكراً، نحو :«رأيت محمداً العاقل»، وإن كان المنعوت مؤنثا كان النعت مؤننا، نحو :«رأيت أسماء العاقلة»، وإن كان المنعوت مفردا كان النعت مفردًا ، كما في هذين المثالين، وإن كان المنعوت مثتى كان النعت مثنى ، نحو:«رأيت المحمدين العاقلين» ، وإن كان المنعوت جمعا كان النعت جمعا ، نحو : «رأيت الرجال العقلاء».

أما النعت السببي فإنه يكون مفردا دائماً، و لو كان منعوته مثنى أو مجموعا، نحو:«رأيت الولدين العاقل أبوهما»، و « رأيت الأولاد العاقل أبوهم».

ويتبع النعت السببي ما بعده في: التذكير، أو التأنيث ، نحو : « رأيت البنات العاقل أبوهن» ، و «رأيت البنات العاقلة أمهن» .

فتلخص أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة :

١- واحد من: الإفراد، و التثنية، و الجمع.

٢-و واحد من: الرفع، و النصب، و الخفض.

٣-و واحد من: التذكير، و التأنيث،

٤-و واحد من: التعريف، و التنكير.

و مثل له الناظم بقوله: «جاء الغلامالفاضل»، و «جاء معه نسوة حوامل».

و النعت السببي فيتبع منعوته فى اثنين من خمسة ، واحد من:

١-الرفع، والنصب، والخفض.

٢-و واحد من التعريف والتنكير.

و يتبع مرفوعه الذى بعدد فى واحد من اثنين، و هما : التذكير، والثأنيث ، ولا يتبع شيئا فى الإفراد، و التثنية، و الجمع، بل يكون مفرداً دائما.

و مثل له الناظم بقوله :« قد جاء حرتان منطلق زوجاهما العبدان»، و «أتى غلام سائلة زوجته عن دينها المحتاج له».

{باب العطف}

وأتبعوا المعطوف بالمعطوفِ   عَلَيْهِ فِي إعْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ
وَتَسْتَوِي الأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ   فِي إتباع كُل مِثْلَهُ إنْ يُعْطَفِ
بالواو والفا أو وأمْ وَثمَا   حَتَّى وَبَل وَلَا ولكن أما
كجاء زيد ثم عمرو وأكرم   زيدا وعمرا باللقا و المطعم
وفئة لَمْ يأكلوا أو يَحْضُرُوا   حَتَّى يَفُوت أَوْ يَزُولَ الْمُنكَرُ

أتبع العرب المعطوف بالمعطوف عليه في إعرابه رفعا، و نصباً، و خفضا، و جزما.

و للعطف معنيان: لغوي ، و اصطلاحى .

أما معناه لغة فهو:«الميل» ، تقول : «عطفت على فلان»، أى: ملت إليه، وأشفقت عليه .

و أما معناه فى الاصطلاح، فهو قسمان:

١-عطف بيان.
٢-عطف نسق.

فأما عطف البيان فهو :«التابع الجامد الموضح لمتبوعه فى المعارف ، المخصص له في النكرات .

فمثاله في المعارف قولك :«جاءني زيد أخوك» ، فـ«أخوك»: عطف بيان على «زيد» موضح له ، وكلاهما معرفة.

ومثاله في النكرات قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾، فـ«صديد»: عطف بيان على «ماء» ، مخصص له ، وكلاهما نكرة ، وكل من : «أخوك» و « صديد» اسم جامد غير مشتق .

وأما عطف النسق فهو :«التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة ، وهى :«الواو»، و«الفاء» ، و«أو» ، و«أم»، و«ثم»

، و«حتى» ، و«بل»، و«لا»، و«لكن»، و«أما».

فـ«الواو» لمطلق الجمع ، أي أنها موضوعه:«لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد و ترتيب».

فيعطف بها المتقارنان،نحو:«جاء محمد و زيد »، إذا كان مجيئهما معا.

و يعطف بها السابق على المتأخر، نحو:«جاء محمد و زيد»، إذا كان مجيئ «زيد» سابقا على مجيء «محمد».

و يعطف بها المتأخر على السابق ، نحو :«جاء محمد و زيد»، إذا كان مجيئ «زيد» متأخرا على مجيء «محمد».

و الفاء للترتيب والتعقيب، ومعنى الترتيب:«أن الثاني بعد الأول فى الوجود»، ومعنى التعقيب:«أنه عقيبه بلا مهملة» ، لكن التعقيب في كل شيئ بحسبه ، نحو:«جاء زيد فعمرو»، خطابا لمن عرف مجيئهما، و لم يعرف التعقيب فيهما،إذا كان «عمرو» جاء عقب مجيئ «زيد»، و لم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها،ونحو:«دخلت مكة فالمدينة» . إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق، ونحو :«تزوج زيد فولدله»، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطأ ومقدماته .

و«أو» تكون بعد الطلب «للتخيير»، إن امتنع الجمع بين المتعاطفين ، كما في قولك : « تزوج هندا أو أختها».

و «للاباحة»، إن جاز الجمع بينهما ، كما في قولك :«ادرس النحو أو الصرف».

فإن الجمع بين الأختين لا يجوز شرعاً ، والجمع بين دراسة النحو والصرف مباح لا شك في جوازه.

وتكون بعد الخبر للإبهام، إن كان المتكلم عالما بالحكم، لكن أبهم على السامع ، كما في قوله تعالى : ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾.

و«للشك»، إن كان المتكلم متردداً شاكا فى الحكم، كما في قولك:«جاء زيد أو محمد»، إذا لم تعلم أيهما جاء.

و «أم» نوعان :

١- متصلة.

٢- منفصلة.

فـ«المتصلة» هى: المسبوقة بهمزة الاستفهام، أو بهمزة التسوية.

فالأولى لطلب التعيين ، ولا تقع إلا بين مفردين غالبا، نحو قوله تعالى : ﴿أأنتم أشد خلقا أم السماء﴾ أي : أيكما أشد ، أو بين جملتين ليستا في تأويل المفرد ، نحو قوله تعالى : ﴿ و إن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا﴾، أي :

ما أدرى أي الأمرين حاصل . والكلام معها إنشاء ، لأنه استفهام حقيقة، فتستحق جواباً ، وهو التعيين. ومن علاماتها أنها تغني عنها و عن الهمزة أي الاستفهامية.

و الثانية - أعنى المسبوقة بهمزة التسوية، لا تقع إلا بين جملتين في تأويل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾، والكلام معها خبر؛ لأن المعنى ليس على الاستفهام، فلا تستحق جواباً ، ألا ترى أنه يصح أن يقال :«سواء علينا جزعنا و صبرنا».

وسميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظة «سواء»، وشبهها ، مثل :«لا أبالي»، و«لا أدري» ، وغير ذلك مما يدل على أن الجملتين الواقعتين بعدها متساويتان فى الحكم .

و سميت «أم» فيهما بالمتصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وهي عاطفة فيها.

و إذا لم يتقدم على «أم » همزة الاستفهام ولا همزة التسوية فهي منقطعة، وتفيد الإضراب كـ«بل» وتتضمن الاستفهام كثيرا، وقد لا تتضمنه.

فالأول نحو قوله تعالى : ﴿أم اتخذ مما يخلق بنات﴾، أي:«بل أتخذ»، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الاستنكاري.

و الثانى نحو قوله تعالى: ﴿هل يستوى الأعمى و البصير أم هل تستوي الظلمات والنور﴾، أى :«بل هل تستوى الظلمات والنور» .

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، وهي حرف ابتداء على الأصح، أي : تبتدأ بعدها الجمل، فلا تدخل على المفرد، و لا يعطف بها.

و إذا وقع بعدها مفرد قدر له ما يتم به جملة ، نحو :«إنها لإبل أم شاء» ، أي : بل أهي شاء.

و «ثم» ، بضم المثلثة، و هي للترتيب مع التراخي ، ومعنى الترتيب قد سبق، والتراخي

بمعنى:«المهلة» ، وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائداً على ما لابد منه بينهما ، نحو: « دخلت مكة ثم المدينة» ، إذا كان الزمن الذي بين دخولهما زائداً على مسافة الطريق بينهما ، و نحو :«تزوج زيد ثم ولد له»، إذا كان الزمن بين الزواج والولادة زائداً على مدة الحمل مع لحظة الوطأ ومقدماته.

و قد ترد بمعنى «الواو» ، كما في قوله تعالى : ﴿خلقكم من نفس واحدة تم جعل منها زوجها﴾.

و بمعنى «الفاء» ، كما في قول الشاعر:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

و «حتى»:«للجمع بين المتعاطفين ، و التدريج،

والغاية»، أي أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئًا إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاسم المعطوف بها، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها:

١-بعضاً من المعطوف عليه.

٢- أو شبيها بالبعض في شدة اتصاله بالمعطوف عليه.

فمثال الأول :«يموت الناس حتى الأنبياء».

و مثال الثانى : « أعجبتنى الجارية حتى حديثها».

و المراد أنها تعطف ما هو غاية فى الزيادة أو النقص، نحو : «يموت الناس حتى الأنبياء»، فـ«الأنبياء» : معطوف ، وهم في غاية الشرف ، فالزيادة هنا فى الشرف ، وكقولك :«الله يحصي الأشياء حتى مثاقيل الذر»، فـ«مثاقيل الذر» : معطوف ، و هي غاية في نقص المقدار، فالنقص هنا في المقدار.، ومنه قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

فـ«الكماة» : معطوف ، وهم في غاية القوة ، والزيادة هنا فى القوة ، و«بنينا الأصاغر» : معطوف أيضا ، و هم فى غاية الضعف، والنقص هنا في القوة .

و تأتى حتى البدائية غير عاطفة إذا كان ما بعدها جملة ، نحو :«جاء الرجال حتى زيد حاضر».

و تأتى جارة ، نحو قوله تعالى:﴿حتى مطلع الفجر﴾.

و «بل»: للإضراب ، أي : الإعراض عما قبلها، موجبا كان أو غير موجب، نحو :«جاءني زيد بل عمرو»، و «ما جاءني بكر بل خالد» ، هذا معناها غالباً.

و قد تجيئ لترك الشيء إلى الأهم ، نحو:«وجهك النجم بل البدر بل الشمس» ، و منه قوله تعالى:﴿بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر﴾ ، و هم فى كل واحدة من هذه مبطلون يتلونون ولا يثبتون على حالة واحدة.

و يعطف بها بعد الإثبات ، نحو :«قام زيد بل عمرو» ، و بعد الأمر ، نحو :«أكرم زيدا بل عمراً»، و معناها بعد هذين نقل حكم ما قبلها لما بعدها، ويصير ما قبلها كالمسكوت عنه .

و يعطف بها بعد النفي والنهى ، نحو: «ما جاءني زيد بل عمرو»، و« لا تضرب زيدا بل عمراً».

و معناها حينئذ تقرير حكم ما قبلها، وإثبات ضده لما بعدها.

و لا يعطف بها بعد الاستفهام،فلا يقال:«أ ضربت زيدا بل عمراً» .

و يشترط فى المعطوف بها أن يكون مفردًا كما مثلنا، فإذا تلتها جملة فهي حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح، و معنى الإضراب فيها حينئذ إما الإبطال، نحو قوله تعالى ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون﴾، أي : بل هم عباد مكرمون و أما الانتقال من غرض إلى آخر ، فنحو قوله تعالى: ﴿قد أفلح من تزكى و ذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا﴾.

و قد تزاد «لا» قبل «بل» فى الإيجاب لتوكيد الإضراب ، نحو قول الشاعر :

«وجهك البدر لا بل الشمس»

و في السلب لتوكيد تقرير ما قبلها ، كقول الشاعر:

و ما هجرتك لا بل زادنى شغفا   هجر وبعد تراخ لا إلى أجل

و«لا» تنفي عما بعدها نفس الحكم الذي ثبت لما قبلها ، و لا يعطف بها إلا بعد:

١-الإثبات.

٢-أو الأمر.

٣- أو النداء.

فمثال الإثبات قولك :«جاء زيد لاعمرو».

و مثال الأمر :«اضرب زيدًا لا عمراً».

وكالأمر التحضيض، نحو:«هلا تكرم زيد لا عمرا»

و الدعاء، نحو:«غفر الله للمسلم لا للكافر».

و مثال النداء ،«يا بن أخي لا ابن عمي».

و شرط العطف بها:

١- إفراد معطوفها باتفاق ، كما ،مثلنا.

٢- و ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نحو:«جاءني رجل لا زيد».

٣- و ألا تجتمع مع عاطف آخر، فتقول :«جاءني زيد أو لا عمرو» .

و «لكن»، بسكون النون ، و هي لتقرير حكم ما قبلها ، وإثبات ضده لما بعدها.

و يعطف بها بثلاثة شروط:

١-إفراد معطوفها.
٢-و. أن تسبق بنفى أو نهي.
٣-و أن لا تقترن بالواو، نحو:«ما قام زيد لكن عمرو»، و«لا تضرب زيدا لكن عمراً».

فإن دخلت على جملة، أو سبقت بإيجاب، أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء.

فالأول، نحو قوله :

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن عواقبه فى الحرب تنتظر

و الثاني، نحو؛«قام زيد لكن عمر لم يقم » ،

و الثالث كقوله تعالى: ﴿و لكن رسول الله﴾، أي : و لكن كان رسول الله .

و «إما» بكسر الهمزة المسبوقة بمثلها ، وهي مثل «أو» فى معانيها ، فتكون بعد الطلب للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين ، نحو قوله تعالى: ﴿فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء﴾.

و للإباحة إن جاز الجمع بينهما ، نحو قولك:«تعلم إما فقها و إما نحوا».

و بعد الخبر للابهام إن كان المتكلم عالما بالحكم، لكنه أبهم على السامع ، كقولك :«جاءني إما زيد وإما عمرو».

و للشك إن كان المتكلم مترددا في الحكم نحو :«قرأت إما سورة البقرة وإما سورة النساء». إذا لم تعلم أيهما قرأت.

و للتشكيك، نحو : « أنا وأنت إما على هدى وإما على ضلال» .

و على هذا القول ـ أعني أنها عاطفة ـ الواو قبلها زائدة، و التحقيق أنها ليست عاطفة ، بل لمجرد التفصيل، والعاطف الواو قبلها .

وهذه الأحرف العشرة تجعل ما بعدها تابعاً لما قبلها فى الإعراب:

فإن كان المتبوع مرفوعا كان التابع مرفوعا ، نحو قوله تعالى : ﴿صدق الله ورسوله﴾، و قوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله و تجاهدون﴾ .

و إن كان المتبوع منصوبا كان التابع منصوبا نحو قوله تعالى : ﴿و من يطع الله و رسوله﴾، و قوله تعالى: ﴿لنحيي به بلدة ميتا و نسقيه﴾.

و إن كان المتبوع مخفوضا كان التابع مخفوضا، نحو قوله تعالى:﴿آمنوا بالله ورسوله﴾.

و إن كان المتبوع مجزوما كان التابع مجزوما أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم﴾.

و من هذه الأمثلة تعرف أن الاسم يعطف على الاسم، وأن الفعل يعطف على الفعل

و قد مثل الناظم لعطف الاسم على الاسم رفعا ونصب وخفضاً بقوله :«كجاء زيد ثم عمرو و أكرم زيدا و عمراً باللقا والمطعم».

و مثل لعطف الفعل على الفعل جزمًا ونصباً بقوله :«وفئة لم يأكلوا أو يحضروا حتى يفوت أويزول المنكر».

{باب التوكيد}

(التوكيد ، وأنواعه، وحكمه)

و جائز في الإسْمِ أَن يُؤَكَدَا فَيَتَّبِعُ الْمُؤَكِّدُ الْموَكَّدَا

في أوجه الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفَ لَا مُنكَرٍ فَعَنْ مَوْكِدِ خَلَا

التوكيد - بالواو ، ويقال : التأكيد، والتاكيد بالهمزة ، وبإبدال الهمزة الفا، و الأول أفصح - معناه في اللغة:«التقوية» ، وهو في اصطلاح النحويين نوعان :

١- التوكيد اللفظى.

٢- التوكيد المعنوى.

أما التوكيد اللفظي فيكون بإعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه ، سواء أكان اسماء أم فعلا ، أم حرفا، وسيأتي الكلام عليه.

و أما التوكيد المعنوي فهو :«التابع الذي يرفع احتمال السهو أو التوسع في المتبوع»، ويختص بالاسم دون غيره من الفعل والحرف ، فيجوز فى الاسم أن يؤكد بأحد ألفاظ التوكيد المعلومة.

و توضيح هذا أنك لو قلت :«جاء الأمير» احتمل أنك سهوت أو توسعت في الكلام، وأن غرضك مجيئ رسول الأمير، فإذا قلت : «جاء الأمير نفسه» أو قلت :«جاء الأمير عينه»، ارتفع الاحتمال، وتقرر عند السامع أنك لم ترد إلا مجيئ الأمير نفسه .

و حكم هذا المؤكد أنه يتبع المؤكد فى إعرابه وتعريفه دون تنكيره.

فإن كان المؤكد مرفوعا كان المؤكد مرفوعا ، نحو:«حضر محمد نفسه».

و إن كان منصوبا كان منصوبا مثله، نحو:«حفظت القرآن كله» .

وإن كان مخفوضا كان مخفوضا مثله، نحو:«نظرت في الكتاب كله» .

و قد رأيت في هذه الأمثلة أن كلا من المؤكد والمؤكد معرفة ؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات على مذهب البصريين،وأجازه الكوفيون مطلقا، واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة لحصول الفائدة ، ومنه قول عائشة رضي الله عنها :« ما صام رسول الله ﷺ شهراً كله إلا رمضان».

(ألفاظ التوكيد المعنوي)

ولفظه المشهورُ فِيهِ أَرْبَعُ نفس وعين ثم كل أجمع

وغيرها توابع لأَجْمَعَا مِنْ أَكْتَع وَأَبْتع وَأَبصعا

كَجَاءَ زيد نَفْسُهُ وَقُلْ أَرى جَيْشَ الأَمير كلَهُ تأَخَرَا

وطفت حول الْقَوْمِ أَجْمَعِينَا مَتَبُوعَةَ بنحو أكتعينا

و يكون التوكيد المعنوى بألفاظ معلومة عند العرب، فلا يعدل عنها إلى غيرها، وتلك الألفاظ المعلومة منها ما هو مشهور، ومنها ما هو غير مشهور.

فالمشهور أربع من الألفاظ، وهي:

١-«النفس»

٢-«العين»

٣-«كل»

٤-«أجمع»

و غير هذه الألفاظ توابع لأجمع .

فالأولان يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، كما مر ، والأخيران يؤكد بهما للإحاطة والشمول؛ ولذلك لا يؤكد بهما إلا ما له أجزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة ، نحو:«حفظت القرآن كله»، أو حكما نحو:«اشتريت العبد كله» ، فإن أجزاء العبد وإن لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة ، لكن ينفصل حكما لجواز أن يشترى بعضه دون بعضه الآخر .

و يجب أن يضاف كل من :«النفس»، و«العين» إلى ضمير عائد على المؤكد - بفتح الكاف -:

فإن كان المؤكد مفرداً كان الضمير مفرداً، و لفظ التوكيد مفرداً أيضاً ، تقول :«جاء زيد نفسه»، و«قام عمرو عينه».

و إن كان المؤكد جمعا كان الظمير جمعا، ولفظ التوكيد مجموعا أيضا ، تقول :«جاء الرجال أنفسهم»، و «قام العلماء أعينهم».

و إن كان الموكد مثنى، فالأفصح أن يكون الضمير مثنى، ولفظ التوكيد مجموعا ، تقول :«حضر الرجلان أنفسهما»، و «جاء العالمان أعينهما».

و يشترط فى كل : إضافته إلى ضمير مطابق للمؤكد ، نحو:«جاء الجيش كله» .

و لا يؤكد بـ «أجمع» غالبا إلا بعد لفظ «كل» ؛ لذا استغنت عن الضمير، فتقول:«اشتريت العبد كله أجمع»، و «اشتريت الأمة كلها جمعاء» ، و«اشتريت العبيد كلهم أجمعين»، و«اشتريت الإماء كلهن جمع» ، ومنه قوله تعالى : ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾، ومن غير الغالب قول الراجز:

«إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا»

و منه قوله تعالى: ﴿لأغوينهم أجمعين﴾.

و ربما احتيج إلى زيادة التقوية ، فجيء بعد «أجمع» بألفاظ أخرى ، و هي«أكتع»، و«أبصع» ، و«أبتع» ، و تسمى توابع «أجمع»؛ لأن التأكيد بكل منها فيه إشارة إلى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيئ؛ إذ أن«أكتع» مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع ، و«أبصع» من البصع، وهو العرق المجتمع ، و «أبتع» من البقع، و هو طول العنق؛ لأن الدابة إذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ما حولها وجمعته، ففيه دلالة على اجتماع أجزاء المؤكد.

و لكونها توابع لـ«أجمع» لا تقدم عليها ، ولا يؤكد بها استقلالا ، نحو :«جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون، أبتعون»، وشذ قوله:

يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء حولا أكتعا

(التوكيد اللفظي)

و إن تؤكد كلمة أعدتها بلفظها كقولك انتهى انتهى

و إن أردت أن تؤكد كلمة توكيدا لفظيا أعدتها بلفظها أو بمرادفها، سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا.

فالأول كقولك :«قام زيد زيد».

و التانى كقولك :«قام قام زيد»، وكقول الناظم:«انتهى انتهى».

و الثالث كقولك :«نعم نعم قام زيد»، و نحو:«جاء حضر زيد».، و نحو:«جير جاء زيد».

{باب البدل}

(البدل وحكمه)

إذا اسم او فعلُ لمِثْلِهِ تلا وَالحكُمُ للَّاتِي وَعَنْ عَطْف خَلَا
فَاجْعَلْهُ في إعرابه كَالأوَّلِ مُلَقَّباً لَهُ بِلَفْظ الْبَدَلِ

البدل معناه في اللغة : «العوض» ، تقول : «استبدلت كذا بكذا» ، و«أبدلت كذا من كذا»، تريد أنك استعضته منه.والمراد بـ«البدل» هنا «المبدل»، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول.

و هو في اصطلاح النحاة:«التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه و بين متبوعه».

و يكون فى الاسم والفعل ، فقولنا : « التابع» جنس يشمل سائر التوابع،وقولنا:«المقصود بالحكم» فصل أخرج عطف البيان ، والنعت ، والتوكيد ؛ لأنها مكملات للمقصود وليست مقصودة، وقولنا :«بلا واسطة....الخ» فصل آخر أخرج عطف النسق ؛ فإنه وإن كان الحكم فيه للثاني كالأول، لكن لم يخل عن العطف.

و حكم البدل: أنه يتبع المبدل منه في إعرابه.

فإن كان المبدل منه مرفوعا كان البدل مرفوعاً ، نحو :«حضر محمد أبوك»

و إن كان المبدل منه منصوبا كان البدل منصوبا،

نحو:«لقيت محمداً أباك».

و إن كان المبدل منه مخفوضا كان البدل مخفوضا،

نحو :«مررت بمحمد أبيك».

و إن كان المبدل منه مجزوما كان البدل مجزوما ، نحو:« من يشكر ربه يسجد له يفز».

(أنواع البدل)

كُل وَبَعْضُ وَاشتَمَال وَغَلَط كَذَاكَ إِضرَاب فَبِالْخَمْسِ انضَبَط

كَجَاءَني زيدُ أخوك وَأَكُل عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلْ

إلي زيد علمه الَّذِي دَرَس وَقَدْ رَكبتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَس

إن قلت بكرا دون قصد فَغلط أَوْ قلتهُ قَصْدًا فإضْرَابٌ فَقط

والفعل من فعل كمَن يُؤْمِنْ يُتَب يَدْخُلْ جِنَانَا لَم ينل فِيهَا تَعب

و البدل على خمسة أنواع :

النوع الأول :«بدل كل من كل»، كما عبر عنه الجمهور، وضابطه : أن يكون البدل عين المبدل منه، أى يكون المراد بالبدل ما أريد بالمبدل منه ، نحو :«جاءني زيد أخوك». وعبر عنه ابن مالك ببدل المطابق، وهو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله تعالى كما في قوله عزوجل : ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾، في قراءة الجر، فلفظ الجلالة﴿الله﴾ بدل مطابق ، و لا يقال فيه بدل كل من كل ، لأن الله،سبحانه و تعالى، منزه عنه الكلية والجزئية.

النوع الثاني :«بدل بعض من كل» ، وضابطه : أن يكون البدل جزءاً من المبدل منه ، قليلا كان ذلك الجزء أم كثيراً أم مساويا ، نحو،:«أكل زيد عندي رغيفاً نصفه» أو «ثلثه»، أو«ثلثيه».

ويجب في هذا النوع أن يضاف إلى البدل ضمير عائد إلى المبدل منه مطابق له مذكور ، كما مثلنا، أو مقدر، كما في قوله تعالى : ﴿و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾، أى : استطاع منهم .

النوع الثالث :«بدل اشتمال»، وضابطة : أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بغير الكلية والجزائية، ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى المبدل منه أيضا ، نحو : «أعجبتنى الجارية حديثها». ومثل له الناظم بقوله :«وصل إلي زيد علمه الذي درس»، أى : درسه.

النوع الرابع :«بدل غلط» ، أى بدل عن لفظ وقع غلطا ، وليس المراد أن البدل نفسه غلط ، و ضابطه : أن تريد كلاماً، فيسبق لسانك إلى غيره دون قصد، وبعد النطق تعدل إلى ما أردت أولا ، نحو قولك: «ركبت اليوم بكرا الفرس»، إن قلت:«بكرا» دون قصد.

النوع الخامس :«بدل إضراب» ، ويسمى «بدل بداء» ، وضابطه : أن تقصد ذكر الأول ثم بعد الإخبار به يبدو لك أن الإخبار بغيره أفضل ، فتعدل إليه ، وذلك كما لو قلت :«هذه الجارية بدر»، ثم قلت بعد ذلك :«شمس» .

و سمي «بدل إضراب» لأن قولك :«هذه الجارية بدر شمس» في قوة قولك :«هذه الجارية بدر بل شمس».

و سمى «بدل بداء» لأن سبب إخبارك به أن بدا لك أنه أفضل مما قصدت قبله ، ومثله قول الناظم : «ركبت اليوم بكرا الفرس»، إن قصدت بكرا أولا ثم بدا لك أن تخبر بالفرس.

فإن قصدته ، ثم تبين لك فساد ذلك القصد ، فقصدت ذكر «الفرس» ، فلفظ:«الفرس»(بدل نسيان)، و هذا نوع سادس قد أغفله الناظم ، و ضابطه :«أن تقصد ذكر الأول ظنا، ثم تتبين فساد ذلك القصد ، فتعدل عنه، وتقصد ذكر الثانى» ، كما لو رأيت شبحاً من بعيد فظننته إنسانا فقلت :«رأيت إنسانا» ، ثم قرب منك فوجدته فرساً ، فقلت : «فرسا».

و هذه الأمثلة كلها في بدل الاسم من الاسم.

و مثال بدل الفعل من الفعل ما ذكره بقوله :

«و الفعل من فعل كمن يؤمن يتب يدخل جنانا لم ينل فيها تعب»، فـ«من» : شرطية ، و «يؤمن»: فعل الشرط، و«يتب»: جواب الشرط ، و«يدخل جنانا» بدل من «يتب»، و هو بدل كل من كل ؛ لأن المراد بالتواب دخول الجنان، و«لم ينل فيها تعب»: بدل من:«يدخل جنانا» ، وهو «بدل اشتمال»؛ لأن دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها.

و قد مثل بعضهم لبدل الكل من الكل بقوله تعالى : ﴿و من يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب﴾ ، فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام، ولبدل البعض من الكل بما إذا قلت :«إن تصل تسجد لله يرحمك» ، فإن السجود بعض الصلاة، ولبدل الاشتمال بقول الراجز :

«إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيئ طائعاً»

؛ لأن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة ، و لـبدل الغلط، والإضراب، والنسيان، بما إذا قلت :«إن تأتنا تسألنا نعطك»، فإن قلت :«تأتنا» من غير قصد؛ بأن سبق لسانك إليه فـ«تسألنا» بدل غلط، وإن قلته قصداً،ثم بدا لك أن تخبر بـ«تسألنا» فـ «تسألنا»: بدل إضراب ، ويسمى«بدل البداء» ، كما تقدم، وإن قلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد، فقصدت ذكر«تسألنا»،فـ«تسألنا»: بدل نسيان.

{باب منصوبات الأسماء}

(عدد المنصوبات)

ثلاثة من سائر الاسمَا خَلَتْ   مَنْصُوبَةٌ وَهَذِهِ عشْرُ تَلتْ

وكلها تأتي   على   ترتيبه ....

لما أنهى الكلام على مرفوعات الأسماء شرع في الكلام على منصوباتها ، ومنصوبات الأسماء ثلاثة عشر، قد خلا منها ثلاثة ، فلا حاجة إلى ذكرها هنا، وهى:

١-«خبر(كان)وأخواتها».

٢-«اسم(إن) وأخواتها.

٣-«مفعولا(ظن) وأخواتها».

و ستأتى العشر الباقية مرتبة مبوبة على النحو الذى سلكناه في أبواب الموضوعات، وهي :

١-المفعول به.

٢-المصدر.

٣-الظرف.

٤-الحال.

٥-التمييز.

٦-المستنى.

٧-اسم (لا) العاملة عمل (إن).

٨-المنادي.

٩-المفعول لأجله

١٠-المفعول معه.

(المفعول به)

أولهَا فِي الذكْر   مَفْعُول بِه ....

وذلك اسم جَاءَ مَنْصُوبا وَقَع عَلَيْهِ فَعَلَ كَاحْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَع

أول المنصوبات في الذكر «المفعول به» ؛ لأنه أحوج إلى الإعراب؛ إذ أنه الذي يلتبس بالفاعل من بين المفاعيل الخمسة، وهو أكثرها استعمالا، ولا يراد عند الإطلاق إلا هو؛ لذا بدأ به، ولم يبوب له كغيره من المنصوبات. وهو :«الاسم المنصوب ، الذي يقع عليه الفعل» ، فقولنا :«الاسم»، أى : الصريح ، نحو قولك :«ضربت زيدا» ، أو المؤول بالصريح، نحو قوله تعالى : ﴿وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم﴾، و خرج به الفعل والحرف؛ فلا يكون المفعول به فعلا أو حرفاً، وقولنا : «المنصوب»،أى : لفظاً ، كما مثلنا، أو محلا نحو:«ضربت هذا» ، أو تقديرا ، نحو:«ضربت الفتي، و غلامي» ، و خرج به المرفوع و المخفوض؛ فلا يكون المفعول به مرفوعا ولا مخفوضاً، والمراد بوقوع الفعل على المفعول به تعلقه به ، سواء أكان ذلك على جهة الثبوت، نحو:«احذروا أهل الطمع» ، أم كان على جهة النفي ، نحو:«لا تحذروا أهل التقى».

(أنواع المفعول به)

في ظاهر ومضمر قَدِ انحصَرْ   وَقَدْ مَضَى التَّمَثيلُ لِلَّذِي ظَهَرْ

وَغيْرُهُ قِسمَانِ أَيْضًا مُتَصِل   كَجَاءَنِي وَجَاءَنَا وَمُنْفَصِل

مثَالُهُ   إِيَّاي أَوْ   إِيَّانَا   حَيِيْتَ أَكْرِمْ بِالَّذِي حَيَانَا

وقس بذين كُلَّ مُضمَرٍ فَصِلُ   وَبِاللَّذِينَ قَبْلَ كُل   متصل

فكل قسم مِنْهَما   قَدِ انحصرُ   مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْني عشَرْ

ينقسم المفعول به إلى قسمين ، لا ثالث لهما :

١-الظاهر.

٢- المضمر.

و قد مضى التمثيل للظاهر في قوله : «احذروا أهل الطمع».

و أما المضمر فينقسم إلى قسمين أيضا :

١-المتصل.

٢-المنفصل.

فالمتصل اثنا عشر لفظا :

الأول :«الياء» ، وهى للمتكلم الواحد، ويجب أن يفصل بينها وبين الفعل بنون تسمى نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر.

و الثاني:«نا»، و هو للتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، نحو:«جاءنا».

و الثالث :«الكاف المفتوحة»، و هي للمخاطب المفرد المذكر ، نحو:«جاءك».

و الرابع :«الكاف المكسورة»، و هي للمخاطبة المفردة المؤنثة، نحو:«جاءك».

و الخامس:«الكاف المتصل بها الميم والألف»، و هي للمثنى المخاطب مطلقاً ، نحو:«جاءكما».

و السادس :«الكاف المتصل بها الميم وحدها» و هي لجماعة الذكور المخاطبين، نحو:«جاءكم».

و السابع:«الكاف المتصل بها النون المشددة»، و هي لجماعة الإناث المخاطبات ، نحو:«جاءكن».

و الثامن:«الهاء المضمومة»، وهي للغائب المفرد المذكر، نحو:«جاءه».

و التاسع:«الهاء المتصل بها الألف»، وهي للغائبة المفردة المؤنثة، نحو:«جاءها».

و العاشرة:«الهاء المتصل بها الميم والألف»، و هي للمثنى الغائب مطلقاً، نحو:«ججاءهما».

و الحادي عشر:«الهاء المتصل بها الميم وحدها»، و هي لجماعة الذكور الغائبين، نحو:«جاء هم».

و الثاني عشرة الهاء المتصل بها النون المشددة ، وهي لجماعة الإناث الغائبات ، نحو:«جاءهن».

والمنفصل اثنا عشر لفظاً أيضا، وهي :

الأول : «إياي» للمتكلم وحده ، نحو: « إياي حييت» .

و الثاني : «إيانا» للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره، نحو: «إيانا حييت».

و الثالث :«إياك»، بالكاف المفتوحة، للمخاطب المفرد المذكر، نحو:«إياك حييت».

و الرابع :«إياكِ»، بالكاف المكسورة للمخاطبة المفردة المؤنثة ، نحو :«إياك حييت».

و الخامس :«إياكما»، للمثنى المخاطب مطلقا ، نحو:«إياكما حييت».

والسادس :«إياكم»، لجماعة الذكور المخاطبين، نحو: «إياكم حييت» .

و السابع : «إياكن» ، لجماعة الإناث المخاطبات، نحو:«إياكن حييت».

و الثامن: «إياه»، للغائب المفرد المذكر ، نحو: «إياه حييته».

و التاسع:«إياها»، للغائبة المفردة المؤنثة، نحو:
«إياها حييت».

و العاشر:«إياهما»، للمثنى الغائب مطلقا ، نحو:
«إياهما حييت».

و الحادي عشر:«إياهم»، لجماعة الذكور الغائبين،
نحو:«إياهم حييت».
و الثاني عشر:«إياهن»، لجماعة الإناث الغائبات، نحو:«إياهن حييت».

و قد تبين لك أن كل قسم من المتصل والمنفصل قد انحصرت أنواعه في اثني عشر:
- اثنان للمتكلم.
- وخمسة للمخاطب.
- وخمسة للغائب .

و اعلم أن الضمير فيما تقدم إنما هو:«الكاف» و«الهاء» فى المتصل ، و«إيا» في المنفصل، وأن اللواحق بها حروف: تكلم، وخطاب ، وغيبة، وتثنية ، وجمع ، على الصحيح ، لكن الضمير فى هاء الغائبة مجموع الهاء والألف للزوم الألف، وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك ، كما قاله في التسهيل.

{باب المصدر}

وإن تُرِدَّ تَصْرِيف نحو قَامَا فَقُلْ يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَامَا

فما يجيئ ثالثا فَالْمُصْدَرُ وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ

ذكر الناظم ضابطا للمصدر توضيحا للمتعلم ، وهو :«ما يجيئ ثالثا في تصريف الفعل» ، و معنى ذلك أنه إن أردت تصريف فعل، نحو:«قام» مثلا، أي تحويله إلى صيغ مختلفة،فقل في مضارعه :«يقوم» ثم قل في مصدره :«قياما»، و قل في أمره :«قم»، وفي اسم الفاعل منه:«قائم».

فالمصدر إذن هو الذي يجيئ ثالثاً في تصريف الفعل، وهذا إنما هو بحسب ما جرى فى العرف من: تقديم الماضي، و تأخير المضارع، والتثليث بالمصدر.

و ليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو ، وإنما المراد بيانه من حيث أنه ينصب مفعولا مطلقا، والمفعول المطلق هو:«المصدر الفضلة المؤكد لعامله

، أو المبين لنوعه، أو عدده» ، وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر و نحوه ، خلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا، كالمفعول به ، والمفعول فيه، والمفعول معه ، والمفعول له.

و قولنا : «المؤكد لعامله - إلخ . يفيد أن المفعول المطلق ثلاثة أنواع :

الأول : المؤكد لعامله ، نحو قوله تعالى : ﴿ورتل القران ترتيلا ﴾ ، ونحو قولك : «قمت قياماً»، و «فرحت جذلا».

و الثاني: المبين لنوع عامله ، بأن دل على هيئة صورة الفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر﴾ ، و نحو قولك :«جلست أمام معلمي جلوس المتعلم».

و الثالث : المبين لعدد العامل ؛ بأن دل على مرات صدور الفعل ، نحو قوله تعالى: ﴿فدكتا دكة واحدة﴾ و نحو قولك : «ضربت زيدا ضربتين» ، ونحو : «ضربته ثلاث ضربات».

و العامل في المصدر إما مصدر مثله ، نحو : «عجبت من ضربك زيدًا ضربًا شديدًا»، وإما فعل،

نحو:«ضربت زيدا ضربا» ، و إما وصف ، نحو:«أنا ضارب زيدا ضربا».

(أنواع المفعول المطلق)

فَإِنْ يُوَافق فعَلَهُ الَّذِي جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيَا يُرَى

أَوْ وَافَقَ المعنى فَقَط وَقَدْ رُوى بِغَيْرِ لفظ الْفِعْلِ فَهُوَ مَعْنَوى

فقم قياما مِن قَبيلِ الْأَوَّلِ وَقمْ وقُوفا مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي

ينقسم المصدر الذي ينصب مفعولا مطلقا إلى قسمين :

القسم الأول : لفظى ، وهو ما يوافق فعله الناصب له فى لفظه ، بأن يكون مشتملا على حروفه، وفى معناه أيضا بأن يكون المعنى المراد من الفعل هو المعنى المراد من المصدر، و ذلك نحو « قم قياما» ، و«قعدت قعودا»، و«ضربته ضربا» .

و القسم الثاني : معنوي، وهو ما يوافق فعله الناصب له في معناه فقط دون لفظه، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل ، و ذلك نحو: «قم وقوفا» ، و«فرحت جذلا» ، و «ضربته لكما».

وهذا التقسيم إنما يتمشى على ما ذهب إليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المذكور معه، وأما على ما ذهب إليه غيره من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه ، فيكون المصدر لفظيا أبدا؛لأن فعله لا يكون إلا من لفظه.

{باب الظرف}

هو اسم وقت أو مكان انتصبُ كُلِّ عَلَى تَقْدِيرِ فِي عِندَ الْعَرَب

إذا أتى ظرف المكان مبهما وَمُطْلَقًا فِي غَيره فَلْيُعلما

الظرف في اللغة :«الوعاء»،وفي اصطلاح النحاة «اسم الزمان أو المكان المنصوب بتقدير:(في)». وهو المسمى عند البصريين «ظرف الزمان» و«ظرف المكان»؛ لوقوع الفعل فيه، ويسميه الكوفيون مفعولا فيه، ومحلا، وصفة .

فخرج بقولنا:«المنصوب» المرفوع والمخفوض وقولنا:«بتقدير في»، أي بتقدير معنى «في»، وهي

الظرفية، فخرج ما نصب لا بتقدير معناها، بأن كان على تقدير:«الباء» نحو:«تمرون الديار»، أي: بالديار، أو على تقدير:«من» ، كالتمييز ، نحو:«طبت نفسا» ، أو نصب لا بتقدير حرف أصلا ، نحو:«يوما» من قوله تعالى : ﴿يخافون يوما﴾؛ فإنه مفعول به.

و محل نصبه على الظرفية إذا أتى ظرف المكان مبهما؛ بأن دل على مكان غير معين كـ«أمام» ، و«خلف» ، و «وراء»، إلى آخر الأمثلة الآتية في اسم المكان.

و احترز بذلك عما إذا كان ظرف المكان مختصا بأن دل على مكان معين ، نحو:«مسجد» ،و «دار» ، ونحو ذلك ، فإنه لا ينصب على الظرفية إلا على سبيل التوسع.

و أما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما ، كما أشار إليه بقوله :«مطلقا في غيره»، فلا فرق بين ان يكون:

١- مبهما.

٢- أو مختصا.

فالأول هو : ما دل على زمان غير معين، نحو: «لحظة» ، و«حين».

و ضابطه :«كل ما لا يصلح جوابا لـ«متى»، و لا لـ«كم».

و الثانى ، مادل على زمان معين،كـ«يوم»، و «يومين».

و ضابطه:«كل ما صلح جوابا لـ«متى» ، أو «كم».

(الناصب للظرف)

والنصبُ بِالِفعلِ الذِي به جرَى   كسرت ميلا واعْتَكَفت أشهرا

لما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج إلى بيان ما انتصب به، فذكر ان النصب للظرف مكانياً أو زمانياً يكون بالفعل الذى جرى فيه ، أي بالحدث الذي وقع فى الظرف ، فإذا قلت لأحد : «جلست أمامك»، فـ«الجلوس» -و هو الحدث- هو الذى وقع أمامك، و كذلك إذا قلت : «أنا جالس أمامك» ، أو «كان جلوسي أمامك»، فـ «جالس»، صفة تدل على الحدث بدلالة التضمين ؛ لأن معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، و «جلوس»: مصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة؛ لأن كل معناه هو الحدث.

و مثل الناظم للمكاني بقوله : «سرت ميلا»، والزماني بقوله :«اعتكفت أشهرا» .

(أمثلة لظرف الزمان)

أو ليلة أَوْ يَومَا اوْ سِنِينَا أَوْ مدَّةً أَوْ جمعَةً أَو حِينَا

أو قم صباحاً أَوْ مَسَاءً أَو سَحر أَوْ غدوة أو بكرة إلى السفر

أَوْ لَيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الْأَحد أَوْ صمْ غدا أَوْ سرمَدا أَوِ الأَبَد

ذكر في هذه الأبيات أربعة عشر لفظا من الألفاظ الدالة على الزمان :

الأول: «الليلة»، و هي : من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ، تقول: « اعتكفت ليلة»، أو«اعتكفت الليلة» ، أو اعتكفت ليلة الخميس».

و الثاني: «اليوم»،وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، تقول:«صمت اليوم» ، أو«صمت يوما»، أو«صمت يوم الاثنين».

و الثالث: «سنينا» جمع «سنة»، تقول :«طلبت العلم سنينا».

و الرابع : «مدة»، و هي القطعة من الزمان ، تقول :«اجتهدت مدة».

و الخامس : «جمعة» ، وهي الأسبوع ، تقول : « اعتكفت بالمسجد الحرام جمعة».

و السادس: «حينا» ، و هو اسم لزمان مبهم غير معلوم الابتداء والانتهاء ، تقول: «صاحبت محمدا حيناً من الدهر».

و السابع : «صباحا» ، و هو اسم للوقت الذي يبتدئ من أول نصف الليل الثاني إلى الزوال ، تقول :«سافرت صباحا».

و الثامن : «مساء» ، و هو اسم للوقت الذي يبتدئ من الزوال إلى نصف الليل ، تقول :«سأزورك سأزورك مساء».

و التاسع : «سحرا» ، و هو آخر الليل قبيل الفجر ، تقول :«استغفرت الله سحرا» - بالتنوين إذا لم ترد سحر يوم معين - و «سحر يوم كذا» ، إذا أردت به سحر يوم معين.

و العاشر : «غدوة» ، و هي الوقت ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس ، تقول :«سأزورك غدوة»- بالتنوين إذا لم ترد به غدوة يوم معين- و بلا تنوين إذا أردت غدوة يوم معين، نحو:«سازورك غدوة يوم الأحد».

و الحادي عشر :«بكرة» ، و هي أول النهار ، تقول : «قم إلى السفر بكرة».

و الثاني عشر:«غدا»، و هو اسم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه ، تقول :«صم غدا».

و الثالث عشر :«سرمدا»، و هو الزمان المستقبل الذى لا نهاية له ، تقول :«صم سرمدًا».

و الرابع عشر :«أبدا»، و هو مرادف للسرمد ، وكذا «الأمد» ، تقول :«لا أصحب الأشرار أبداً» ، و« لا أقترف الشر أمدا» .

(أمثلة لظرف المكان)

وَاسْمُ المَكَان نحو سِر أَمَامَهُ أَو خَلْفَهُ وَرَاءَة قدامه

يَمينَهُ شِمَالَهُ تِلْقَاءَه أَوْ فَوْقَهُ أَو تَحتَهُ إِزَاءَهُ

أَوْ مَعه أَوْ حِذَاءَهُ أَوْ عنْدهُ أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ

هناك ثمَّ فَرْسَخا بَرِيدا وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا

تم ذكر فى هذه الأبيات من الألفاظ الدالة على المكان عشرين لفظاً :

الأول:«أمام»، بفتح الهمزة ، مرادف لـ «قدام» وسيأتى ، تقول :«اجلس أمام استاذك ، ولا تسر أمامه».

و الثاني :«خلف» - بفتح الخاء المعجمة- ضد «أمام» ، تقول:«سر خلف أبيك».

و الثالث :«وراء»-بالمد- مرادف لـ «خلف » ، تقول :«سر وراء أبيك».

و الرابع:«قدام»- بضم القاف وتشديد الدال المهملة- ضد «خلف» ، تقول: سار محمد قدام زيد».

و الخامس :«يمين» - ضد «شمال» ، تقول : «سر يمين الطريق» .

و السادس:«شمال»-بكسر الشين-ضد «يمين» ، تقول :«تسير العربات شمال الطريق».

و السابع :«تلقاء» ، أى :«مقابل» ، تقول : «اجعل القبلة تلقاء وجهك».

و الثامن : «فوق» ، وهو المكان العالى، تقول :«الخطيب فوق المنبر» .

و التاسع :«تحت»، و هو ضد «فوق»، تقول:«الهرة تحت المائدة».

و العاشر :«إزاء»-بكسر الهمزة الأولى مع المد- وهو بمعنى تلقاء ، تقول :«دارنا إزاء النيل» ، أي: مقابله .

و الحادي عشر:«مع»،وهو اسم لمكان الاجتماع ، تقول : «طلبت العلم مع محمد» .

والثاني عشر:«حذاء»-بالمد- أي : قريبا ، تقول : «وقفت حذاء أخيك»، أي : قريبا منه .

و الثالث عشر: «عند»، و هو اسم لما قرب من المكان ، تقول : «زيد عند الدار».

و الرابع عشره: «دون»، و هو اسم للمكان الأسفل ، تقول :«جلست دون زيد».

و الخامس عشر :«قبل»، و هو اسم للمكان المتقدم ، تقول :«دخلت قبل خالد».

و السادس عشر :«بعد» ، وهو اسم للمكان المتأخر، تقول:«قمت بعد زيد» .

و السابع عشر:«هناك» ، وهو اسم إشارة للمكان البعيد ، تقول :«درس محمد هناك عاماً».

و الثامن عشر :«فرسخا» ، وهو اثنا عشر ألف خطوة ، تقول :«سرت فرسخا» .

و التاسع عشر:«بريدا»، و هو أربعة فراسخ ، تقول :«سافرت بريداً».

و العشرون :«هنا»، و هو اسم للمكان القريب ، تقول :«لم أجد هنا عالماً بالعربية» .

و أشار بقوله :«قف موقفا سعيدا» إلى أنه تأتي أسماء الزمان والمكان من الفعل الثلاثي على وزن : «مفعل»، بكسر العين، إذا كان:

-معتل الفاء، كما في قولك:« وقف يقف موقفا»

- أجوفا ، كما في :«باع يبيع مبيعًا».

-صحيح الآخر و عين مضارعه مكسورة، كما في « ضرب يضرب مضربا»

و تأتي على وزن « مفعل»، بفتح العين إذا كان:

١-معتل اللام ، كما في:« رمى، يرمي، مرمى».

٢-معتل الفاء ، كما في:«وفى، يفي، موفى»

٣-صحيح الآخر، وعين مضارعه مضمومة ، كما في:«أكل ، يأكل، مأكلا»، أو مفتوحة، كما في:«شرب، يشرب، مشربا».

و يأتي من غير الثلاثي، كاسم المفعول، على وزن :

«مفعل»، بضم الميم، و فتح العين، كما في:«أكرم، يكرم، مكرم».

{باب الحال}

الحال وصف ذُو انْتِصَابِ آتِي مُفسرا لمبهم الهيئاتِ

الحال في اللغة:«ما عليه الشخص من خير أو شر » ، وهو فى الاصطلاح : عبارة عن «الوصف ، المنصوب، المفسر لما انبهم من الهيئات».

و قولنا : «الوصف» يشمل الصريح ، مثل : «ضاحكا» فى قولك :«جاء زيد ضاحكا»، ويشمل المؤول بالصريح، مثل :«يضحك» فى قولك :«جاء زيد يضحك»؛ فإنه في تأويل قولك : «ضاحكا»، و كذلك قولك :«جاء زيد معه أبوه»؛ فإنه في تأويل قولك :«مصاحباً لأبيه».

و قولنا:«المنصوب» خرج به المرفوع والمجرور ، وإنما كان منصوبا ؛ لأنه فضلة ، والنصب إعراب الفضلات، والمراد بالفضلة ما ليس جزءاً من الكلام ؛ فخرج به الخبر، نحو قولك :«زيد ضاحك»؛ فإن الحال، وإن كان مصدرا مبينا للهيئة، فهو عمدة لا فضلة.

و قولنا :«المفسر لما انبهم من الهيئات» أى : المفسر لما خفي واستتر من صفات ذوى العقل أو غيرهم، سواء أكانت :

- محسوسة.
- أو غير محسوسة.

فالمحسوسة ، نحو :«جاء زيد راكبا».

و غير المحسوسة ، نحو:«تكلم زيد صادقا».

و المعنى أن الحال إنما جئ به لتبيين حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه.

ثم إن الحال قد يكون:

-بيانا لصفة الفاعل، نحو: «جاء عبدالله راكبا».

- أو بيانا لصفة المفعول به ، نحو :«ركبت الفرس مسرجا».

-و قد يكون محتملا للأمرين جميعا ، نحو:«لقيت زيداً ماشيا».

كما أنه يجيئ من الخبر ، نحو:«أنت أخي ناصرا»

و قد يجيئ من المجرور بحرف الجر ، نحو : «مررت بزيد راكبا».

وقد يجيئ من المجرور بالإضافة ، نحو قوله تعالى :﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾ فـ «حنيفا» : حال من «إبراهيم»،و«إبراهيم» : مجرور بالإضافة .

وهذا القيد-أعني:«المفسر لما انبهم من الهيئات » - مخرج للتمييز المشتق، نحو:«لله دره فارساً»، إذا لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل لبيان المتعجب منه، ومخرج أيضا نعت النكرة المنصوب ، نحو:« رأيت رجلا راكبا»؛ لأن «راكبا» مذكور لتخصيص المفعول.

(شروط الحال)

و إنما يؤتى بِهِ مُنكَرًا وَ غالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّراً
كَجَاءَ زَيْد راكبا ملفوفا وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتُوفًا
وقد يجيئ في الكَلامِ أولَا وَقَد يجيئ جَامِدًا مؤولا

يجب في الحال أن يكون نكرة، ولا يجوز أن يكون معرفة ، و ما جاء معرفة في الظاهر فهو مؤول بالنكرة، نحو:«جاء زيد وحده» ، فإن«وحده» حال من «زيد»، و هو معرفة بالإضافة إلى الضمير، ولكنه في تأويل نكرة، وهي قولك :«منفردا»،و نحو قولهم «أرسلها العراك» ، أي : معتركة ، و«جاءوا الأول فالأول» ، أي مرتبين.

و إنما أتي به منكراً لأن المقصود بيان الهيئة، و ذلك حاصل بلفظ النكرة ، فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة، والخروج عن الأصل لغير غرض .

و الغالب في الحال أن يجيئ مؤخراً بعد تمام الكلام ، أى : بعد أن يأخذ الفعل فاعله، والمبتدأ خبره، وإنما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرا ؛ لأنه

فضلة، وشأن الفضلات التأخر، وذلك كقولك :«جاء زيد راكبا ملفوفاً»، و«قد ضربت عبده مكتوفا» .

و قد يجيئ الحال مقدما على جميع أجزاء الكلام على خلاف الغالب، كما في قولك:«كيف جاء زيد؟» فـ«كيف»: حال من «زيد».

و تقديم الحال هنا واجب ؛ لأن «كيف» لها الصدارة لتضمنها الاستفهام .

و الغالب أن يكون الحال «مشتقا منتقلاً» ، و يغلب مجيئه مشتقا لأنها وصف لصاحبها، و لا يكون الوصف إلا مشتقاً ، فإن جاء جامداً أوول بمشتق ، فكذلك ما دل على معنى الوصف وقام مقامه، وهو الحال، لا يكون إلا مشتقا أو فى تأويل المشتق.

فقد يجئ الحال فى الكلام على خلاف الغالب جامداً لفظا مؤولا معنى ، كما في قوله تعالى : ﴿فانفروا ثبات﴾، أي: متفرقين .

و معنى «الانتقال» : ألا تكون ملازمة للمتصف به، نحو:«جاء زيد راكبا»، فـ«راكبا»: وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجي ماشيا .

و قد تجيئ الحال «غير منتقلة»، أي : وصفا لازما، نحو:«دعوت الله سميعاً»، و «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها» ، وقول الشاعر:

«فجاءت به سبط العظام»

فـ«سميعا»، و«أطول»، و«سبط»: أحوال ، و هي أوصاف لازمة غير منتقلة .

(شروط صاحب الحال)

وَصَاحِبُ الحالِ الَّذِي تَقَررا   معرفُ وَقَدْ يجي منكرا

و يشترط في صاحب الحال الذي تقرر فيما تقدم، أن يكون معرفة حقيقة ، كما في الأمثلة السابقة. أو حكما، بأن كان نكرة مؤخرة عن الحال، كما في قوله :

لمية موحشا طلل   يلوح   كأنه خلل

فـ «موحشا»: حال من «طلل» ، و«طلل» نكرة، وسوغ مجيئ الحال منه تقدمها عليه.

أو كان نكرة مخصصة بوصف ، كما في قوله تعالى: ﴿و لماجاء هم كتاب من عند الله مصدقا﴾، بنصب «مصدقا»، كما قرئ به؛ فـ«مصدقا» : حال من «كتاب» ، و «كتاب» نكرة، وسوغ مجيئ الحال منه تخصصه بوصفه «من عند الله» .

أو كان نكرة مخصصة بمعمول ، كما في قولك : «عجبت من ضرب الخيل شديدا»، فـ«شديدا» : حال من «ضرب» ، و «ضرب» نكرة مخصصة بمعمولها ، وهو «الخيل».

أو كان نكرة مفيدة للعموم؛ بأن وقعت بعد النفي، كما في قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾، فجملة:«لها منذرون» : حال من «قرية» ، لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفي.

أو شبه النفي، وهو النهي ، كما في قولك:«لا يبغ شخص على آخر مستسهلا» .

و هذا كله إنما هو باعتبار الغالب.

و قد يجى صاحب الحال منكراً حقيقة ، بأن كان نكرة ليست في معنى المعرفة ، كما في قولك : «صلى رسول الله ﷺ جالسا ، و صلى و راءه رجال قياماً» ، ولا يقاس عليه.

{باب التمييز}

تَعرِيفُهُ اسْم ذو انتصاب فَسَّرَا لِنَسْبَةٍ أَوْ ذَاتَ جنسٍ قَدَّرَا
كانصب زَيْدُ عرَقًا وَقَدْ عَلَا قَدْرًا وَلكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنزلا
و كاشتريت أربعًا نعَاجَا أَوِ اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رِطل ساجا
أَوْ بعْتُهُ مَكِيلَة أرزا أَوْ قَدَرَ بَاعٍ أَو ذِرَاعٍ خَزَا

للتميز في اللغة معنيان ؛ فالأول: التفسير مطلقا، تقول: « مزت كذا»، تريد أنك فسرته ، والثاني فصل الشئ عن غيره ، تقول :«ميزت القوم» ، تريد أنك فصلت بعضهم عن بعض، قال الله تعالى: ﴿وامتازوا اليوم أيها المجرمون﴾، أى: انفصلوا من المؤمنين .

و التمييز في اصطلاح النحاة عبارة عن:« الاسم ، الصريح ، المنصوب ، المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب» .

فخرج يقولنا : « الاسم» الفعل والحرف ، فلا يكون التمييز فعلا ولا حرفا، وقولنا :«الصريح» ، مخرج للاسم المؤول، فإن التمييز لا يكون: جملة، ولا ظرفا ، بخلاف الحال كما سبق بيانه .

و قولنا : « المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب» يشير إلى أن التمييز على نوعين:

الأول : تمييز الذات.

و الثانى : تمييز النسبة.

أما تمييز الذات - ويسمى أيضا تمييز المفرد - فضابطه :«ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مجمل الحقيقة.

و يكون ذلك بعد العدد ، نحو قوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾ ، ونحو قول الناظم:«اشتريت أربعًا نعاجا».

أو بعد المقادير من الموزونات ،نحو :«اشتريت ألف رطل ساجا» ، أو المكيلات، نحو:«بعثه مكيلة أرزا» ، أو المساحات ، نحو :«بعته قدر باع أو ذراع خزا».

و علم من ذلك أن العدد ليس من جملة المقادير، وهو قول المحققين ؛ لأنه ليس المراد به المقدار، وإنما المراد به الحقيقة، فإذا قلت :«عندى عشرون رجلا»، فالمراد :«عندي نفس الرجال» ، لا مقدارهم ؛ ولذلك لا يصح أن تقول :«عندى مقدار عشرين رجلا» ، إلا على معنى آخر بخلاف المقادير، فإذا قلت : « عندى رطل زيت»، فالمراد : عندي مقدار الرطل لا حقيقته. ولذلك يصح ان تقول :«عندى مقدار رطل زيتا» .

وأما تمييز النسبة - ويسمى أيضا تمييز الجملة - فضابطه:«ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه»، و هو ضربان الأول :

١- محول.

٢- غير محول.

فأما المحول فهو على ثلاثة أنواع :

النوع الأول: المحول عن الفاعل، كما في قولك : «انصب زيد عرقاً» ، فإن الأصل فيه : «انصب عرق زيد» ، فحول الإسناد عن المضاف ، وهو«عرق» ، إلى المضاف إليه ، وهو «زيد»، و أتي بالمضاف تمييزا ، وكما في قولك :«قد علا زيد قدرا» ، فإن الأصل :(قد علا قدر زيد»، فحول الإسناد، كما تقدم.

و النوع الثاني : المحول عن المفعول، كما في قوله تعالى : ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ ، فإن الأصل، والله أعلم ، و فجرنا عيون الأرض ، ففعل فيه مثل ما سبق.

والنوع الثالث : المحول عن المبتدأ ، كما في قوله تعالى: ﴿أنا أكثر منك مالا﴾ ، فأصله:«مالي أكثر من مالك»، فحذف المضاف ، وهو «مال» ، و أقيم

المضاف إليه - وهو الضمير الذي هو ياء المتكلم - مقامه، فارتفع ارتفاعه وانفصل ، ثم أتى بالمضاف المحذوف فجعل تمييزاً ، فصار كما ترى، وكما في قولك :«أنت أعلى منزلا»، فإن الأصل ،«منزلك أعلى»، ففعل فيه مثل ما سبق .

وأما غير المحول فنحو:«امتلأ الحوض ماء ، أو «لله دره فارسا» ، و«أكرم به أبا».

(شروط التمييز)

وواجب التمييز أَنْ يُنكَرَا وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤخَرَا

يجب أن يكون التمييز نكرة - على مذهب البصريين، فلا يجوز أن يكون معرفة ، خلافا الكوفيين ، ولا حجة لهم في قول الشاعر:

« وطبت النفس يا قيس عن عمرو »

فإن قوله : النفس ، تمييز، وليست (ال) هذه (ال) المعرفة حتى يلزم منه مجيئ التمييز معرفة ، بل هي زائدة لا تفيد مادخلت عليه تعريفا ، فهو نكرة .

و لا يجوز فى التمييز أن يتقدم على عامله ، بل لا يجيئ إلا بعد تمام الكلام ، أي بعد استيفاء الفعل فاعله، والمبتدأ خبره .

{باب الاستثناء}

(تعريف الاستغناء ، وحكم المستثنى بإلا)

أخرجُ بِهِ مِنَ الكَلامِ مَا خَرَجَ   مِنْ حكمهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ اندرج

وَلَفظ الاسْتِثنَا الَّذِي   قَدْ حَوَى   إِلَّا وَغَيْرُ   وَسِوىَ   سُوى   سَوَا

خَلَا عَدَا حَاشَا فَمَعَ إِلَّا انصبِ   مَا أَخْرَجَتْ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجَبِ

كَقَامَ كُلَّ الْقَوْمِ   إِلَّا وَاحِدًا   وَقَدْ رَأَيْتُ   الْقَوْمَ   إِلَّا خَالِدًا

وَإِن يَكُن مِن ذِي تمامِ   انتَفى   فَأَبْدلَنْ   وَالنَّصْبُ   فِيهِ ضُعَفَا

هَذَا إِذَا اسْتَثْنيْتَهُ   مِنْ جِنسَهِ   وَمَا سِوَاهُ   حكْمهُ   بِعَكْسِهِ

كَلَنْ يَقُومَ الْقَوْمُ   إِلَّا جَعْفَرُ   وَالنَّصْبُ   فِي إِلَّا   بَعِيرًا أكثر

وإن يكن من ناقص   فَإِلا   قَدْ أَلْغَيْتَ   وَالْعَامِلُ   اسْتَقَلا

كَلَّمْ يَقمْ إِلَّا أَبُوكَ   أَوَ لا   أَرَى   إِلا   أَخَاكَ   مُقْبلَا

الاستثناء لغة :«مطلق الإخراج»، واصطلاحاً : «عبارة عن الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لشئ لولا ذلك الإخراج لكان داخلا فيما قبل الأداة ، و مثاله قولك : « قام التلاميذ إلا زيداً»، فقد أخرجت بقولك :«إلا زيدا» ، أحد التلاميذ ، وهو «زيد» ، ولولا ذلك الإخراج لكان «زيد» داخلا في جملة التلاميذ القائمين.

و المناسب حمله على الاستفهام؛ لأن الكلام في المنصوبات ، من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول.

و المستنى هو :«الاسم الواقع بعده إلا » أو إحدى أخواتها.

و اعلم أن أدوات الاستثناء كثيرة، وقد ذكر منها الناظم ثماني أدوات ، و هي :

١-«إلا»

٢-«غير»

٣-«سوى»

٤-«سوى»

٥-«سواء»

٦-«خلا»

٧-«عدا»

٨-«حاشا»

و هي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول : ما يكون حرفا دائما، وهو «إلا» .

والنوع الثاني : ما يكون اسما دائما، وهو أربعة ، و هى:

١-«سوى» بالقصر وكسر السين.
٢-و «سوى» بالقصر وضم السين.
٣-و«سواء» بالمد وفتح السين.
٤-و «غير».

والنوع الثالث : ما يكون حرفا تارة، ويكون فعلا تارة أخرى، وهو ثلاث أدوات ، وهي :

١- خلا.
٢- وعدا.
٣- وحاشا.

فالمستثنى بـ « إلا » له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى : وجوب النصب على الاستثناء.

و الحالة الثانية : جواز إتباعه لما قبل «إلا» على أنه بدل منه، مع جواز نصبه على الاستثناء.

و الحالة الثالثة : وجوب إجرائه على حسب ما يقتضيه العامل المذكور قبل «إلا».

و بيان ذلك أن الكلام الذي قبل«إلا»:

- إما أن يكون تاما موجبا.
- وإما أن يكون تاما منفيا.
- وإما أن يكون ناقصاً ، ولا يكون حينئذ إلا منفيا.

والمستثنى إما أن يكون:

- متصلا.

-وإما أن يكون منقطعاً .

و معنى كونه «تاماً» : أن يذكر فيه المستنى منه.

و معنى كونه «ناقصا» : ألا يذكر فيه المستثنى منه.

و معنى كونه «موجبا»: ألا يسبقه نفي أو شبهه .

و شبه النفي : النهي ، والاستفهام.

و معنى كونه «منفيا» : أن يسبقه نفي، أو شبهه.

و معنى كون المستنى «متصلا» : ان يكون من جنس المستثنى منه.

و معنى كونه «منقطعا»: ألا يكون من جنسه.

فإن كان الكلام «تاما موجبا» وجب نصب الاسم الواقع بعد «إلا» على الاستثناء، سواء كان : متصلا، أو منقطعا ، نحو قولك :«قام القوم إلا واحدا» ، وقولك :«خرج القوم إلا خالدا»، و قولك:«ما قام القوم إلا حمارا» ، ونحو قوله تعالى : ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس﴾، وقولك :«مررت بالقوم إلا زيدا»، فكل من :«واحداً» ، و«خالدا»، و«حماراً»، و«إبليس» ، و«زيدا» مستثنى من كلام تام موجب ، فوجب نصبه .

وإن كان الكلام تاما منفيا، جاز فيه:

١-الإتباع على البدلية.

٢-أو النصب على الاستثناء.

لكن الإبدال أرجح، إن كان المستثنى«متصلا»، ويضعف النصب على الاستثناء.

و إن كان «منقطعاً»، فالعكس؛ فيترجح النصب، ويضعف الإبدال عند تميم ، وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال تعالى : ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾، أجمعت السبعة على النصب.

فالمتصل كتولك:«لن يقوم القوم إلاجعفر»، بالرفع على الإبدال ، ويجوز:» إلا جعفرا»، بالنصب على الاستثناء، لكن الإبدال أرجح.

و المنقطع كقولك :«لم يقوم القوم إلا بعيرا»، بالنصب على الاستثناء، وهو الأكثر ، و «إلا بعير»، بالرفع على الإبدال عند بني تميم.

و هذا كله إذا لم يتقدم المستنى على المستثنى منه ، وإلا وجب النصب، سواء كان الاستثناء: متصلا، أو منقطعا ، فتقول: «ما قام إلا زيدا القوم»، و«ما فيها إلا حمارًا أحد» ، ولا يجوز الإتباع؛ لأن التابع-ما دام تابعا- لا يتقدم على المتبوع. كما علمت.

و إن كان الكلام ناقصا ، ولا يكون إلا منفيا ، كان

المستثنى على حسب ما قبل «إلا» من العوامل ويسمى الاستثناء حينئذ «مفرغا».

فإن كان العامل يقتضي الرفع على الفاعلية رفعت عليها ، كقولك :«لم يقم إلا أبوك».

وإن كان العامل يقتضى النصب على المفعولية نصبته عليها ، كقولك :«لا أرى إلا أخاك مقبلا».

و إن كان العامل يقتضى الجر بحرف جر جررته به، كقولك :«ما مررت إلا بزيد ».

و حينئذ تكون إلا «ملغاة لفظا» ، وإن كان لها تأثير معنى.

و لا يقع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب إلا إن أفاد ، كقولك :«صمت إلا يوم الجمعة».

(المستثنى بـ«غير» وأخواته،و بـ«عدا» وأخواته)

وَخَفْضُ مُسْتَثْنًى عَلَى الْإِطْلَاقِ   يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ البَواقى
وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَن يَشَا   بَمَا خَلَا وَمَا عَدَا وَمَا حَشا

لما ذكر حكم المستثنى بإلا ذكر حكم المستنى بالبواقى، حيث ذكر أنه لا يمتنع خفض المستثنى بما بقي من أدوات ، لكن هذا على الإطلاق .

أما على التفصيل ؛ فإن المستنى بـ«غير»، و«سوى»- بلغاتها-واجب الخفض ، لأنه مضاف إليه، ويعطى «غير» و«سوى» - بلغاتها - ما يعطاه المستثنى بـ«إلا» من أحكام ، كما سبق تفصيله :

فإن كان الكلام تاماً موجبا نصبتها وجوبا على الاستثناء ، نحو: «قام القوم غير زيد».

و إن كان تاماً منفيا أتبعتها لما قبلها، أونصبتها ، نحو: «ما يزورنى أحد غير الأخيار»، أو«غير الأخيار».

و إن كان ناقصا منفيا أجريتها على حسب العوامل، نحو :«لا تتصل بغير الأخيار»، إلى آخر ما تقدم.

و المستثنى بــ «خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، يجوز لك أن تخفضه، ويجوز لك أن تنصبه .

و السر في ذلك أن هذه الأدوات تستعمل«أفعالا» تارة، وتستعمل «حروفا» تارة أخرى.

فإن قدرتها أفعالا نصبت ما بعدها على أنه مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا.

وإن قدرتها حروفا خفضت ما بعدها على أنه مجرور بها .

تقول :«قام القوم خلا زيد»، بالجر، و«خلا زيدا» بالنصب ، و «عدا زيد» بالجر ، و«عدا زيداً» بالنصب ، و «حاشا زيد» بالجر، و «حاشا زيدا» بالنصب .

و محل هذا التردد فيما إذا لم يتقدم عليهن «ما» المصدرية، فإن تقدمت على واحدة منهن وجب نصب ما بعدها، وسبب ذلك أن «ما» المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، فهن أفعال ألبتة إن سبقتهن، فنحو :«قام القوم ما خلا زيدا»، لا يجوز فيه إلا نصب «زيد». وأما الخفض مع «ما»، بناء على أنها زائدة فشاذ لا يعول عليه.

و لعل الناظم نظر إليه فجعل النصب جائزاً ؛ حيث قال :

والنصب أيضا جائز لمن يشا بما خلا وما عدا وماحشا

و «حشا»: لغة في«حاشا».

{باب «لا» العاملة عمل «إن»}

وحكم لا كحكم إن في العَمَلُ فَانْصِبْ بِهَا مُنكَرا لَهَا اتصَل

مُضَافًا أَوْ مُشابه   المُضافِ كلَا غُلَامٌ   حَاضِرُ مُكَافي

لكن إذا تكررت   أَجْرَيْتَهَا كَذَاكَ فِي الْإعْمَالِ أَوْأَلْغَيْتها

وَعِندَ إفراد اسمها الزمِ البَنَا مُرَكِبًا   أَوْ رَفْعَهُ   مُنونا

كلا أخ وَلا أَب وانصب   أَبَا   أَيْضًا وَإنْ تَرفَع أَخَالَا تَنصبَا

وحيث عرفت اسمها أو فصلا فارفع و نون و التزم تكرار لا

كلا علي حاضر   و لا عمر و لا لنا عبد   و لا ما يدخر

اعلم أن «لا» النافية للجنس تعمل عمل «إن»، فتنصب الاسم لفظا أو محلا، وترفع الخبر. وهي لا تعمل هذا العمل وجوبًا إلا بأربعة شروط :

١-أن يكون اسمها نكرة .

٢-أن يكون اسمها متصلا بها : أى غير مفصول منها ولو بالخبر.

٣-أن يكون خبرها نكرة أيضا.

٤-ألا تتكرر «لا» .

ثم اعلم أن اسم «لا» على ثلاثة أنواع :

الأول: المفرد .

و الثاني: المضاف إلى نكرة .

و الثالث : الشبيه بالمضاف .

أما المفرد في «هذا الباب» ، و في «باب المنادى» ، فهو :«ما؛ ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف» ؛ فيدخل فيه المثنى، وجمع التكسير، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

و حكمه :«البناء على ما ينصب به».

فإذا كان نصبه بالفتحة بني على الفتح ، نحو: «لاغلام حاضر».

و إن كان نصبه بالياء بني على الياء ، نحو: «لاغلامين حاضران ».

و إن كان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة بني

على الكسر ، نحو:«لا مهملات فى دارنا».

و أما المضاف فينصب بالفتحة الظاهرة - بلا تنوين - أو بما ناب عنها ، نحو : «لا قائم ليل مذموم» .

و أما الشبيه بالضاف وهو:«ما تعلق به شئ من تمام معناه»، فمثل المضاف في الحكم : أي ينصب بالفتحة الظاهرة، لكن مع التنوين ، نحو :«لا قبيحا فعله مذموم»، و «لا طالعا جبلا موجود» ، و« لا خيرا من زيد حاضر» ، و«لا ثلاثة وثلاثين هناك».

فإذا تكررت «لا» لم يجب إعمالها، بل يجوز إعمالها إذا استوفت بقية الشروط ، ويجوز إهمالها ؟

فتقول على الإعمال :«لا رجل في الدار ولا امرأة» ، بفتح «رجلَ»، و«امرأةَ» ، و تقول على الإهمال :«لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ»، برفع «رجل»، و«امرأة».

و قد علمت مما سبق أن اسم «لا» إذا كان مفردًا يلزم البناء على ما ينصب به، وعلة بنائه عند الإفراد تركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر، كما أشار إليه الناظم بقوله:«و عند إفراد اسمها الزم البناء مركبا» ، و هذا تعليل سيبويه والجمهور، وقيل: علة بنائه في الحالة المذكورة تضمنه معنى«من الاستغراقية»، بدليل ظهورها فى قوله :

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

و لا يخفى أن قول الناظم :«و عند إفراد اسمها.... الخ» شامل لحالتي التكرار وعدمه.

فتقول عند عدم التكرار : «لارجل في الدار» ، ببناء «رجل» فقط.

و تقول عند التكرار على الإعمال: «لا أخَ ولا أبَ في الدار» بفتح ،«أخ»، و «أب» ، بلا تنوين.

أو تقول على الإهمال :«لا أخٌ ولا أبٌ في الدار»، برفع كل من «أب» ، و«أخ»، مع التنوين.

و يجوز أن تنصب «أبا» أيضا إذا بنيت «أخ»، فتقول :«لا أخَ ولا أبا»، فيكون «أبا» حينئذ معطوفا على محل «أخ».

أما إذا رفعت «أخ»، فلا تنصب «أب»، كما ذكره الناظم بقوله :

«وإن ترفع أخا لا تنصبا»؛ فيمتنع أن تقول :«لا أخٌ ولا أبا»؛ لأنه لا وجه للنصب حينئذ.

و يجوز بناء «أخ»، ورفع «أب»: منوناً، وعكسه ، فيجوز أن تقول :«لا أخَ ولا أبٌ»، و «لا أخٌ ولا أبَ».

فتلخص أن الأوجه الستة : واحد ممتنع ، وهو رفع الأول ونصب الثانى ، والخمسة الباقية جائزة .

وإذا كان اسم «لا»، معرفة وجب إلغاء «لا» وتكرارها ، نحو:«لا علي حاضر ولا عمر» ، وإذا فصل بين «لا» واسمها فاصل ما وجب كذلك إلغاؤها وتكرارها ، نحو:«لا لنا عبد ولا ما يدخر» ، ونحو قوله تعالى : ﴿لا فيها غول ولاهم عنها ينزفون﴾.

{باب النداء}

خَمْسٌ تُنَادَى وَهْي مُفْرَد عَلَم　　وَمُفْرَد مُنكر　قَصْداً يُؤم

و مفرد　منكر　سواهُ　كَذَا المَضَافُ وَالَّذِي ضاهَاهُ

النداء هو :«طلب الإقبال بـ«يا»، أو إحدى أخواتها . وتعبير الأصل بـ(المنادى) أولى من تعبير الناظم بـ(النداء) ؛ لأن المقصود إنما هو المنادى ، كما يصرح به قوله :«خمس تنادى».

والمنادى لغة هو:«المطلوب إقباله مطلقا»، واصطلاحًا هو:«المطلوب إقباله بـ«يا» أو إحدى أخواتها».

و أخوات «يا» هى :

«الهمزة» ، نحو:«أ محمد أقبل».

و«أي»، نحو:«أي بني أقم الصلاة»، و«أيا»، نحو قول الشاعر:

أيا شجر الخابور مالك مورقا   كأنك لم تجزع على ابن طريف

و «هيا»، نحو:«هيا زيد تعلم».

ثم المنادى على خمسة أنواع :

الأول :«المفرد العلم»، وقد مضى تعريف المفرد فى باب «لا» ، و مثاله :«يا محمد»، و «يا فاطمة» و«يا محمدان»، و «يا فاطمتان»،و«يا محمدون»، و «يا فاطمات».

و الثانى :«النكرة المقصودة»، و هي : التي يقصد بها واحد معين مما يصح إطلاق لفظها عليه ، نحو: «يا مسلم»، تريد واحداً بعينه.

و الثالث: النكرة غير المقصودة ، وهي :«التي يقصد بها واحد غير معين» ، نحو قول الواعظ :« يا غافلا تنبه» ، فإنه لا يريد واحدًا معيناً ، بل يريد كل من يطلق عليه لفظ «غافل».

و الرابع : المضاف ، نحو:«يا باغي الخير أقبل».

و الخامس : الشبيه بالمضاف ، وهو :«ما اتصل به شيئ من تمام معناه» ، سواء أ كان هذا المتصل به مرفوعاً به، نحو:«يا حميدا فعله» ، ام كان منصوبا ، نحو:«يا حافظاً علمه» ، أم كان مجرورا بحرف جر متعلق به، نحو : «يا محباً للخير».

(حكم المنادى)

فالأولان فيهما البنا لَزِمْ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعَ كُل قَدْ عُلم
من غير تنوين على الإطلاق وَالنَّصْبُ في الثلاثة البواقي
كيا على يا غلام بى انْطَلِقَ يَا غافَلا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِق
يَا كَاشِفَ الْبَلوَى وَيَاأَهْلَ الثنا وَيا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطَفْ بنا

فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة، فـ«يبنى كل منهما على ما يرفع بها».

فإن كان يرفع بالضمة فإنه يبنى على الضمة ، نحو: «يا عليُ»، و«يا فاطمةُ»، و «ياغلامُ»، و«يا فاطماتُ».

و إن كان يرفع بالألف نيابة عن الضمة - و ذلك المثنى - فإنه يبنى على الألف ، نحو:«يا محمدان» و «يا فاطمتان».

و إن كان يرفع بالواو نيابة عن الضمة - و ذلك جمع المذكر السالم - فإنه يبنى على الواو ، نحو :
«يا محمدون» .

و إن كان نكرة غير مقصودة، أو مضافاً ، أو شبيها بالمضاف،فإنه ينصب بالفتحة أو ماناب عنها، نحو :
«يا غافلا عن ذكر ربه أفق»، و«يا كاشف البلوى»، و«يا أهل الثناء»، و «يا لطيفاً بالعباد الطف بنا» .

{باب المفعول لأجله}

و المصدر انصِبْ إنْ أَتَى بَيَانَا لِعِلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا
وشرطه اتحاده مَع عَامِله فيما له من وقته وفاعله
كقم لزيد اتقاء شره واقصد عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بره

المفعول لأجله - ويسمى المفعول من أجله ، والمفعول له- هو في اصطلاح النحاة عبارة عن:
«المصدر القلبي المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديرا».

فخرج غير المصدر، فلا يجوز:«جئتك السمنَ» بالنصب ، لأنه اسم عين لا مصدر.

و خرج غير القلبى ، فلا يجوز:«جئتك قراءةً للعلم»؛ لأن «القراءة» من أعمال اللسان ، ولا:«قتلا للكافر»؛ لأن «القتل» من أفعال اليد.

و خرج بـ «المعلل لحدث» بقية المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها.

و خرج بـ «شاركه في الزمان»، مالم يشاركه فيه؛
فلا يجوز:«تأهبت اليوم السفر غدا»؛ لأن «التأهب» زمنه غير زمن السفر.

و خرج بـ«الفاعل»، مالم يشاركه فيه، فلا يجوز: «جئتك محبتك إياى»؛ لأن فاعل المجيئ المتكلم، وفاعل المحبة المخاطب.

و قولنا:«ولو تقديرا»؛ لإدخال «خوفا» من قوله تعالى : ﴿يريكم البرق خوفا وطمعا﴾؛ فإنه في تقدير:
«يجعلكم ترون البرق خوفا و طمعا»؛ فالمفعول لأجله، وهو «خوفا» اشترك مع عامل، و هو«ترون» فى فاعله .

فعلم أنه يشترط فى الاسم الذى يقع مفعولا لأجله خمسة أمور:

١-أن يكون مصدرا.

٢-أن يكون قلبيا، ومعنى كونه «قلبيا»: ألا يكون دالا على عمل من أعمال الجوارح، كاليد واللسان .

٣-أن يكون علة لما قبله.

٤-أن يكون متحدا مع عامله فى الوقت.

٥-أن يكون متحدا مع عامله فى الفاعل.

و مثال الاسم المستجمع لهذه الشروط:«اتقاء»، و «ابتغاء» في قولك : «قم لزيد اتقاء شره و اقصد عليا ابتغاء بره».

و كل اسم استوفى هذه الشروط يجوز فيه أمران :

١- النصب.
٢-الجر بحرف من حروف الجر الدالة على التعليل كاللام .

و اعلم ان للاسم الذي يقع مفعولا لأجلة ثلاث حالات :

الأولى: أن يكون مقترنا بـ«ال».

و الثانية: أن يكون مضافا.

و الثالثة : أن يكون مجردا من «ال»، و من الإضافة.

و في جميع هذه الأحوال يجوز فيه:

١-النصب.
٢-الجر بحرف جر دال على التعليل.

إلا أنه قد:
- يترجح أحد الوجهين.
- وقد يستويان فى الجواز.

فإن كان مقترنا بـ«ال»، فالأكثر فيه الجر، نحو :«ضربت ابنى للتأديب» .

و إن كان «مضافا»، جاز جوازاً متساويا: الجر، والنصب ، نحو:«زرتك محبة أدبك»، أو«لمحبة أدبك».

و إن كان مجردا من «أل»، و من «الإضافة»
فالأكثر فيه النصب ، نحو:«قمت إجلالا للمعلم».

{باب المفعول معه}

تعريفه اسم بَعْدَ واو فَسرًا مَنْ كَانَ مَعهُ فَعل غَيْرِه جَرَى
فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحب أَو شِبْهِ فَعَلَ كَاسْتَوَى الْمَا وَ الْخَشبْ
و الأمير قادِمُ وَالْعَشكَرًا وَنحو سرْتُ وَالأَميرَ للقُرى

المفعول معه عند النحاة هو:«الاسم ، الفضلة ، المنصوب بالفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه الدال على الذات التي وقع الفعل بمصاحبتها ، المسبوق بواو هى نص فى الدلالة على المعية».

فقولنا :«الاسم»، يشمل: المفرد،والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث ، والمراد به : الصريح دون المؤول ، وخرج به الفعل ، نحو:«لا تنه عن خلق وتأتي مثله»، والجملة ، نحو:«سرت والشمس طالعة» ، فليس كل منهما مفعولا معه.

و قولنا: «الفضلة» معناه أنه ليس ركنا في الكلام؛ فليس فاعلا ، ولا مبتدأ، ولا خبرا، وخرج به العمدة ، نحو :«اشترك زيد و عمرو» .

وقولنا:«المنصوب بالفعل أو مافيه معنى الفعل وحروفه» يدل على أن العامل في المفعول معه على ضربين :

الأول : الفعل ، نحو : «استوى الماء والخشبة»، و «سرت والأمير للقرى».

والثاني: الاسم الدال على معنى الفعل المشتمل على حروفه، كـ«اسم الفاعل» ، في نحو:«الأمير قادم و العسكر».

و قولنا:«المسبوق بـ«واو» هي نص في المعية يخرج الاسم المسبوق بواو ليست نصا في الدلالة على المعية، نحو :«حضر محمد و زيد».

و اعلم أن الاسم الواقع بعد «الواو» له خمس حالات :

الأولى : ترجيح العطف ، وذلك إذا أمكن بلا ضعف في اللفظ ، نحو :«جاء الأمير والجيش» ، فيترجح العطف لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى.

و الثانية: ترجيح المفعولية ، وذلك إذا لم يمكن العطف إلا بضعف :

- في اللفظ ، نحو:« سرت والأمير للقرى»، فترجح المفعولية في ذلك؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف.

- و في المعنى ، نحو :«كن أنت وزيدا كالأخ» فترجح المفعولية في ذلك أيضا لأن العطف يستلزم أن يكون «زيد» مأمورا، و أنت لا تريد أمره، وإنما تريد أن تأمر المخاطب بأن يكون معه كالأخ .

و الثالثة: تعين المفعولية ؛ و ذلك إذا لم يمكن العطف أصلا، نحو: «استوى الماء والخشبة»؛ فتعين المفعولية في ذلك؛ لأن العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع ، وليس مراداً ، وإنما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحباً للخشبة.

و الرابعة: تقين العطف ؛ وذلك إذا لم يمكن المفعولية، نحو «اشترك زيد و عمرو»؛ فيتعين العطف في ذلك؛ لأنه لم يوجد فيه شرط المفعولية.

و الخامسة: امتناع كليهما ، وذلك إذا لم يكن العطف ولا المفعولية، نحو قوله:

«علفتها تبنا وماء بارداً»

وقوله :

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فيمتع كل من : العطف ، وكونه مفعولا معه، ويتعيين كونه مفعولا لفعل محذوف ، والتقدير في الأولا:«وسقيتها ماء بارداً» ، و في الثانى :« وكحلن العيونا».

{باب مخفوضات الأسماء}

خَافِضُهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ والاتباع

أَمَّا الْحُرُوفُ هَهُنَا فَمِنْ إِلَى بَاءُ وَكَاف فِي وَلَام عَنْ عَلَى

كذاك واو با وَتَاء في الحلف مُذْ مُنذُ رُبَّ وَاو رب المنحذف

كسرتُ مِن مِصْرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمَحْبُوبِ بِاشْتِيَاقِ

لما أنهى الكلام على منصوبات الأسماء شرع في الكلام على مخفوضاتها، فقال :{باب محفوظات الأسماء}، والإضافة في ذلك لبيان الواقع؛ إذ لا يخفض إلا الأسماء. وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها، فقسم الخافض إلى ثلاثة أنواع ، و هي :

١-الحرف.

٢- و المضاف.

٣-و الإتباع .

أى أن الخافض للاسم إما أن يكون:

- حرفا من حروف الخفض التي سبق بيانها في أول الكتاب، و ذكرها الناظم في هذا الباب ، ومثل لها بقوله : « سرت من مصر إلى العراق »، و « جئت للمحبوب باشتياق» ، فإن كلا من : «مصر» ، و «العراق» ، و «المحبوب» ، و «اشتياق» اسم مخفوض بحرف من حروف الخفض ، وهو :«من» ، و«إلى» ، و«اللام» ، و«الباء» .

وإما أن يكون الخافض للاسم:

- المضاف ، كما في قولك :«جاء غلام محمد» ، فإن «محمد»: اسم مخفوض بالمضاف قبله ، وهو «غلام» .

و هذا هو الصحيح، فالمضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة كما ذهب إليه ابن آجروم، ومن ذهب مذهبه.

و إما أن يكون الخافض للاسم:

- تبعيته لاسم مخفوض ؛ بأن يكون نعتاً له ، نحو:«الفاضل» ، من قولك :«مررت بمحمد الفاضل»، أو معطوف عليه، نحو:«زيد»، من قولك:«مررت بمحمد و زيد» ، أو غير هذين من التوابع التى سبق ذكرها

و حروف الخفض كثيرة، منها:

١- «من»، و من معانيها:«الابتداء»، و تجر الظاهر والمضمر، نحو قوله تعالى : ﴿ومنك من نوح﴾.

٢-«إلى»، و من معانيها:«الانتهاء»، و تجر الاسم الظاهر، و المضمر أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿إلى الله مرجعكم جميعا﴾، و قوله : ﴿إليه يرد علم الساعة﴾.

٣-«الباء»، و من معانيها:«التعدية» ، و تجر الاسم الظاهر، والمضمر أيضا، نحو قوله تعالى:﴿ذهب الله بسمعهم﴾، وقوله : ﴿لنذهبن بك﴾.

٤-«الكاف»، و من معانيها:«التشبيه»، و لا تجر إلا الاسم الظاهر، نحو قوله تعالى : ﴿مثل نوره كمشكاة﴾.

٥-«في» ، و من معانيها:«الظرفية» ، و تجر الاسم الظاهر، والمضمر أيضا ، نحو قوله تعالى: ﴿وفي السماء رزقكم﴾، و قوله: ﴿لا فيها غول﴾.

٦- «اللام»، و من معانيها:«الاستحقاق و الملك»، و تجر الاسم الظاهر، والمضمر أيضا، نحو قوله تعالى : ﴿سبح لله ما في السماوات وما في الأرض﴾ ، و قوله :﴿له ملك السماوات والأرض﴾ .

٧- «عن»، و من معانيها:«المجاوزة» ، و تجر الاسم الظاهر، والمضمر أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين﴾ ، وقوله : ﴿رضي الله عنهم و رضوا عنه﴾.

٨- «على»، و من معانيها:«الاستعلاء» ، و تجر الاسم الظاهر، والمضمر أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿وعليها و على الفلك تحملون﴾ .

٩- و منها حروف القسم الثلاثة، وهي :

«الواو» ، و«الباء»، و«التاء» ، وقد استوفينا الكلام عليها في أول الكتاب، فلا حاجة إلى إعادته هنا.

١٠-و منها :«مذ»، و«منذ» ، و يجران الأزمان ، وهما يدلان على معنى «من» ، إن كان ما بعدها ماضيا، نحو:«ما رأيته مذ يوم الجمعة» ، و«ما كلمته

منذ شهر»، ويكونان بمعنى«في» ، إن كان ما بعدهما

حاضرا، نحو:«ما رأيته مذ يومنا»، و«لا أكلمه منذ يومنا».

فإن وقع بعد «مذ»، أو«منذ» فعل، أو كان الاسم الذي بعده مرفوعاً فهما اسمان .

مثال الأول قول الفرزدق:

«ما زال مذ عقدت يداه إزاره»

و هي حينئذ ظرف باتفاق مضاف إلى الجملة التي بعده ، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة.

و مثال الثاني :«ما رأيته مذ أو منذ يومنا» ، وهما حيئئذ مبتدآن،و ما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير.

١١-و منها «رب» ، و من معانيها «التقليل» ، و لا تجر إلا الاسم الظاهر النكرة ، نحو قولك:«رب رجل صادق لقيتة» ، و هي «حرف جر شبيه بالزائد» ،

و مجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو :

«رب رجل صالح عندى»، و في محل نصب في نحو :«رب رجل صالح لقيت» ، وفي محل رفع أو نصب فى نحو :«رب رجل صالح لقيته» ، كما في قولك :«هذا لقيته» .

و يشترط:

١- تصديرها.

٢-وتأخير العامل.

٣-وتنكير المجرور بها.

قال بعضهم :

خليلي للتكثير رب كثيرة وجاءت لتقليل ولكنه يقل وتصديرها شرط وتأخير عامل وتنكير مجرور بها هكذا نقل

فعلم من اشتراط تنكير مجرورها أنها لا تجر الضمير، و قد تجره قليلا بشرط أن يكون: ضمير غيبة، مفرداً، مذكراً أبدًا، مفسرًا بتمييز مطابق للمعنى ، نحو:«ربه رجلا»، و «ربه رجلين»، و «ربه رجالا»، و «ربه امرأة»، و«ربه امراتين»، و «ربه نساء» .

١٢-و منها:«واو (رب) المحذوفة»، نحو:

«و ليل»، فى قول امرئ القيس :

وليل كموح البحر أرخى سدوله

أى :«و رب ليل»

و ما ذكره الناظم تبعا لابن آجروم، من أن :«واو رب المحدوفة» جارة هو قول المبرد والكوفيين، والصحيح أن الجار هو «رب المحذوفة» لا «الواو».

و لما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الإضافة، وهي خاتمة الكتاب ، فقال:

{باب الإضافة}

من المضاف أَسْقِط التَّنوَينَا أَوْ نونَهُ كأَهَلكُمْ أَهْلُونَا
واخفض به الاسم الذى تلا كقاتلا غلام زيد قتلا
وَ هُوَ عَلَى تَقَدِيرِ فِي أَوْ لَامِ أَوْ مِنْ كمكر الليل أو غلام
أَوْ عَبد زيد أَوْ إنَّا زجَاجِ أَوْ ثوْبِ خَز أَو كباب ساج

الإضافة في اللغة:«الإسناد» ، و في اصطلاح النحاة : نسبة تقيدية بين شيئين، تقتضى انجرار ثانيهما . و يسمى الأول:«مضافاً»، و الثانى:«مضافاً إليه» ، كما في قولك : «غلام زيد» ، و«جبة صوف» ، فكل من :«غلام» و «جبة» مضاف ، و كل من:«زيد»، و «صوف» مضاف إليه.

و عند الإضافة يحذف التنوين من المضاف إذا كان منونا ، فلا يجتمع التنوين والإضافة ، كما في قولك :«أهلكم»؛ فإن الأصل :«أهل لكم» ، فحذف «التنوين» من المضاف ، وحذفت «اللام» من «لكم»،تخفيفا ، فصار :«أهلكم».

و تحذف النون التي تلي الإعراب، كما في

قولك:«أهلون» ؛ فإن الأصل:«أهلون لنا» ، فحذفت «النون» من «المضاف» ، وحذفت «اللام» من :«لكم» تخفيفاً، فصار :«أهلون».

و يخفض«المضاف إليه» بـ«المضاف»-على الصحيح- كما مر كقولك: « قاتلا غلام زيد قتلا» بإضافة «قاتلا» إلى «غلام» ، ثم إضافة «غلام» إلى «زيد».

و «المضاف إليه» على ثلاثة أقسام، كما قال ابن مالك، تبعًا لطائفة ، فإما أن يكون على تقدير:«في»، و ذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا المضاف ، نحو قوله تعالى :﴿بل مكر الليل﴾، فإن «الليل» ظرف للمكر و وقت يقع المكر فيه، و إما أن يكون على تقدير:«لام الملك أو الاستحقاق»؛ و ذلك إذا كان المضاف إليه مالكا للمضاف، او مختصا به، أو مستحقا له، كقولك:«غلام زيد»، و «حصير المسجد»، و «عبادة الله».

و إما أن يكون على تقدير «من» التبعيضية؛ و ذلك إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف، و ذلك كقولك:«إناء زجاج»، و «ثوب خز»،و «باب ساج»، أي: إناء من زجاج، و ثوب من خز، و باب من ساج.

و اقتصر الجمهور على قسمين ، وهما الأخيران، ولذلك اقتصر عليهما ابن آجروم.

(تابع المخفوض)

وقد مضت أحكام كل تابع مبسوطة في الأربع التوابع

وقد مضت أحكام التوابع الأربعة مبسوطة في آخر أبواب المرفوعات، فلا حاجة إلى إعادتها هنا.

{الخاتمة}

فيا إلهي الطف بنا فنتبع سبل الرشاد و الهدى فنرتفع
وفي جمادى حادي التسعينا بعد انتها تسع من المئينا
قد تم نظم هذه المقدمة في ربع ألف كافيا من أحكمه
نظم الفقير الشرف العمريطي ذو العجز والتقصير و التفريط
و الحمد لله مدى الدوام على جزيل الفضل و الإنعام
و أفضل الصلاة و التسليم على النبي المصطفى الكريم
محمد و صحبه و الآل أهل التقى و العلم و الكمال

و ختاما يستعين الناظم-رحمه الله- بالله تعالى أن يلطف به فيتبع سبل الرشاد والهدى؛ فيرتفع إلى المراتب العالية، ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره بالدعاء، كما فعل في المقدمة.

ثم أرخ تمام تأليفه لهذه المنظومة بأنه كان في شهر جمادى الآخر، سادس شهور السنة الهجرية- على صاحبها أفضل الصلاة والسلام و أزكى التحية- سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة.

و عدة أبياتها ربع ألف بيت على سبيل التقريب، و عدتها على الحقيقة أربع وخمسون ومائتان .

و هذا النظم المبارك كاف من أحكمه و أتقنه، و هو نظم الشيخ شرف الدين يحيى العمريطي المصري -رحمه الله تعالى- و «عمريط» قرية من شرقية بلبيس.

و قد اعترف الناظم-رحمه الله تعالى- بالعجز و التقصير و التفريط؛ كما هو شأن العارفين.

ثم يختم المنظومة كما بدأها بحمد الله - عزوجل - حمدا مدى الدوام على جزيل فضله وإنعامه، و بالصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم سيدنا وحبيبنا وإمامنا محمد، وعلى آله وصحبه.

و وصف كلا من الآل والصحب بقوله :«أهل التقى والعلم والكمال» .

و إنما ختم المنظومة بالحمد والصلاة والتسليم على النبى ﷺ و الآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها؛ لأن الله تعالى أكرم من ان يقبل الطرفين ويرد ما بينهما . والله تعالى أعلى وأعلم وأعز واكرم.

و هذا آخر ما يسره الله- تعالى- و فتح به علينا لشرح هذه المنظومة المباركة ، فله الحمد على ما قدر ويسر، و ها أنا أرجو من الله - عزوجل - قبوله ، وأن يديم النفع به بفضله وكرمه ، وأن يختم لنا بالإيمان، و النظر إلى وجهه الكريم فى دار الجنان، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد ،كلما ذكره الذاكرون، و كلما غفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين.

و كان الفراغ من تسويد هذا الشرح ظهر يوم السبت العشرين من شهر صفر الخير من شهور سنة ألف وأربعمائة وسبعة عشر من الهجرة النبوية، وبالله تعالى التوفيق ﴿وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾ ، و﴿الحمد لله رب العالمين﴾ .

و كان الفراغ من تبييضه عصر يوم الاثنين السابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ألف وأربعمائة وسبعة عشر من هجرة سيد الأولين والآخرين.

وصلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو محمد

هشام بن السيد بن محمد المغاورى